

الْحَمْدُ لِلّٰهِ

رَبِّ الْعَالَمِينَ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الْعَالَمِينَ

السَّيِّدِ الْجَيْرِيِّ الْعَالَمِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الصَّحْد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
صَلَوةُ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْجَانِ

الْعَالَمَةُ الْمُحْقِقُ

السَّيِّدُ جَعْفُرُ مُرْضَى الْعَامِلِيُّ

الْجَمِيعُ الْأَكْلُونُ

الصحيح من سيرة النبي الاعظم ﷺ
(الجزء الأول)

للعلامة المحقق السيد جعفر مرتضى العاملي

الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر

المطبع: دار الحديث

الطبعة: الثانية / ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م - ١٣٨٦ هـ

عدد الطبوغ: ١٠٠٠ دورة

الثمن الدورة: ١٦٠٠٠ تومان



قم، شارع معلم، قرب الساحة الشهداء، الرقم ١٢٥

الهاتف: ٠٩٦١ ٧٧٤ ٥٢٢ - ٥٤٥ ٧٧٤ - ٢٥١ ٧٧٤ ٥٧١ / فاكس: ٠٩٦١ ٧٧٤ ٤٤٦٨ / ص.ب ٤٤٦٨ / ٧٧١٨٥

لبنان - بيروت - حارة حريك - خلف الضمان الاجتماعي - بناية فروزان. تلفاكس: ٠٩٦١ ١ - ٢٧٣٦٤

BEIRUT - LEBANON Haret Herik Behind Center Forozan Bldg TeleFax: + 961 1 272664

<http://www.hadith.net>

ISBN (SET): 978 - 964 - 493 - 171 - 0

hadith@hadith.net

ISBN: 978 - 964 - 493 - 172 - 7



9 789644 931710

* جميع الحقوق محفوظة للناشر *

تقديم الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على محمد وآلـه الطـاهـرـين،
ونـبرـأ من أعدـائـهم ومخـالـفـيـهـم إـلـى يـوـم الـدـيـنـ.

وبعد..

فهذه هي الطبعة الرابعة لكتاب: «الصحيح من سيرة النبي الأعظم
صلـى الله عـلـيه وآلـهـ». نـقـدـمـها إـلـى القراء الـكـرامـ، بـعـدـ بدـءـ صـدـورـ هذاـ الكـتـابـ
بـحـوـالـيـ ثـلـاثـةـ عـشـرـ عـاـمـاـ خـلـتـ.

وـتـنـازـلـ هـذـهـ طـبـعـةـ عـنـ سـابـقـاتـهاـ بـأـمـوـرـ أـسـاسـيـةـ ثـلـاثـةـ،ـ هيـ التـالـيـةـ:

١ - إن هذه الطبعة تأتي بعد حصول هذا الكتاب على جائزة الجمهورية
الإسلامية في إيران لعام ١٤١٣ هـ. ق. باعتباره الكتاب الأول في مجال كتابة
السيرة النبوية المباركة.

وطبيعي أن يشير هذا الأمر شعوراً لدى الكثيرين بضرورة نشر هذا
الكتاب بصورة أتم وأفضل، وعلى نطاق أوسع وأشمل.

كما إنه يمنحهم مبرراً تأكيد إصرارهم على مؤلفه لمتابعة جهوده التحقيقية،
في نطاق السيرة النبوية المباركة، لسد الفراغ الموجود في هذا المجال.

ثم هو يذكر شعوراً لدى مؤلفه، بأن جهده الذي يبذله لن يكون بدون جدوى، بل ربما يكون ضرورياً ولازماً، الأمر الذي يمنحه فرصة للتفكير في الرجوع عن قراره السابق بعدم الاستمرار في كتابة فصول هذا الكتاب، بسبب ما يواجهه من صعوبات، وما يتحمله من مشاق في هذا السبيل.

٢ - إن هذه الطبعة تمتاز عن سابقاتها، بأنها قد جاءت أكثر دقة وصفاء، وصحة ونقاء منها، حيث قد أعيد النظر في كثير من النقاط التي كان هذا الكتاب قد أثارها، وحصلت فيها تصحيحات وإضافات، وتغييرات كثيرة، إما تأييداً وتأكيداً، أو تبييناً وتصحيحاً.
كما وحصلت إضافات كثيرة في هوامش الكتاب، بالإضافة إلى بعض التصحيحات فيها.

وقد كانت هذه التغييرات والإضافات من الكثرة، بحيث أصبحت أجزاء الكتاب أكثر مما كانت عليه في طبعته السابقة.

٣ - لقد أعدنا النظر في تمهيد الكتاب، وتوسعنا في مطالبه، إلى حد أنها أصبحت تشكل واحداً من أجزاء الكتاب المستقلة، فاعتبرناه مدخلاً لدراسة السيرة النبوية المباركة، وكان هو أول أجزائها في هذه الطبعة، وأصبح الجزء الأول هو الثاني والثانى هو الثالث، وهكذا..

ولم نكن لنصنع ذلك لو لا أننا رأينا: أن من المهم جداً تعريف القارئ وابحاث على قضايا وسياسات كانت ولا تزال تخفي تارة وتظهر أخرى، ولم تستطع حتى الآن أن تحتل مكانتها الحقيقة في التكوين الفكري في المجال الثقافي العام.

وفي الختام أقول:

لقد كنت أتمنى لو تسنح لي الفرصة لإعادة كتابة هذا الكتاب، وصياغته من جديد؛ لصلاح تعابيره وتراتيبيه، وإعادة النظر في تبويبه وترتيبه وقد تنشأ عن ذلك إضافات كثيرة، وتصحيحات هنا وهناك كبيرة أو صغيرة. ولكن الفرصة - للأسف - كانت ولا تزال محدودة، بل هي مفقودة من الأساس.

حتى إنني لا أبعد إذا قلت بمرارة: إن معظم ما أكتبه يقدم إلى الطبع وهو في مسودته الأولى، فلا غرو إذا ظهرت فيه أحياناً أغلاط كثيرة، وفجوات كبيرة. ولتكننا عملاً بقاعدة: «ما لا يدرك كله، لا يترك كله» نقبل بتحمل وزير ذلك على أمل أن يأتي الآخرون، ويقوموا بدورهم في تنقية هذه البحوث والتوسيع فيها، وعرضها بالشكل اللائق والمقبول.

فها أنا أقدم هذا الكتاب إلى القراء الكرام بانتظار توفر الوقت، وصحة العزم، وبذل الجهد في التنقية والتصحيح، أو إكمال الطريق، رغم ما فيها من أشواك وأدغال، ومن مصاعب ومشقات وأهوال. وأخيراً وليس آخرأ..

نسأل الله سبحانه أن ينفع بها كتبت، و يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ومنه تعالى نستمد العون والقوة، ونسأله التأييد والتسديد. والحمد لله، والصلوة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآلـه الطاهرين.

١٤١٤ / ٢ / ٢٢ هـ . ق.

تنبيه:

يرجى ملاحظة ما يلي:

- ١ - هناك مصادر كثيرة اعتمدنا عليها من طبعات مختلفة ولم يتيسر لنا التنبيه على ذلك في مواردها المختلفة.
- ٢ - هناك طبعات لم نشر إليها في الفهرس الموضوع في آخر الكتاب، لعدم إمكان الوصول إليها حين إعداده..
- ٣ - اعتمدنا في هذه الطبعة عبارة «صلى الله عليه وآله» في جميع الكتاب، حتى في الموارد التي ليس فيها إضافة «الآل» في المصدر الأساس، فليلاحظ ذلك.
- ٤ - هناك بعض الموضع جرى فيها الكثير من التعديل، والإضافة، والحذف، مثل موضوع إيمان أبي طالب وغيره.

تقديم^(١)

بداية:

إن حياة المجتمعات ليست أحداثاً متباعدة ومنفصلة عن بعضها البعض، وإنما هي استمرار، يضع الماضي كل ما حصل عليه من عمله الدائب، ووجهاته المستمرة في صميم هذا الحاضر، ليستمد منه الكثير من عناصر قوته وحركته، ووسائل تطوره، ثم تقدمه بخطى ثابتة ومطمئنة نحو المستقبل الذي يطمح له، ويصبو إليه.

فمن الطبيعي إذن، أن نجد لكثير من الأحداث التاريخية، حتى تلك التي توغلت في أعماق التاريخ، حتى لا يكاد يظهر لنا منها شيء - نجد لها - آثاراً بارزة، حتى في واقع حياتنا اليومية الحاضرة، بل تظهر آثارها في حياة الشعوب، وفي تصرفاتها، بل وفي مفاهيمها وعواطفها، فضلاً عن تأثيرها على الحالة الدينية، والأدبية، والعلمية، والسياسية والاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية، وغير ذلك.

وإن كان تأثير هذه الأحداث مختلفاً شمولاً وعمقاً من أمة لأخرى،

(١) هذا التقديم عبارة عن ملامح من ملامح من تقديم كتابنا: «الحياة السياسية للإمام الرضا عليه السلام»، ونوردها هنا لصلتها المباشرة بموضوع بحثنا هذا، وحتى لا نضطر إلى إحالة القارئ على ذلك الكتاب.

ومن شعب لآخر أيضاً.

أهمية التاريخ:

أما أهمية التاريخ، فهي أن يعكس بدقة وأمانة حياة الأمة في الماضي، وما مرت به من أوضاع وأحوال، وما تعرضت له من هزات فكرية، وأزمات اقتصادية واجتماعية وغيرها.

وهذا يؤكد لنا أهمية التاريخ، ويبين مدى تأثيره في الحياة، ويعرفنا سر اهتمام الأمم على اختلافها به تدويناً، ودرساً، وبحثاً، وتحقيقاً، وتعليلًا. فهي تريد أن تعرف من خلال ذلك على بعض الملامح الخفية لواقعها الذي تعيشه.

ولتستفيد منه كلبنة قوية وصلبة لمستقبلها الذي تقدم عليه، ولتكشف منه أيضاً بعضاً من عوامل رقيها وانحطاطها، ليكون ذلك معيناً لها على بناء نفسها بناء قوياً وسليناً، والإعداد لمستقبلها على أساس متينة وقوية وراسخة.

ونحن هل نملك تاريخاً:

ونحن أمة تريد أن تحيا الحياة بكل قوتها وحيويتها، وفاعليتها، ولكننا في الوقت الذي نملك فيه أغنى تاريخ عرفته أمة، لا نملك من كتب التاريخ والتراث ما نستطيع أن نعول عليه في إعطاء صورة كاملة وشاملة ودقيقة عن كل ما سلف من أحداث؛ لأن أكثر ما كتب منه تحكم فيه النظرة الضيقة، ويهيمن عليه التتعصب والهوى المذهبى، ويسير في اتجاه التزلف للحكام.

وأقصد بـ «النظرة الضيقية» عملية ملاحظة الحدث منفصلًا عن جذوره وأسبابه، ثم عن نتائجه وآثاره.

وبكلمة أوضح وأصرح:

إن ما لدينا هو - في الأكثر - تاريخ الحكام والسلطين، وحتى تاريخ الحكام هذا، فإنه قد جاء مشوهًا ومسوحاً، ولا يستطيع أن يعكس بأمانة وحيدة الصورة الحقيقة لحياتهم ولتصرفاتهم وموافقتهم؛ لأن المؤرخ كان لا يسجل إلا ما يتواافق مع هوى الحاكم، وينسجم مع ميله، ويخدم مصالحه، مهما كان ذلك مخالفًا للواقع، ولما يعتقده المؤرخ نفسه ويميل إليه.

ومن هنا، فإننا لا نفاجأ إذا رأينا المؤرخ يهتم بأمور تافهة وحقيرة، فيسبّب القول في وصف مجلس شراب، أو منادمة لأمير أو حاكم، أو يختلق أحاديث، أو شخصيات لا وجود لها، ثم يُعمل أحاداثاً خطيرة، أو يتتجاهل شخصيات لها مكانتها وأثرها العميق في التاريخ، وفي الأمة، أو يشوّه أموراً صدرت من الحاكم نفسه، أو من غيره، أو يحيطها - لسبب أو آخر - بالكتieran، ويثير حولها حالة من الإبهام والغموض.

دراسة التاريخ:

إذن، فلا بد من يريد دراسة التاريخ والاستفادة من الكتب التاريخية والتراثية، من أن يقرأها بحذر ووعي، وبدقّة وتأمل، حتى لا يقع في فخ التضليل والتجهيل.

فلا بد له من أن يفتح عينيه وقلبه على كل كلمة تمر به، ويحاول قدر المستطاع أن يستنبطها، ويستخلص منها ما ينسجم مع الواقع، مما تؤيده الدلائل وال Shawahed المتصافرة، ويرفض أو يتوقف في كل ما تلاعبت به

الأهواء، وأثرت عليه الميول والعصبيات.

وليس ذلك بالأمر اليسير والسهل، ولا سيما فيما يرتبط بتاريخ الإسلام الأول الذي هبت عليه رياح الأهواء الرخيصة والعصبيات الظالمة، وعشت به أيدي الحاقدين، وابتزت منه رواهـ وصفاءـ إلى حد كبير وخطير.

ماذا نريـد:

ونحن بدورنا في كتابـنا هذا سوف نحاـول استخلاـص صورة نقية وواضـحة قدر الإـمكان عن تاريخـ نـبـينا الأـكـرم «صـلـى اللهـ عـلـيهـ وـآلـهـ».

ولسوف ينـصبـ اهـتمـاماـ بـصـورـةـ أـكـثـرـ وـأـوـفـرـ عـلـىـ إـيـعادـ كـلـ ذـلـكـ الجـانـبـ المـرـيضـ مـنـ النـصـوصـ،ـ المـجـوـلـةـ تـارـيخـاـ،ـ معـ أـنـ الـكـثـيرـ مـنـهـ لـاـ يـعـدـوـ أـنـ يـكـونـ أـوهـاماـ وـخـيـالـاتـ،ـ اـبـتـدـعـهـاـ الـمـحـدـثـونـ الـمـغـرـضـونـ وـالـقـصـاصـونـ الـأـفـاكـونـ،ـ وـأـصـحـابـ الـأـهـواـءـ وـالـمـتـرـلـفـونـ.

ميـزـاتـ أـسـاسـيـةـ فـيـ تـارـيخـ الـإـسـلامـ المـدـوـنـ:

نقولـ ماـ تـقـدـمـ بـالـرـغـمـ مـنـ أـنـنـاـ قـدـ قـلـنـاـ آـنـفـاـ:ـ إـنـنـاـ عـلـىـ قـنـاعـةـ مـنـ أـنـ تـارـيخـ الـإـسـلامـ المـدـوـنـ -ـ عـلـىـ مـاـ فـيـهـ مـنـ هـنـاتـ وـنـقـصـ -ـ أـغـنـىـ تـارـيخـ مـكـتـوبـ لـأـيـةـ أـمـةـ مـنـ الـأـمـمـ،ـ وـهـوـ يـمـتـازـ عـنـ كـلـ مـاـ عـدـاهـ بـدـقـتـهـ وـشـمـولـهـ،ـ حـتـىـ إـنـكـ لـتـجـدـهـ كـثـيرـاـ مـاـ يـسـجـلـ لـكـ الـحـرـكـاتـ،ـ وـالـلـفـتـاتـ،ـ وـالـلـمـحـاتـ،ـ فـضـلـاـ عـنـ الـكـلـمـاتـ وـالـمـوـاـفـقـ وـالـحـوـادـثـ،ـ بـدـقـةـ مـتـنـاهـيـةـ وـاستـيعـابـ لـأـنـظـيرـ لـهـ.

أـضـفـ إـلـىـ ذـلـكـ:ـ أـنـهـ يـمـلـكـ مـنـ الـآـيـاتـ الـقـرـآنـيـةـ،ـ ثـمـ مـنـ النـصـوصـ الصـحـيـحةـ وـالـصـرـيحـةـ الشـيـءـ الـكـثـيرـ،ـ مـاـ لـاـ تـجـدـهـ فـيـ أـيـ تـارـيخـ آـخـرـ عـلـىـ الـإـطـلاقـ.

هذا إن لم نقل إن هذا الأمر من مختصات تاريخ الإسلام، إذا تأكينا أنه ليس بإمكان أي تاريخ أن يثبت من مقولاته إلا النزير اليسير، ولاسيما في جزئيات الأمور، وفي التفاصيل والخصوصيات.

وميزة أخرى يمتاز بها تاريخ الإسلام، وهي أنه يمتلك قواعد ومنطلقات تستطيع أن توفر للباحث السبل المأمونة، التي يستطيع من خلال سلوكها أن يصل إلى الحقائق التي يريدها، دقت، أو جلت.

ولسوف يأتي الحديث عن بعض من ذلك في بعض فصول ما اصطلحنا عليه أنه «المدخل لدراسة السيرة النبوية الشريفة».

البداية الطبيعية لتاريخ الإسلام:

و واضح: أن البداية الطبيعية لتاريخ الإسلام، وأعظم وأهم ما فيه هو سيرة سيد المرسلين محمد «صلى الله عليه وآله الطاهرين».

فلا بد من البدء بها، ولو ببحث قضايا وأحداث رئيسة فيها، ليكون ذلك بمثابة خطوة أولى على طريق التصدي لبحوث مستوعبة و شاملة، من قبل المختصين والباحثين، من ذوي الكفاءات والهمم العالية.

ولكن ذلك يحتاج إلى تقديم مدخل، من شأنه أن يعطي انطباعاً عاماً عن أجواء ومناخات البحث، فإلى هذا المدخل الذي يشتمل على عدة فصول..

والله هو الموفق والمسدد، وهو المستعان، وعليه التكلان.

وَالْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنَاتُ وَالْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنَاتُ

وَمِنْهُ يَسْأَلُونَهُ وَيَسْأَلُونَهُ وَيَسْأَلُونَهُ وَيَسْأَلُونَهُ

لهم اجعلنا ملائكة في سماءك واجعلنا نحيط بـ
كل شئ في عالمك واجعلنا شهادة لـ عبادتك واجعلنا
نحيط بـ كل شئ في عالمك واجعلنا شهادة لـ عبادتك

وَكَلَمَةٌ لِّلْهُ كَلِمَاتٌ مُّسَبِّبَاتٍ

Calling to himself "I have the right to do this," he went on to
call the entire crew together and announced his plan.

وَلِمَنْجَانٍ وَلِكَوْنَانٍ وَلِبَرْدَانٍ وَلِسَرْدَانٍ وَلِمَنْجَانٍ وَلِكَوْنَانٍ وَلِبَرْدَانٍ

وَلِمَنْجَانٍ وَلِكَوْنَى وَلِمُونَى وَلِمُونَى وَلِمُونَى وَلِمُونَى

وَالْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنَاتُ وَالْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنَاتُ

القسم الأول

مدخل إلى دراسة السيرة

الباب الأول: تدوين التاريخ بين الدوافع والأهداف
الباب الثاني: تدوين التاريخ.. الآثار والنتائج

1886

الطبعة الأولى

طبع في مصر بطبعات الرسالة
للمطبوعات والنشر والتوزيع

الباب الأول

تدوين التاريخ بين الدوافع والأهداف

الفصل الأول: صفات النبي ﷺ

الفصل الثاني: سياسات تستهدف الجذور

الفصل الثالث: أين.. وما هو البديل؟

الفصل الرابع : القصاصون يثقفون الناس رسمياً

لهم لا يحيط

بما يحيط به عالم ولا يحيط به عالم

”لهم لا يحيط به عالم ولا يحيط به عالم“

”لهم لا يحيط به عالم ولا يحيط به عالم“

”لهم لا يحيط به عالم ولا يحيط به عالم“

”لهم لا يحيط به عالم ولا يحيط به عالم“

الفصل الأول:

صفات النبي ﷺ

ساعي لجهنم

رسول الله ناجي

صفات النبي ﷺ:

المفروض بالنبي - أي نبی کان - أن يمثل النموذج الفذ الذي يريده الله تعالى على الأرض وهو الإنسان، بكل ما لهذه الكلمة من معنى . فهو رجل الفضل، والعقل، والكمال، ومثال الحكمة، والوقار والجلال. عالم، حكيم، تقي، شجاع، حازم، إلى غير ذلك من صفات إنسانية فاضلة، وكمالات رفيعة. لا ترى في أعماله أي خلل أو ضعف، أو ضععة، ولا في تصرفاته أي تشتبث أو تناقض.

وبكلمة: إنه الرجل المعصوم من الخطأ، المبرأ من الزلل، أكمل الخلق وأفضلهم؛ ولأجل ذلك جعل الله تعالى نبينا محمداً «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» أسوة لبني الإنسان مدى الدهر، وفرض عليهم أن يقتدوا به في كل شيء حتى في جزئيات أفعالهم، فقال تعالى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»^(١).

ولكتنا لو راجعنا الروايات التي يُدّعى: أنها تسجل لنا تاريخ النبي
الإسلام «صلى الله عليه وآله».

(١) الآية ٢١ من سورة الأحزاب.

لوجدنا هذا النبي - الذي اصطفاه الله، واختاره من بين جميع خلقه، ووصفه جل وعلا في القرآن الكريم بأنه «أعلى خلق عظيم»^(١) والذي هو أشرف الأنبياء والمرسلين، وأعظم وأكمل رجل وجد على وجه الأرض، وهو عقل الكل، ومدبر الكل، وإمام الكل - لوجدناه رجلاً عاجزاً، ومتناقضاً، يتصرف كطفل، ويتكلم كجاهل، يرضى فيكون رضاه ميوعة وسخفاً، ويغضب فيكون غضبه عجزاً واضطراباً، يحتاج دائمًا إلى من يعلمه، ويدبر أموره، ويأخذ بيده، ويشرف على شؤونه، ويحل له مشاكله. الكل أعرف، وأقوى، وأعقل منه، كما أثبتته الوقائع المختلفة المزعومة تاريخياً وسيرة حياته «صلى الله عليه وآله».

وبماذا؟ وكيف نفسر حل هذا النبي زوجته على عاتقه لتنتظر إلى لعب السودان وخدعه على خدتها؟ أو أنها وضعت ذقnya على يده، وصارت تنظر إلى لعب السودان يوم عاشوراء؟!^(٢).

(١) الآية ٤ من سورة القلم. يحتمل بعض العلماء أن يكون المراد بالخلق: الدين، أو العادة والسنّة العظيمة، ولكنه خلاف المتادر من هذه العبارة وصرف المعنى إليه يحتاج إلى قرينة كما هو معلوم.

(٢) راجع: صحيح البخاري ج ١ ص ١١١ وج ٢ ص ١٠٠ و ١٧٢، وراجع: مستند أحمد ج ٦ ص ٥٦ و ٥٧ و ٨٣ و ٨٥ و ١٦٦ و ١٨٦ و ٢٤٢ و ٢٤٧ و ٢٧٠ و ٢٧١ وراجع: سنن النسائي ج ٣ ص ١٩٧ و ١٩٥ و صحيح مسلم ج ٣ ص ٢١ و ٢٢ وراجع: تاريخ عمر بن الخطاب ص ٣٥ وإحياء علوم الدين ج ٢ ص ٤٤ وراجع هوامشه، والتراييib الإدارية ج ٢ ص ١٢١ و ١٢٢ والرياض النصرة ج ٢ ص ٣٠٠ والفتواحات الإسلامية لدحلان: ج ٢ ص ٤٦٣.

ثم هو يترك جيشه لينفرد بزوجته عائشة، ليسابقها في قلب الصحراء أكثر من مرة، وفي أكثر من مناسبة، فتسقهه مرة، ويسقها أخرى، فيقول لها: هذه بتلك^(١).

أضف إلى ذلك: أنه يهوى زوجة ابنه بالتبنى، بعد أن رآها في حالة مثيرة^(٢) إلى غير ذلك من المرويات الكثيرة جداً التي تتحدث عن تفاصيل في حياته الزوجية، مما نربأ نحن بأنفسنا عن التفوّه به، وذكره، فكيف بممارسته وفعله!!

(١) راجع: صفة الصفوّة ج ١ ص ١٧٦ و ١٧٧ و سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٩ و ٣٠ والمغازي للواقدي ج ٢ ص ٤٢٧ و سنن ابن ماجة ج ١ ص ٦٣٦ وإحياء علوم الدين ج ٢ ص ٤٤ و مستند أحاديث ج ٦ ص ٢٦٤ و ١٨٢ و ١٢٩ و ٣٩ و ٢٦١ و ٢٨٠ والسيرة الخلبية ج ٢ ص ٢٩٠ وعيون الأخبار لابن قبيطة ج ١ ص ٣١٥ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٦٣٤ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ١٤٦ عن المواهب وتلبّيس إبليس، وأحمد والنسياني.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ١٤ ص ١٩٠ وتاريخ الخميس ج ١ ص ٥٠١ وتفسير البرهان ج ٣ ص ٣٢٥ و ٣٢٦، وجمع البيان ج ٨ ص ٣٥٩ والإسرائيّات وأثرها في كتب التفسير ص ٣٩٦ وتفسير القمي ج ٢ ص ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٣ والسيرة الخلبية ج ٢ ص ٢١٤ وتفسير غرائب القرآن (مطبوع بهامش جامع البيان) ج ١ ص ٢١٣ والدر المنشور ج ٤ ص ٢٠٢ وفتح القدير ج ٤ ص ٢٨٤ و ٢٨٦ والكشف ج ٣ ص ٥٤٠ والطبقات لابن سعد ط صادر ج ٨ ص ١٠١ وجمع الزوائد ج ٩ ص ٢٤٧ ولباب التأويل للخازن ج ٣ ص ٤٦٨ ومدارك التنزيل (مطبوع بهامش الخازن) ج ٣ ص ٤٦٨ والتبيان ج ٣ ص ٣١٢ ونور الثقلين ج ٤ ص ٢٨٠ و ٢٨١ - ٢٨٢ وجامع البيان ج ٢١ ص ١١ - ١٠.

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ج ١

وبهذا وكيف نفسر أيضاً: أن يرى هذا النبي الرأي، فتنزل الآيات القرآنية مفندة لرأيه، ومصوبة لرأي غيره، فيقعد ليكفي وينوح على ما فرط منه؟!!^(١). وكيف نفسر أيضاً ما يروونه عنه، من أنه مر على سبطاتة^(٢) قوم، فيبول وهو قائم؟^(٣) ثم يكون له شيطان يعتريه - كما هو لغيره من الناس - وكان يأتيه في صورة جبرئيل، وقد أعاذه الله على شيطانه هذا فأسلم^(٤). وأن شيطانه خير الشياطين؟^(٥). ثم شربه للنبيذ والفضييخ؟^(٦).

(١) ستأتي مصادر ذلك في غزوة بدر، فصل الغنائم والأسرى، حين الحديث حول موضوع: لو نزل العذاب ما نجا إلا ابن الخطاب.

(٢) السبطات: المزبلة.

(٣) راجع: المصنف ج ١ ص ١٩٣ وصحيح البخاري ج ١ ص ٣٤ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ١١١ و ١١٢ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٧١ ومسند أحمد ج ٤ ص ٢٤٦ وج ٥ ص ٤٠٢ و ٣٨٢ و ٣٩٤ والمجمع الصغير ج ١ ص ٢٢٩ وج ٢ ص ٢٦٦.

(٤) كشف الأستار عن مسند البزار ج ٣ ص ١٤٦ وراجع: مشكل الآثار ج ١ ص ٣٠ و المواهب اللدنية ج ١ ص ٢٠٢ والمجمع الصغير ج ١ ص ٧١ وجمع الزوائد ج ٨ ص ٢٦٩ و ٢٢٥ وراجع: المدى إلى دين المصطفى ج ١ ص ١٦٩ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٧١٢ عن مسلم.

(٥) اللآلئ المصنوعة ج ١ ص ٣٦٠.

(٦) (الفضييخ: عصير العنب وكذلك هو شراب يتخذ من التمر من غير أن تمسه النار) راجع: مسند أبي يعلى ج ٤ ص ٤١٨ ونقله في هامشه عن مصادر كثيرة ومسند أحمد ج ٢ ص ١٠٦ والتراطيب الإدارية ج ١ ص ١٠٢ عن مسلم ووفاء الوفاء ج ٣ ص ٨٢٢ عن أحمد وأبي يعلى وراجع: صحيح مسلم ج ٦ ص ١٠٥ وسنن =

وكونه أحق بالشك من إبراهيم «عليه السلام»؟^(١).

ثم إنه ينسى ما هو من مهامه وشؤونه، مثل ليلة القدر، وحين يعجز عن تذكرها يأمر الناس بأن يتلمسوها في العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك^(٢).

كما أنه لا يحفظ سورة الروم جيداً^(٣).

وينسى أيضاً أنه جنب^(٤) إلى غير ذلك مما لا يمكن تتبعه ولا الإحاطة به لكثرة، مما يزيد في قبحه أضعافاً على ما ذكرناه، مما زخرت به المجاميع الحديثية والتاريخية لدى بعض المذاهب الإسلامية المنتشرة في طول البلاد وعرضها.

= النسائي ح ٨ ص ٣٣٣ وسنن ابن ماجة ح ٢ ص ١١٢٦ وسنن أبي داود ح ٢ ص ٢١٣ والمصنف للصناعي ح ٩ ص ٢٢٦ وتيسير الوصول ح ١ ص ٢٧٥ وجمع الزوائد ح ٥ ص ٦٤ و ٦٦ و ٦٧ والطبقات الكبرى لابن سعد ح ٤ ص ٤٤ والبداية والنهاية ح ٥ ص ٣٣١.

(١) صحيح البخاري ح ٣ ص ٧١ ومسند الإمام أحمد ح ١ ص ٣٢٦ وسنن ابن ماجة ح ٢ ص ١٣٣٥ وتأويل مختلف الحديث ص ٩٧ وصحيح مسلم ح ٧ ص ٩٨ والحمدى إلى دين المصطفى ح ١ ص ٧٩ وج ٢ ص ٩١.

(٢) كشف الأستار عن مسند البزار ح ١ ص ٤٨٥ و ٤٨٤ وجمع الزوائد ح ٣ ص ١٧٦ وج ٧ ص ٣٤٨.

(٣) الدر المثور ح ٥ ص ١٥٠ عن ابن أبي شيبة، وأحمد، وابن قانع، وراجع: مناهل العرفان ح ١ ص ٣٦٠ عن البخاري، ومسلم. وراجع: حول نسيانه «صلى الله عليه وأله» بعض الآيات في كنز العمال ح ١ ص ٥٣٨.

(٤) المعجم الصغير ح ٢ ص ١٦. وراجع: ح ١ ص ١٣٠ حول نسيانه بعض الأسماء.

نعم.. هكذا تشاء الروايات - وكثير منها مدون في الكتب التي يدعى البعض: أنها أصح شيء بعد القرآن - أن تصور لنا أعظم رجل، وأكرم وأفضل نبي على وجه الأرض !!

وهذه هي الصورة التي يستطيع أن يستخلصها من براجع هذا الركام الهائل من المجموعات، إذا كان خالي الذهن من الضوابط والمعايير الحقيقة، والمنطلقات الأساسية، التي لا بد من التوفير عليها في دراسة التاريخ. وكذلك إذا كان لا يعرف شيئاً مما يجب أن يتوفّر في الشخصية التي يفترض أن تمثل النموذج الفذ لإرادة الله تعالى على الأرض.

وكذلك إذا كان خالي النفس عن تقدير النص تقديساً ساذجاً وعشائياً.

هذا التقديس الذي ربها يرفع هذه المقولات عن مستواها الحقيقية، ويمنع - ولو جزئياً - من تقييمها تقبيباً واقعياً وسلبياً، يعطيها حجمها الطبيعي في ميزان الاعتبار والواقع.

وما هو المبرر لتقدير كهذا ما دام لم يثبت بعد أن هذا هو كلام النبي «صلى الله عليه وآله» أو موقفه، أو من صفاتاته وشؤونه، وما إلى ذلك؟! إن إعطاء هذه الصورة عن النبي الإسلام الأعظم «صلى الله عليه وآله»، وهو القدوة والأسوة، هو الخيانة العظمى للتاريخ، وللأمة، وللإنسانية جماء، ولا زلتنا نتجرع غصص هذه الخيانة، ونبني في ظلّها.

الخطة الخبيثة:

وأما لماذا كل هذا الافتراء على الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله»؟ فمعتقد: أن الأمر لم يكن عفوياً، بل كانت ثمة خطة مرسومة تهدف إلى

طمس معالم الشخصية النبوية، والتعميم على خصائصها الرسالية الفذة، ليكون ذلك مقدمة هدم الإسلام من الأساس، خصوصاً من قبل الحكم الأموي البغيض وأعوانه.

ونذكر هنا: بعض الأمثلة التي تظهر بعض فصول هذه الخطة التي تستهدف الإسلام ورموزه، وشخصية النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله» بالذات، وهي التالية:

سياسات ضد النبي الإسلام ﷺ :

١ - إنهم يذكرون عن زيد بن علي بن الحسين «عليهما السلام»، أنه قال: إنه شهد هشام بن عبد الملك، والنبي يُسبّ عنده؛ فلم ينكر ذلك هشام، ولم يغيره^(١).

٢ - ذكروا في ترجمة خالد بن سلمة المخزومي المعروف بـ«الفأفاء»: أنه كان مرجياً، ويبغضه علياً، وأنه كان ينشدبني مروان الأشعار التي هُجّي بها المصطفى «صلى الله عليه وآله».

وخلال هذا يروي عنه أصحاب الصحاح الست ما عدا البخاري!!^(٢).

٣ - إن عمرو بن العاص لم يرض بضرب نصراني يشتم النبي الأعظم

(١) كشف الغمة للإربلي ج ٢ ص ٣٥٢ عن دلائل الحميري، والكافي ج ٨ ص ٣٩٥ وتيسير الطالب في أمال الإمام أبي طالب ص ١٠٨ وقاموس الرجال ج ٤ ص ٢٧٠.

(٢) راجع: بحوث مع أهل السنة والسلفية ص ١٠١ وتهذيب التهذيب ج ٣ ص ٩٦ ودلائل الصدق ج ١ ص ٢٩. وللعلامة المظفر تعليق هنا لا بأس بمراجعةته.

«صلی اللہ علیہ وآلہ»^(۱).

رضاوا بخلاف المهدىين وفيهم مخبأة أخرى تصان وتحجب
ولا يمكن تفسير «المخبأة» التي تصان وتحجب بأنها تفضيل الخليفة
على الرسول «صلى الله عليه وآله»؛ لأن ذلك لم يكن مخباً، بل صرح به ولادة
وأعوان الأمويين، كالحجاج بن يوسف، وخالد القسري، كما سنرى.
فلا بد أن تكون هذه «المخبأة» هي طمس دين الله، وإزالة معالمه،
وتشويه الصورة الحقيقة لنبي الرحمة «صلى الله عليه وآله»، وإزالة معالم
الشخصية النبوية بصورة نهائية من أذهان الناس.

(١) الاستيعاب (مطبوع بهامش الإصابة) ج ٣ ص ١٩٣ والإصابة ج ٣ ص ١٩٥ عن البخاري في تاريخه.

٥ - حدث مطرّف بن المغيرة: أن معاوية قال للمنافق في سياق حديث ذكر فيه معاوية ملك أبي بكر، وعمر، وعثمان، وأنهم هلكوا فهلك ذكرهم: «وإن أخا هاشم يصرخ به في كل يوم خمس مرات: أشهد أن محمداً رسول الله، فأي عمل يبقى مع هذا لا ألم لك؟! لا والله، إلا دفناً»^(١). ويقال: إن هذه القضية بالذات هي السبب في إقدام المؤمن في سنة ٢١٢ هـ على النداء بلعن معاوية، لو لا أنهم أقنعواه بالعدول عن ذلك^(٢) فراجع.

ونقول:

إن المغيرة الذي ضرب الزهراء حتى أدمها، كما عن الإمام الحسن «عليه السلام» لم يكن ذلك الرجل الذي يرجع إلى دين، أو يهمه أمر ذكر النبي «صلى الله عليه وآله»؛ فإن حال المغيرة في قلة الدين ومجانبة الحق معلوم^(٣).

ولكن «ويل من كفره نمرود»، فإن المغيرة الرجل الدهاهية لم يستطع تحمل جهر معاوية بهذا الأمر، ورأى فيه مجازفة خطيرة، تجرع معاوية، وكل من يسير في ركابه إلى أخطار جسام، لا يمكن التكهن بعواقبها، فأحب

(١) الموقفيات ص ٥٧٧ وشرح النهج للمعتزلي ج ٥ ص ١٢٩ و ١٣٠ و مروج الذهب ج ٣ ص ٤٥٤ وكشف الغمة للإربيلي ج ٢ ص ٤٤ وكشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين ص ٤٧٤ وقاموس الرجال ج ٩ ص ٢٠ وبيه الصباغة ج ٣ ص ١٩٣.

(٢) مروج الذهب ج ٣ ص ٤٥٤ و ٤٥٥.

(٣) راجع: قاموس الرجال ج ٩ ص ٨٤ - ٩٠ لتفصيف على بعض حالات المغيرة.

المغيرة أن ينسحب بنفسه ليسلم بجلده، لو كان ثمة ما ينحاف منه، أو لعله أحسن في ولده «مطرّف» بعض الإيمان فانتقام، وذكر له هذا الأمر بصورة تشنيعية ظاهرة.

وخلصة الأمر: أن المغيرة إنما يهتم بمصلحته الشخصية بالدرجة الأولى، لا بمصلحة معاوية.

وقد يكون أحسن من معاوية: أنه يريد عزله، وتولية غيره، أو أنه كانت في نفسه موجودة عليه، بسبب عزله إياه، فذكر عنه ما كان أسره إليه، أو أن ذلك قد كان منه قبل أن يوليه معاوية الكوفة !!

٦ - روى أحمد بن أبي طاهر في كتاب «أخبار الملوك»: أن معاوية سمع المؤذن يقول: «أشهد أن محمدًا رسول الله» فقال:

«لله أبوك يا بن عبد الله، لقد كنت على الهمة، ما رضيت لنفسك إلا أن يقرن اسمك باسم رب العالمين»^(١).

فهذا النص يؤيد النص السابق، ويوضح لنا مدى تبرم معاوية بهذا الأمر، وأنه يعتبر ذكر رسول الله «صلى الله عليه وآله» في الأذان إنما هو من صنيع رسول الله «صلى الله عليه وآله» نفسه.

أما أن يكون ذلك بوحي من الله فذلك آخر ما يفكر أو يعترف به معاوية.

٧ - ثم هناك محاولاتهم الحادة للمنع من التسمي باسم رسول الله «صلى الله

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٠ ص ١٠١ .

عليه وأله»، وقد نجحوا في ذلك بعض الشيء كما يعلم بالمراجعة^(١).

٨ - يقول العتزي «سمعت أبا بربعة وقد خرج من عند عبيد الله بن زياد، وهو مغضب فقال:

ما كنت أظن أن أعيش حتى أخلف في قوم يغزووني بصحبة محمد «صلى الله عليه وآله».

قالوا: إن حمديكم هذا الدخان الخ..»^(٢).

٩ - وقد رأى مروان أبا أبيوب الأنباري واضعاً وجهه على قبر النبي «صلى الله عليه وآله»، فقال له: أتدري ما تصنع؟!

فقال أبو أبوب: نعم، جئت رسول الله «صلى الله عليه وآله» ولم آت الحجر^(٣).

ما أشبه الليلة بالبارحة:

وها نحن نجد نفس هذا الاتجاه الأموي يتبلور بصورة أصرح وأقبح في نهج بعض الفرق التي تدعى لنفسها قيمومة على الإسلام وعلى مقدساته ورموزه، حيث إنها ما فتئت تعمل على المنع من التبرك بآثار النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»، وتجهد في طمس كل الآثار والمعالم الإسلامية،

(١) راجع: الغدير ج ٦ ص ٣٠٩ عن عمدة القاري ج ٧ ص ١٤٣.

(٢) مستند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٤٢١.

(٣) مستند أحمد ج ٥ ص ٤٢٢ ومستدرיך الحاكم ج ٤ ص ٥١٥ وتلخيصه للذهبي مطبوع بهامشة، وصححاه. وجمع الزوائد ج ٤ ص ٢ ووفاء الوفاء ج ٤ ص ١٣٥٩ وشفاء السقام ص ١٢٦ والمنتقى لابن تيمية ج ٢ ص ٢٦١ - ٢٦٣.

وإزالتها بطريقه أو بأخرى، ويعبر عنها كان سخيفاً، وبلا مبرر.

وتحكم بالكفر على هذا الفريق، وبالشرك على ذاك، لا شيء إلا لأنهم لا يوفونهم في المعتقد، وفي الرأي. وأمر هذه الفرقة أشهر من أن يذكر.

سنة النبي ﷺ أم سنة غيره؟!:

أما قيمة سنة النبي «صلى الله عليه وآله» لديهم فيوضاحتها:

١ - أنه حينما أنكر أبو الدرداء على معاوية أكله الربا، أو شربه بآنية الذهب والفضة، واحتج عليه بقول رسول الله «صلى الله عليه وآله»، أجابه معاوية بقوله: أما أنا فلا أرى به بأساً.

فأخذ أبو الدرداء على نفسه أن لا يسكن معاوية في أرض هو فيها.

وكان ذلك في زمن عمر بن الخطاب، فلما بلغه ذلك لم يزد على أن أرسل إلى معاوية ينهاه عن فعل ذلك، ولكنه لم يعنده على ما صدر منه، ولا عاقبه، ولا عزله عن عمله^(١).

وبالمناسبة فإننا نشير هنا إلى أن أبي الدرداء لم يلتزم بما قطعه على نفسه، حيث إنه قد ساكن معاوية بعد ذلك، وصار من أعونه لما تسلط على الناس، وابتزهم أمرهم.

(١) موطأ مالك ج ٢ ص ١٣٥ - ١٣٦ (المطبوع مع تنوير الحوالك) وسنن البيهقي ج ٥ ص ٢٨٠ وراجع ص ٢٧٧ و ٢٧٨. وراجع: المصادر التالية: شرح النهج للمعذلي ج ١ ص ١٣٠ وسنن النسائي ج ١ ص ٢٧٩ و ٢٧٧ واختلاف الحديث للشافعية (مطبوع بهامش الأمم) ج ٧ ص ٢٣ ومسند أحاديث ج ٥ ص ٣١٩ وصحيح مسلم ج ٥ ص ٤٣ والجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٣٥٠.

٢ - وكان عثمان قد أحدث الصلاة: في منى أربعاً، ولم يقصرها كما كان يفعل رسول الله «صلى الله عليه وآلـه»، فاعتـل عثمان مـرة، فطلـبوا من عـلي «عليـه السلام» أن يصـلي بالـناس، فقال «عليـه السلام»: إن شـتم صـلـيت لـكم صـلاـة رـسـول الله «صـلى الله عـلـيـه وآلـه»، يعني رـكـعتـين.

قالـوا: لا، إـلا صـلاـة أمـير المؤـمنـينـ يـعنـون عـثـمانـ أـربـعاً. فأـبـي^(١).

٣ - وقالـ البعض عنـ الشـافـعيـ: والعـجـبـ، مـنـهـمـ يـسـتجـيزـ مـخـالـفـةـ الشـافـعيـ لـنـصـ لـهـ آـخـرـ، فـي مـسـأـلـةـ بـخـلـافـةـ، ثـمـ لـا يـرـوـنـ مـخـالـفـتـهـ لـأـجـلـ نـصـ رـسـولـ اللهـ «صـلى اللهـ عـلـيـهـ وآلـهـ»^(٢).

وـماـ ذـلـكـ إـلا لـأـنـ شـأنـ رـسـولـ اللهـ «صـلى اللهـ عـلـيـهـ وآلـهـ» لـمـ يـكـنـ لـدـىـ هـؤـلـاءـ فـيـ الـمـسـتـوىـ الـلـائـقـ بـهـ، كـمـاـ هـوـ ظـاهـرـ.

يـقـولـ أـبـوـ زـهـرـةـ: «وـجـدـنـاـ مـالـكـاـ يـأـخـذـ بـفـتوـاهـمـ (أـيـ الصـحـابـةـ) عـلـىـ أـنـهـاـ مـنـ السـنـةـ، وـيـواـزـنـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـ الـأـخـبـارـ الـمـرـوـيـةـ إـنـ تـعـارـضـ الـخـبـرـ مـعـ فـتـوـىـ صـحـابـيـ وـهـذـاـ يـنـسـحـبـ عـلـىـ كـلـ حـدـيـثـ عـنـهـ «صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ وآلـهـ»، حـتـىـ وـلـوـ كـانـ صـحـيـحاـ»^(٣).

وـإـجـراءـ حـكـمـ الـمـتـعـارـضـينـ مـنـ قـبـلـ مـالـكـ بـيـنـ فـتـوـىـ الصـحـابـيـ، وـبـيـنـ الـحـدـيـثـ عـنـ رـسـولـ اللهـ «صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ وآلـهـ»، هـوـ الـذـيـ دـفـعـ الشـوـكـانـيـ إـلـىـ مـهـاجـمـةـ كـلـ مـنـ يـعـتـبـرـ أـقـوـالـ الصـحـابـةـ حـجـةـ كـفـوـلـ النـبـيـ «صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ

(١) المـحلـ جـ ٤ صـ ٢٧٠ وـرـاجـعـ: ذـيلـ سـنـنـ الـبـيـهـقـيـ لـابـنـ التـرـكـمـانـ جـ ٣ صـ ١٤٤.

(٢) بـعـمـوـعـةـ الرـسـائلـ الـمـنـبـرـيـةـ صـ ٣٢.

(٣) اـبـنـ حـنـبـلـ لـأـبـيـ زـهـرـةـ صـ ٢٥١ـ ٢٥٥ـ وـكـتـابـ مـالـكـ لـأـبـيـ زـهـرـةـ أـيـضاـ صـ ٢٩٠.

وآلها»، فراجع ما قاله في هذا المورد إن شئت^(١).

وقد ذكرنا في كتابنا: «الحياة السياسية للإمام الحسن عليه السلام»، طائفه من النصوص الدالة على أنهم يرون للصحابة حق التشريع. ويرى بعض الصحابة أن هذا حق لهم^(٢).

وسيأتي بعض من ذلك في فصل: معايير لحفظ الانحراف.

بغض قريش لرسول الله ﷺ^(٣):

وقد رأينا قريشاً، رغم تظاهرها بالإسلام، لم تزل تكن الحقد والبغض لرسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»؛ باستثناء أفراد قليلين منهم.

وقد ظهر ذلك جلياً واضحاً حينما حاول «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» أن يُنَصَّبَ علياً إماماً في حجة الوداع، في منى أو في عرفات.

وقد روی بأسانيد صحيحة: أن الناس قد تركوه بسبب ذلك، وصارحهم بقوله: ما بال شق الشجرة التي تلي رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» أبغض إليكم من الشق الآخر^(٤).

(١) ابن حنبل لأبي زهرة ص ٢٥٤ - ٢٥٥ عن إرشاد الفحول للشوكتاني ص ٢١٤.

(٢) راجع: الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام» ص ٨٦ - ٩٠.

(٣) راجع على سبيل المثال: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (ط مؤسسة الرسالة) ج ١ ص ٤٤٤ ومسند أحد ج ٤ ص ١٦ والمجمع الكبير للطبراني ج ٥ ص ٥٢ - ٥٤ وكشف الأستار عن مسند البزار ج ٤ ص ٢٠٦ ومجموع الروايات ج ١٠ ص ٤٠٨ عن أحد عن ابن ماجة بعضه، وكتنز العمال ج ١٠ ص ٣٠٥ عن الدارمي، وابن خزيمة، وابن حبان، ومسند الطيالسي ص ١٨٢ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٩ عن أحد.

وقد حصل ذلك والنبي «صلى الله عليه وآلـه» راجعً من مكة إلى المدينة؛ فراجع ذلك في كتابنا: «الغدير والمعارضون» إن شئت.

ال الخليفة الأموي أفضل من رسول الله ﷺ :

وكان من سياسات الأمويين تفضيل الخليفة الأموي على رسول الله «صلى الله عليه وآلـه»، يقول الجاحظ:

١ - «فاحسب أن تحويل القبلة كان غلطاً، وهدم البيت كان تأويلاً، واحسب ما روی من كل وجه: أنهم كانوا يزعمون: أن خليفة المرء في أهله أرفع عنده من رسوله إليهم»^(١).

٢ - ويقول أيضاً عن بنى هاشم: «ولم يجعلوا الرسول دون الخليفة»^(٢). أي كما فعله الأمويون.

٣ - قال الجاحظ: خطب الحجاج بالكوفة، فذكر الذين يزورون قبر رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» بالمدينة، فقال: تبا هم، إنما يطوفون بأعواد ورمة بالية. هلا طافوا بقصر أمير المؤمنين عبد الملك؟
ألا يعلمون: أن خليفة المرء خير من رسوله؟.

يقول المبرد: إن ذلك مما كفرت به الفقهاء الحجاج.
وأنه إنما قال ذلك والناس يطوفون بالقبر. وهذه القضية معروفة ومشهورة^(٣).

(١) رسائل الجاحظ ج ٢ ص ١٦.

(٢) آثار الجاحظ ص ٢٠٥.

(٣) راجع: النصائح الكافية ص ٨١ عن الجاحظ، والكامل في الأدب ج ١ ص ٢٢٢ =

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ج ١ ٣٦

٤ - وكتب الحجاج إلى عبد الملك: «إن خليفة الرجل في أهله أكرم عليه من رسوله إليهم، وكذلك الخلفاء يا أمير المؤمنين أعلى منزلة من المرسلين»^(١).

٥ - قال خالد بن عبد الله القسري، وذكر النبي «صلى الله عليه وآله»: أيها أكرم رسول الرجل في حاجته، أو خليفته في أهله، يعرض: أن هشاماً خيراً من النبي «صلى الله عليه وآله»^(٢).

٦ - ويقول خالد القسري أيضاً: والله لأمير المؤمنين أكرم على الله من أئيائه «عليهم السلام»^(٣).

٧ - وزعم خالد القسري أيضاً: أن عبد الله بن صيفي سأله هشاماً، فقال: يا أمير المؤمنين، أخلفتك في أهلك أحب إليك وأثر عندك، أم رسولك؟!

= ط النهضة بمصر، وشرح النهج للمعتزي ج ١٥ ص ٢٤٢ والبداية والنهاية ج ٩ ص ١٣١ وسنن أبي داود ج ٤ ص ٢٠٩ والعقد الفريد ج ٥ ص ٥١ والاشتقاق ص ١٨٨ ووفيات الأعيان ج ٢ ص ٧ والإمام ج ٤ ص ٣١٣ - ٣١٤ وفيه أن ذلك هو سبب خروجهم مع ابن الأشعث، وراجع تهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٧٢ وبهيج الصباغة ج ٥ ص ٣٢٨ و ٣١٩ و ٢٩١ و ٣١٩ عن العقد الفريد، وعن كتاب افتراقبني هاشم وعبد شمس للجاحظ.

(١) العقد الفريد ج ٢ ص ٣٥٤ وج ٥ ص ٥١ وراجع ص ٥٢ وراجع: البداية والنهاية ج ١٩ ص ١٣١ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٧٢ وبهيج الصباغة ج ٥ ص ٣١٧.

(٢) الأغاني ج ١٩ ص ٦٠.

(٣) الأغاني ج ١٩ ص ٦٠ وراجع: تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٨٢.

قال هشام: بل خليفي في أهلي.

قال: فأنت خليفة الله في أرضه وخلقه، ومحمد رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» إِلَيْهِمْ؟ فأنت أكرم على الله منه.

فلم ينكر هذه المقالة من عبد الله بن صيفي، وهي تصارع الكفر. انتهى
كلام خالد^(١).

٨ - وقد ادعى الحجاج: «أن خبر السماء لم ينقطع عن الخليفة الأموي»^(٢).

وكان الحجاج يرى: أن عبد الملك بن مروان معصوم^(٣)، بل كان يرى نفسه: أنه لا يعمل إلا بمحض من السماء وذلك حينما أخبروه: أن أم أيمن تبكي لأنقطاع الوحي بممات رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»^(٤).

ولا عجب بعد هذا إذا عرفنا أن البعض يقول: إن من خالف الحجاج فقد خالف الإسلام^(٥).

على خطى الحجاج:

والذي يلفت نظرنا هنا: أننا نجد الوهابيين ينفذون السياسات الأموية

(١) الأخبار الطوال ص ٣٤٦.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٧٢.

(٣) العقد الفريد ج ٥ ص ٢٥.

(٤) تهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٧٣، وراجع: الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ج ١ ص ١١٥.

(٥) لسان الميزان ج ٦ ص ٨٩.

هذه بأمانة ودقة حتى إن زعيمهم محمد بن عبد الوهاب يقول عن النبي ﷺ: «صلى الله عليه وآله»: «إنه طارش».

وبعض أتباعه يقول بحضرته، أو يبلغه فبرضي: عصاًي هذه خير من محمد، لأنَّه يُنفع بها في قتل الحية والعقرب، ونحوها، ومحمد قد مات، ولم يبق فيه نفع، وإنما هو طارش^(١).

نظرة الأميين إلى الحرم والكعبة:

أما بالنسبة إلى رأيهم في الكعبة، وزمزم، ومقام إبراهيم وغيرها من المقدسات، فذلك أوضح من الشمس وأبين من الأمس، ويتبين ذلك من النصوص التالية:

١ - كان خالد القسري قد أخذ بعض التابعين، فحبسه في دور آل الحضرمي بمكة، فأعظم الناس ذلك وأنكروه، فخطب، فقال: قد بلغني ما أنكرتم من أخذني عدو أمير المؤمنين ومن حاربه.
والله، لو أمرني أمير المؤمنين أن أنقض هذه الكعبة حجراً حجراً لنقضتها.

والله، لأمير المؤمنين أكرم على الله من أنبيائه «عليهم السلام»^(٢).
٢ - قال المدائني: كان خالد يقول: لو أمرني أمير المؤمنين لنقضت

(١) كشف الارياب ص ١٣٩ عن خلاصة الكلام ص ٢٣٠ والطارش هو: الرسول في الحاجة.

(٢) الأغاني ج ١٩ ص ٢٠ وراجع: تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٨٢.

الكعبة حجراً حجراً، ونقلتها إلى الشام^(١).

٣ - وأعظم من ذلك وأشد خطرأً، وأعظم جرأة على الله عز وجل: أن الحجاج لم يكتف في حربه لابن الزبير برمي الكعبة بأحجار المنجنيق، حتى رماها - والعياذ بالله - بالعذرية أيضاً لعنة الله وأخزاه^(٢).

٤ - كما أن الوليد بن يزيد الأموي قد أندى مجوسيأً ليبني على الكعبة مشربة للخمر.

كما وذهب في عهد هشام إلى مكة ومعه حمر، وقبة ديباج على قدر الكعبة، وأراد أن ينصب القبة على الكعبة، ويجلس فيها، فخوفه أصحابه من ثورة الناس، حتى امتنع^(٣).

٥ - وتقدم قول الجاحظ: أن هاشم تفخر علىبني أمية بأنهم لم يهدموا الكعبة^(٤).

وأنهم: «أعادوا على بيت الله بالهدم، وعلى حرم المدينة بالغزو، فهدموا الكعبة، واستباحوا الحرمـة.. الخ..»^(٥).

مقام إبراهيم عليه السلام:

وقد روى عبد الرزاق عن الثوري، عن مغيرة، عن أبيه، قال: رأيت

(١) الأغاني ج ١٩ ص ٥٩.

(٢) عقلاء المجانين ص ١٧٨ والفتح لابن أثيم ج ٢ ص ٤٨٦.

(٣) بهج الصياغة ج ٥ ص ٣٤٠ عن الطبرى والأغاني.

(٤) آثار الجاحظ ص ٢٠٥.

(٥) رسائل الجاحظ ج ٢ ص ١٦.

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ ج ١

الحجاج أراد أن يضع رجله على المقام - مقام إبراهيم - فيزجره عن ذلك
محمد بن الحنفية، وينهاه عن ذلك.

أضاف الزمخشري: أن ابن الحنفية قال: «والله، لقد كنت عزمت إن
أرادني أن أجتذب عنقه فأقطعها»^(١).

زمزم أم الخنافس:

قال الأصمسي: قال أبو عاصم النبيل: ساق خالد (أي القسري) ماء
إلى الكعبة؛ فنصب طستاً إلى جانب زمم، ثم خطب، فقال: قد جتنكم بهاء
العادية، وهو لا يشبه أم الخنافس، يعني زمم^(٢).

وقال خالد القسري لعامله ابن أمي: أيها أعظم، ركتتنا أم زمم؟
فقال له: أيها الأمير، من يجعل الماء العذب النقاح مثل الملح الأجاج؟!
وكان يسمى زمم: أم الجعلان^(٣).

بين الخليفة الأموي وإبراهيم الخليل:

وقال أبو عبيدة: خطب خالد (أي القسري) يوماً، فقال: إن إبراهيم
خليل الله استسقى ماء فسقاء الله ملحاً أجاجاً.
 وإن أمير المؤمنين استسقى الله ماء فسقاء عذباً نقاخاً^(٤).

(١) المصنف للصنعاني ج ٥ ص ٤٩ وربيع الأبرار ج ١ ص ٨٤٣ وطبقات ابن سعد
ج ٥ ص ٨٤.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٨٢.

(٣) الأغاني ج ١٩ ص ٥٩.

(٤) الأغاني ج ١٩ ص ٦٠.

الحج إلى صخرة بيت المقدس:

ويذكر المؤرخون أنه: حين استولى ابن الزبير على مكة والهجران بادر عبد الملك بن مروان إلى: «منع الناس من الحج، فضج الناس، فبني القبة على الصخرة، والجامع الأقصى؛ ليشغلهم بذلك عن الحج، ويستعطف قلوبهم، وكانوا يقفون عند الصخرة، ويطوفون حولها كما يطوفون حول الكعبة، وينحررون يوم العيد، ويمحلقون رؤوسهم»^(١).

وقد قال عبد الملك عن الصخرة: هذه صخرة الرحمن التي وضع عليها رجله^(٢).

وكان ابن مسعود، وعائشة، وعروة بن الزبير، وابن الحفيفية، وابن عمر، ينكرون ما يقوله أهل الشام عن الصخرة، من أن الله وضع قدمه عليها^(٣).

فذكر ابن مسعود هنا وهو إنما توفي في خلافة عثمان، يشير إلى أن أهل الشام الذين رباهم معاوية، كانوا يقولون بهذه المقالة في وقت متقدم جداً، حتى اضطر هؤلاء الأعلام إلى الإعلان عن إنكارهم لهذا الأمر، بما فيهم ابن مسعود.

(١) البداية والنهاية ج ٨ ص ٢٨٠ و ٢٨١ وراجع: الأنس الجليل ج ١ ص ٢٧٢ و تاريخ البغدادي ج ٢ ص ١٦١ وما تأثر الأنافق ج ١ ص ١٢٩ وحياة الحيوان الكبرى ج ١ ص ٦٦ والسنة قبل التدوين ص ٥٠٦ - ٥٠٢.

(٢) التوحيد وإثبات صفات الرب ص ١٠٨.

(٣) الأباذية، عقيدة ومذهبها ص ٩٨.

وقد اعترف البعض ببناء عبد الملك بن مروان لقبة الصخرة، لكنه زعم: أن ذلك قد كان لأجل أنه رأى عظم قبة القهامة وهيئتها، فخشي أن تعظم في قلوب المسلمين^(١).

ولكنه كما ترى تأويل بارد، وتخيل فاسد، إذ لماذا اختار قبلة اليهود لإزالة ذلك من قلوب المسلمين؟!

ولماذا لا يختص ذلك ببيت المقدس دون سواه؟

ولماذا منع الناس من الحج إلى الكعبة؟

ولماذا الطواف، والنحر، والحلق، والوقوف، الخ؟!

ثم لماذا تحويل القبلة عن الكعبة إلى بيت المقدس على الظاهر، كما سنرى؟! ولماذا؟ ولماذا؟

تحويل القبلة:

ثم إنهم قد حولوا قبلة المسلمين، كما ينص عليه الجاحظ.

والظاهر هو: أنهم قد حولوها إلى بيت المقدس تجاه الصخرة، التي هي قبلة اليهود، كما ربها يقتضيه ما تقدم.

قال الجاحظ: «.. حتى قام عبد الملك بن مروان، وابنه الوليد، وعاملهما الحجاج، ومولاهما يزيد بن أبي مسلم، فأعادوا على البيت بالهدم، وعلى حرم المدينة بالغزو، فهدموا الكعبة، واستباحوا الحرمة، وحولوا قبلة واسط».

إلى أن قال:

«فاحسب: أن تحويل القبلة كان غلطاً، وهدم البيت كان تأويلاً، واحسب ما رروا من كل وجه: أنهم كانوا يزعمون.. الخ»^(١).

ويقول الجاحظ أيضاً: «وتفخر هاشم بأنهم لم يهدموا الكعبة، ولم يحولوا القبلة، ولم يجعلوا.. الخ»^(٢).

وما يدل على تحويل قبلة واسط أيضاً: أن أسد بن عمرو بن جاني، قاضي واسط، «قد رأى قبلة واسط رديئة، فتحرف فيها، فاتهم بالرفض»^(٣)، فأخبرهم أنه رجل مرسل من قبل الحكام ليتولى قضاء بلدتهم.

:ونقول:

أولاً: إن الظاهر هو أن تحويل القبلة كان إلى صخرة بيت المقدس، التي جعل الحج أولاً إليها، بعد أن منع الحج إلى مكة والكعبة. كما تقدم.

بل لقد أدعى البعض: أن القبلة أساساً قد كانت قبل الهجرة إلى الصخرة^(٤).

وثانياً: إنه يظهر من قصة قاضي واسط: أن غير الشيعة قد قبلوا بالأمر الواقع، وجروا على ما يريدون الحكام، والشيعة وحدهم هم الذين رفضوا

(١) رسائل الجاحظ ج ٢ ص ١٦.

(٢) آثار الجاحظ ص ٢٠٥.

(٣) نشور المحاضرات ج ٦ ص ٣٦ وتاريخ بغداد ج ٧ ص ١٦.

(٤) راجع: الكشكوك للبهائي ط مصر ص ٩٨ وتاريخ الخميس ج ١ ص ٣٦٧ والسيرة الخلبية ج ٢ ص ١٣٠.

ذلك، حتى أصبح تحرى القبلة مساوياً للاتهام بالرفض.

وثالثاً: لعل تحويل القبلة إلى بيت المقدس يفسر لنا ما ورد من استحباب التيسير لأهل العراق خاصة، وهم الذين كان الحجاج يحكمهم من قبل بني أمية. أي ليكونوا أقرب إلى الكعبة حينئذ.

غير أن أئمة أهل البيت «عليهم السلام» لم يتمكنوا من الجهر والتصريح بهذا الأمر، فأشاروا إليهم باستحباب التيسير، ثم لما كانوا يسألونهم عن السبب في ذلك تراهم يبررونها بما يبعد الشبهات عنهم^(١). ولكن ذلك، فيما يظهر لم يدم طويلاً، فقد التفت خصوم الشيعة إلى ذلك، ولذا تراهم يتهمون كل من يتحرى القبلة بالرفض، كما تقدم.

تاویلات سقیمة:

يقول البعض: إن السر في استحباب التيسير هو أن علامات القبلة لأهل العراق لم تكن كافية لتعيينها بدقة، بحيث تجعل التوجّه إلى سمت شخص الكعبة، فكان استحباب التيسير مكملاً لتلك العلامات. ولكن هذا مرفوض، ولا يمكن قبوله، إذ إنه لو صح هذا لوجب الحكم بوجوب التيسير لا استحبابه.

وقال بعض آخر: إن السر في ذلك هو أن سعة الحرم من أحد جوانبه أزيد من الجوانب الأخرى.

ونقول:

(١) راجع: وسائل الشيعة كتاب الصلاة، أبواب القبلة.

أولاً: إنه إذا كان اللازم هو التوجّه إلى شخص الكعبة، فإن سعة الحرم وضيقه لا أثر له في شيء من ذلك.

ثانياً: ولو سلمنا: أن المطلوب هو التوجّه إلى الحرم، فإن سعته من أحد الجوانب ليست بمقدار يستحب معه التيسير الموجب للابعاد عنه مئات الأميال أو أكثر أو أقل.

كعبة المتوكّل في سامراء:

وبالمناسبة فها هو الخلف العباسي يقتدي بذلك السلف الأموي، فإن الخليفة المتوكّل، الذي استحق من البعض لقب «محي السنة» قد اقتدي بسلفه الأموي، فبني في سامراء كعبة، وجعل طوافاً، واتخذ منى وعرفات، حتى يحج إليها أمراء جيشه، ولا يفارقوه^(١).

الحجاج والقرآن:

عن سلمة بن كهيل قال: «اختلت أنا وذر المرهبي (من عباد أهل الكوفة، ومن رجال الصحاح الست) في الحجاج، فقال: مؤمن، وقلت: كافر.

قال الحاكم: وبيان حجته ما أطلق فيه مجاهد بن جبير فيما حدثناه من طريق أبي سهل أحد القطان، عن الأعمش قال: والله، لقد سمعت الحجاج بن يوسف يقول: يا عجباً من عبد هذيل (يعني عبد الله بن مسعود) يزعم

(١) راجع: أحسن التقاسيم ص ١٢٢ - ١٢٣ ولكن يحتمل أن يكون المقصود هو المعتصم العباسي، فإن في عبارة المقدسي بعضًا من الإبهام. وسواء كان المتوكّل هو الذي فعل ذلك أو المعتصم، فإن النتيجة واحدة.

أنه يقرأ قرآنًا (أو قال: يزعم أن قرآن) من عند الله.
والله، ما هو إلا رجز من رجز الأعراب، والله لو أدركت عبد هذيل
لضربت عنقه).

وزاد ابن عساكر وغيره: «ولأخلين منها (أي من قراءة ابن مسعود)
المصحف ولو بصلع خنزير، أو لأحکمنها من المصحف، ولو بصلع خنزير».
وقد استفطع ابن كثير هذا الكلام من الحجاج، فراجع البداية
والنهاية^(١).

الخليفة أموي ينتقم من المصحف:

ويذكر المؤرخون: أن الخليفة الأموي الوليد بن يزيد لعنه الله، قرأ ذات
يوم: «وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَارٍ عَنِيدٍ، مَنْ وَرَآهُهُ جَهَنَّمُ..»^(٢)، فرمى
المصحف بالنشاب، وهو يقول:

ـ تهدنى بـ جبار عـنـيد	ـ فـهـا أـنـا ذـاك جـبـارـ عـنـيد
ـ فـقـلـ يـارـبـ خـرـقـنـي الـولـيدـ	ـ إـذـا مـاجـئـتـ رـبـكـ يـومـ حـشـرـ

(١) البداية والنهاية ج ٩ ص ١٢٨ عن أبي داود وابن أبي خيثمة ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ٦٥٦ وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامش) نفس الجلد والصفحة
وتهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٧٢ والغدير ج ١٠ ص ٥١ عنها ، وراجع: بحـجـ الصـبـاغـةـ جـ ٥ صـ ٣١٧.

(٢) الآياتان ١٥ و ١٦ من سورة إبراهيم.

(٣) راجع: بـحـجـ الصـبـاغـةـ جـ ٥ صـ ٣٣٩ وجـ ٣ صـ ١٩٣ والـحـورـ العـيـنـ صـ ١٩٠ وـمـرـوجـ
الـذـهـبـ جـ ٣ صـ ٢٢٦ ، والأـغـانـيـ طـ دـارـ إـحـيـاءـ التـرـاثـ جـ ٧ صـ ٤٩ .

لا يجرؤ الناس على الصلاة:

ولا نجائز إذا قلنا: إنه في عهد الخلفاء الذين سبوا خلافة علي أمير المؤمنين «عليه السلام»، قد كانت السيطرة والهيمنة لتلك الفئة التي لم تكن تقيم للدين وزناً.

وأصبح الجو العام هو جو الاستهزاء والسخرية بالدين وبالمتدينين، مع عدم اهتمام ظاهر من السلطات بردع هذا الفريق من الناس، ومكافحتهم لأسباب مختلفة.

وكشاهد على ذلك نذكر:

أن حذيفة بن اليمان، يقول: «ابتلينا حتى جعل الرجل منا لا يصلی إلا سرآ»^(١).

مع أن حذيفة كان صاحبياً جليلًا، وكان من كبار القواد الذين كان لهم دور هام في فتوحات بلاد فارس، وقد توفي في أوائل خلافة الإمام علي، أمير المؤمنين «عليه السلام»، أي بعد البيعة له «عليه السلام» بالخلافة بأربعين يوماً على ما قيل.

فإذا كان أمثال حذيفة لا يستطيعون الإعلان بصلاتهم، فما ظنك بالأعمى الأغلب من الناس الذين لم يكن لهم مقام ولا مكانة حذيفة ونفوذه؟!

ما هو إلا مُلك!

ويذكر ابن شبة: «أن شريح بن الحارث النميري، الذي كان عامل

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ٩١ و صحيح البخاري ج ٢ ص ١١٦.

رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» على قومه، ثم عامل أبي بكر، فلما قام عمر (رض) أتاـه بكتاب رسول الله «صلـى الله عليه وآلـه»، فأخذـه ووضعـه تحت قدمـه، وقال: لا، ما هو إلا مـلك، انـصرف»^(١).

التحالف على هدم الإسلام:

وآخر نص نذكره في هذا السياق: هو ما ذكره الزمخشري، من أن أمـويـاً وأنـصارـياً تفـاخـراً، فـذـكـرـ لـهـ الأمـويـ الأمـويـنـ الـذـيـنـ تـوـفـيـ النـبـيـ «صلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـهـمـ عـمـالـهـ».

فـقالـ الأنـصارـيـ: صـدـقـتـ، وـلـكـنـهـ حـالـفـواـ أـهـلـ الرـدـةـ عـلـىـ هـدـمـ

الإسلام.

فـكـانـ أـلـقـمـهـ حـجـرـاً^(٢).

غـيـضـ مـنـ فـيـضـ:

كانـ ماـ تـقـدـمـ مـنـ النـصـوصـ غـيـضاـ مـنـ فـيـضـ، مـاـ يـدـلـ عـلـىـ رـأـيـ وـاعـتـقادـ

وـسـيـاسـةـ الـحـكـامـ تـجـاهـ إـلـاسـلـامـ، وـرـمـوزـهـ، وـمـقـدـسـاتـهـ. وـتـجـاهـ الرـسـوـلـ الـأـكـرمـ

«صلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ».

وـلـكـنـهـ لـيـسـ هـوـ كـلـ شـيـءـ، فـثـمـ نـصـوصـ بـالـغـةـ الـكـثـرـةـ تـدـلـ عـلـىـ ذـلـكـ أـوـ

تـشـيرـ إـلـيـهـ.

وـحـيـثـ إـنـ اـسـتـيـعـابـهاـ خـارـجـ عـنـ حدـودـ الطـاقـةـ، فـإـنـاـ نـكـتـفـيـ بـهاـ أـورـدنـاـ

(١) تاريخ المدينة لأبن شبة، المجلد الأول ص ٥٩٦.

(٢) ربيع الأبرار ج ١ ص ٧٠٨ - ٧٠٩.

لنتقل في بحثنا إلى ما يزيد الحقيقة وضوحاً، ويستكمل ملامح الصورة التي أريد طمسها، بطريقة أو أخرى، ولسبب أو آخر.

فنقول:

الد الواقع والأهداف:

وأما لماذا يحاولون النيل من المقدسات الإسلامية، وبالأخص من شخصية الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، والحط من كرامته، فلعل ذلك يعود إلى الأمور التالية:

١ - الكيد السياسي الأموي ضد الهاشميين، خصومهم قديماً وحديثاً، بما فيهم النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه، والذي أصبح هو مصدر العزة والشرف والمجد لكل أحد، ولا سيما الهاشميين.

٢ - تبرير كل انحرافات وتفاهات الهيئة الحاكمة، والتقليل من بشاعة ما يرتكبونه من موبقات في أعين الناس.

على اعتبار: أنه ليس ثمة فواصل كبيرة بين مواقف وتصرفات هؤلاء، وبين تصيرفات ومواقف الرجل الأول والمثال، فهي وإن اختلفت كمية وشكلًا، ولكنها لا تختلفمضموناً وهدفاً.

٣ - إرادة دفن هذا الدين، والقضاء عليه نهائياً، ما دام أنه يضر بمصالحهم، ويقف في وجه شهواتهم، وأهوائهم وماربهم، إلا في الحدود التي لا تضر في ذلك كله، بل تبرره وتقويه، وترفعه وتنتميه.

٤ - الحصول على بعض ما يرضي غرورهم، وبيؤكد شوكتهم وعزتهم، ويظهر قوتهم وجبروتهم.

٥ - عدم وجود قناعة كافية لدى الكثيرين منهم بأنَّ مُحَمَّداً «صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» نبي مرسُلٌ حَقّاً، وقد صرَّح بذلك أمير المؤمنين «عليه السلام» في بعض كلامه، حيث يقول:

«إنَّ الْعَرَبَ كَرِهْتُ أَمْرَ مُحَمَّدٍ [صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ] وَحَسْدَتُهُ عَلَى مَا آتَاهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، وَاسْتَطَالْتُ أَيَامَهُ حَتَّى قَذَفْتُ زَوْجَتَهُ، وَنَفَرْتُ بِهِ نَاقَتَهُ، مَعَ عَظِيمٍ إِحْسَانِهِ إِلَيْهَا، وَجَسِيمٍ مِنْهُ عِنْدَهَا، وَأَجَعْتُ مَذْكُونَ حَيَاً عَلَى صِرَافِ الْأَمْرِ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَوْلَا أَنْ قَرِيشًا جَعَلَتْ اسْمَهُ ذِرِيعَةً إِلَى الرِّيَاسَةِ، وَسَلَّمَ إِلَى الْعَزِّ وَالْإِمْرَةِ، لَمَا عَبَدَتِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهِ يَوْمًا وَاحِدًا، وَلَارْتَدَتِ فِي حَافِرَتَهَا، وَعَادَ قَارِحَهَا جَذِيعًا، وَبَازَهَا بَكْرًا، ثُمَّ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهَا الْفُتوْحَ، فَأَثَرَتْ بَعْدَ الْفَاقَةِ، وَتَمَوَّلَتْ بَعْدَ الْجَهَدِ وَالْمُخْمَصَةِ، فَحَسِنَ فِي عَيْنِهَا مِنَ الْإِسْلَامِ مَا كَانَ سَمْجَانِيَاً، وَثَبَّتَ فِي قُلُوبِ كَثِيرٍ مِنْهَا مِنَ الدِّينِ مَا كَانَ مُضْطَرِبًا...»^(١).

وهو أيضًا ما عبر عنه يزيد الفجور والخمور صراحة بقوله، حين تمثل
شعر ابن الزبيري:

لعبت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحي نزل
وقد غنى ابن عائشة هذه الأبيات أمام الوليد، فقال له:
أحسنت والله، إني لعلى دين ابن الزبيري يوم قال هذا الشعر^(٢).
وقال الوليد بن يزيد:

(١) راجع: شرح النهج للمعتربلي ج ٢٠ ص ٢٩٩.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج ٦ ص ٣٣٧ وبيج الصباغة ج ٣ ص ١٩٤.

تلعّب بالخلافة هاشمي
وقل الله يمنعني طعامي
وقال بعد أن ذكر الخمر:

فلم يأْقُنْتُ أَنِّي
سأَرْوِضُ النَّاسَ حَتَّى
ذَرْوا مِنْ يَطْلُبُ الْجَهَارَ

٦ - هذا كلّه، بالإضافة إلى حقد دفين على الرسول الأكرم «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وبغض حقيقي له، بسبب ما فعله بآبائهم، وإخوانهم، وعشائرهم، الذين حاربوا الإسلام وكادوه بكل ما قدروا عليه.

وقد ظهر ذلك منهم بصورة واضحة حينما أراد «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» أن يصرح بإمامته أخيه، ووصيه، وابن عمّه علي «عليه السلام»، ويأخذ البيعة له منهم، فقال لهم «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» حينئذ:

«ما بال شق الشجرة التي تلي رسول الله أبغض إليكم من الشق الآخر». حسبما قدمناه عن قريب في الصفحة ٣٤ من هذا الكتاب.

(١) الحور العين ص ١٩٠ ومروج الذهب ج ٣ ص ٢١٦ وبيج الصباغة ج ٥ ص ٣٣٩ وج ٣ ص ١٩٤ والبيت الثاني مقتبس من بيت قاله أبو بكر بن أبي قحافة، وستاني الإشارة إليه إن شاء الله في فصل ما بين بدر وأحد.

(٢) هناك كلمة يقع التصريح بها، وهي اسم ذكر الرجل.

(٣) الحور العين ص ١٩٠ - ١٩١ والأغاني ط دار إحياء التراث ج ٧ ص ٤٦.

وَمَنْ يُعْلِمُ بِأَعْمَالِهِ إِلَّا هُنَّ أَنفُسُهُمْ فَإِذَا
كَانُوا مُؤْمِنِينَ قُلْ لَهُمْ أَنْ تَرْكُوا مَا
يَنْهَا عَنِ الْمُحَاجَةِ إِنَّ اللَّهَ يُعْلِمُ مَا
يَعْمَلُونَ
وَمَنْ يُعْلِمُ بِأَعْمَالِهِ إِلَّا هُنَّ أَنفُسُهُمْ فَإِذَا
كَانُوا مُؤْمِنِينَ قُلْ لَهُمْ أَنْ تَرْكُوا مَا
يَنْهَا عَنِ الْمُحَاجَةِ إِنَّ اللَّهَ يُعْلِمُ مَا
يَعْمَلُونَ
وَمَنْ يُعْلِمُ بِأَعْمَالِهِ إِلَّا هُنَّ أَنفُسُهُمْ فَإِذَا
كَانُوا مُؤْمِنِينَ قُلْ لَهُمْ أَنْ تَرْكُوا مَا
يَنْهَا عَنِ الْمُحَاجَةِ إِنَّ اللَّهَ يُعْلِمُ مَا
يَعْمَلُونَ

(١) **النحو** و**الصرف** في **كتاب** **الخطيب**، **كتاب** **الخطيب** (٢)

(٢) **كتاب** **الخطيب**، **كتاب** **الخطيب**، **كتاب** **الخطيب** (٣)

الفصل الثاني:

سياسات تستهدف الجذور

ریاضیات

لیست مفہومیتیں

الأسوة والقدوة:

إن من المقبول والمسلم به لدى الجميع، نظرياً على الأقل: أن قول النبي «صلى الله عليه وآله»؛ وفعله، وتقريره حجة، ودليل على الحكم الشرعي، وقد قال تعالى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَشْوَأُّ حَسَنَةٍ»^(١). وقال: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»^(٢).

وذلك يعني: أنه لا بد من تبع أقواله، وأفعاله وموافقه «صلى الله عليه وآله»، لمعرفة ما يتوجب على المكلفين معرفته في نطاق التزامهم بالحكم الشرعي، والتأسي بالرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله».

كما أن ذلك يعني: أن النبي «صلى الله عليه وآله» معصوم في كل قول أو فعل، أو موقف يصدر عنه، ولا تختص عصمته بمقام التبليغ القولي للأحكام، كما ربها يوهمه بعض ما يزعمونه في هذا المقام.

ولأجل ذلك فإن من المفترض أن يتناقل الناس كل ما يصدر عن النبي «صلى الله عليه وآله» من قول وفعل عبر الأجيال، وأن يدونوه ويحفظوه،

(١) الآية ٢١ من سورة الأحزاب.

(٢) الآية ٧ من سورة الحشر.

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ ج ١

وأن يجمعواه ويفسروه، لاسيما وأن رسول الله «صلى الله عليه وآله» نفسه قد ذكر: أنه قد أوقى القرآن ومثله معه.

وكان جبرائيل «عليه السلام» ينزل عليه «صلى الله عليه وآله»، فيعلمه السنة كما يعلمه القرآن^(١).

ولَا نرِي أَنَا بِحاجةٍ إِلَى ذِكْرِ مَا يَدْلِي عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّهُ بِحَمْدِ اللَّهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَحْاطَ بِهِ.

الحدث على كتابة الحديث:

هذا، وقد حث «صلى الله عليه وآله» على كتابة ورواية ما يصدر عنه من علوم ومعارف، وقد وصل إلينا من ذلك الشيء الكثير، مما هو مثبت في عشرات المصادر والمراجع^(٢).

(١) راجع الزهد والرقائق (قسم ما رواه نعم بن حاد) ص ٢٣ والكافية في علم الرواية ص ١٢.

(٢) راجع على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: جامع بيان العلم ج ١ ص ٧٦ و ٣٤ و ٣٥ و ٨٤ و ٨٥ و ٧٢ و ٢ ص ٣٤ وكشف الأستار ج ١ ص ١٠٩ و تيسير الطالب في أمالى الإمام أبي طالب ص ٤٤ والغدير ج ٨ ص ١٥٤ و تحفة الأحوذى (المقدمة) ج ١ ص ٣٤ و ٣٥ و مروج الذهب ج ٢ ص ٢٩٤ والبحار ج ٢ ص ١٤٤ و ١٥٢ و ٤٧ و ٧١ ص ١٣٩ و ١٣٠ والبداية والنهاية ج ١ ص ٦ و ٥ و ١٩٤ و تقيد العلم ص ٦٥ - ٧٠ و ٧٢ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٩ و ٨٨ و ميزان الاعتدال ج ١ ص ٦٥٣ ولسان الميزان ج ٢ ص ٢٩٨ و ٤ ص ٢١ و ١ ص ١٧٢ - ١٧٣ و وفاء الوفاء ج ٢ ص ٤٨٧ و مستند أحد ج ١ ص ١٠٠ و ٢٣٨ و ٢ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ و ٤٠٣ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢١٥ و ٤ ص ٣٣٤ و ٥ ص ١٨٣ و المعجم الصغير ج ١ ص ١٦٢ =

الصحابة وغيرهم يكتبون الحديث:

وقد كتب الصحابة، وكتب غيرهم، من عاش في القرن الأول الهجري الكثير الكثير عنه «صلى الله عليه وآله»، وكانوا يأمرؤون ويحثون غيرهم على الكتابة أيضاً، وكان كثير منهم يملك صحفاً وكتباً يجمع فيها طائفة من

= ١١٤ والاستيعاب (مطبوع بهامش الإصابة) ج ٤ ص ١٠٦ وفتح الباري ج ١
ص ١٨٤ و ١٩٩ و ٢٠٣ و ٢٤٦ و العقد الفريد ج ٢ ص ٢١٩
والبيان والتبيين ج ٢ ص ٣٨ و ستن الدارمي ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٧ و ذكر أخبار
أصحابهان ج ٢ ص ٢٢٨ و حسن التنبية ص ١٩٤ و مجمع الزوائد ج ١ ص ١٥١
و ١٥٢ و المثار ج ١ ص ٧٦٣ و الترتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٩
و ٢٥٠ و ١٩٩ و ٢٢٥ و ٢٢٣ و ٣١٦ و ٣١٧ و الثقات ج ١ ص ١٠
وتدریب الراوي ج ٢ ص ٦٦ والأدب المفرد ص ١٢٩ والمصنف للصناعي ج ١١
ص ٢٥٤ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٤٢ و تأويل مختلف الحديث ص ٩٣ وأدب
الإملاء والاستملاء ص ٥ والمعارف ص ٢٠٠ و كنز العمال ج ١٠ ص ١٥٧ ومن
ص ٧٥ حتى ص ١٩٥ وج ٤ ص ١٠٠ والإسرائليات وأثرها في كتب التفسير
ص ١٤٥ و شرح معاني الآثار ج ٤ ص ٣١٨ - ٣٢٠ والضعفاء الكبير للعقيلي ج ٣
ص ٨٣ و تهذيب تاريخ دمشق ج ٧ ص ٣٧٧ و حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٦٨ و ٢٧٣
و ٤٤٢ و تاريخ الإسلام للذهبي ج ٢ ص ٣٧ و عن البخاري ج ١ ص ١٤٨
والباعث الحيث شرح اختصار علوم الحديث ص ١٣٢ و ١٣٣ و علوم الحديث
لأبي الصلاح ص ١٦١ و شرف أصحاب الحديث ص ٣٥ و ١٤ - ٢٣ و ٣١ و ٨٠ و
ويبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢١٩ و ٢٢٠ و صحيح البخاري ج ١ ص ١٥
و ١٨٠ و ٢١ ط سنة ١٣٠٩.

- (١) إن كل ما تقدم يمكن مراجعته في عدد من المصادر التي ذكرناها في المامش المتقدم، ونزيد على ذلك ما يلي: بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٢٢ - ٢٢٩ عن مصادر كثيرة مورداً فهرساً للصحف والكتب للصحابة والتابعين، وراجع: الجامع الصحيح للترمذني، كتاب الأحكام باب اليمين مع الشاهد وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٢٣ و ٢٢ وجامع العلم ج ١ ص ٨٤ و ٧٥ وج ٢ ص ٣٤ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٣ و ٤٢ و ١٢٣ والمحة البيضاء ج ٥ ص ٣٠٢ والمصنف للصناعي ج ١١ ص ١٨٣ و ٤٢٥ وج ٢٥٩ ص ٤١ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٢٤٦ و ٣١٩ و ٢٤٧ و ٣١٩ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٥٤ و ٢٥٦ و ٢٦٠ و ٢٦٢ - ٢٦٢ و ٢٧٧ و ٣١٢ وأدب الإملاء والاستملاء ص ١٢ - ١٨ وإحياء علوم الدين ج ٣ ص ١٧١ والعلل ومعرفة الرجال ج ١ ص ١٠٤ وجمع الزوائد ج ١ ص ١٥١ و ١٥٢ والسنن الكبرى ج ١٠ ص ٣٢٤ وج ٤ ص ٨٥ - ٩٠ ومشكل الآثار ج ١ ص ٤٠ و ٤١ والغدير ج ٨ ص ١٥٦ والبحارج ١٢ ص ١٥٢ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٢٨ و ١٢٧ و ١٢٤ والمعرفة والتاريخ ج ٢ ص ٢٧٩ و ٢٧٩ و ١٤٢ و ١٤٣ و ٦٦١ وربيع الأبرار ج ٣ ص ٢٣٦ وتأويل مختلف الحديث ص ٢٨٦ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٥٩٩ والسيرة النبوية لدحلان (مطبوع بهامش الحلبة) ج ٣ ص ١٧٩ ولسان الميزان ج ٦ ص ٢٢ والكافية في علم الرواية ص ٨٢ وعلوم الحديث ص ١٣ و ١٤ و ٢٥ - ٢٢ وتقيد العلم ص ٩٦ و ٦٣ و ٩٠ و ٩٢ و ٩٣ و ١٣٦ و ٦٣ و ٦٣ و ٩٣ و ٩١ و ٨٩ و ٩٣ - ١١٥ وشرف أصحاب الحديث ص ٩٧ وتهذيب التهذيب ج ٤ ص ٢٣٦ وج ٧ ص ١٨٠ ومستدرك الحاكم ج ١ ص ٣٩٠ - ٣٩١ والطبقات الكبرى ج ٥ ص ٣٧١ و ٣٦٧ و ١٧٩ وج ٢ ص ٣٧١ وج ٦ ص ٢٢٠ ط صادر. وفي ط ليدن ج ٤ قسم ٢ ص ٨ و ٩ وج ٧ ص ١٤ و ط مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر ج ٦ ص ١٧٩ و ١٧٤ والأسماء والصفات ص ٣٠ =

وقد سافر كثير منهم ومن التابعين إلى الأقطار المختلفة في طلب حديث الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله»^(١).

عمر وأبو بكر كتبوا الحديث:

وحتى الخليفة أبو بكر، فإنه قد كتب عن الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله» خمس مئة حديث، لكنه عاد فمحاها فور وفاته «صلى الله عليه وآله»^(٢).

وقد كان الصحابة يعقدون حلقات المذاكرة لحديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» في المسجد، وقد يصل عدد بعض الحلقات إلى أكثر من

= وأضواء على السنة الحمدية ص ٥٠ وصحيـح البخارـي ط سنة ١٣٠٩ هـ ج ٤
ص ١٢٤ و ١٢١ وج ١ ص ٢١ والزهد والرقائق ص ٣٥١ و ٥٤٩ وفيه في جزء
نعيـم بن حـاد ص ١١٧ وشـرح معـانـي الآثارـج ٤ ص ٣١٨ - ٣٢٠ وتهـذـيب تـاريـخ
دمـشقـج ٧ ص ١٧٨ وج ٥ ص ٤٥١ و ٤٥٢ وكـنـزـالـهـالـجـ ١٠ صـ ١٤٥ و ١٧٨
وـالـضـعـفـاءـالـكـبـيرـجـ ٣ـصـ ٨٣ـوـ ٣١٤ـوـمـخـتـصـرـتـاريـخـ دـمـشقـجـ ١٧ـصـ ١٠ـ
وـرـلـومـالـحـدـيـثـلـابـنـالـصـلـاحـصـ ١٦١ـوـاـخـتـصـارـعـلـومـالـحـدـيـثـ(ـالـبـاعـثـ
الـحـيـثـ)ـصـ ١٣٢ـوـ ١٣٣ـوـعـنـالـصـنـفـلـابـنـأـبـيـشـيـةـجـ ٢ـصـ ٣٩٠ـوـعـنـتـاريـخـ
الـمـذاـهـبـالـفـقـهـيـةـصـ ٢٤ـوـعـنـالـسـيـرـالـحـيـثـصـ ٩ـ.

(١) راجع: الرحلة في طلب الحديث ص ١١٠ وما بعدها إلى آخر الكتاب ويبحث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٠٨ - ٢١٠ عن العديد من المصادر وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٢٣ حتى ص ٢٢٦ عن العديد من المصادر.

(٢) راجع: تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٥ وكـنـزـالـهـالـجـ ١٠ـصـ ١٧٤ـعـنـمـسـنـالـصـدـيقـ
لـعـمـادـالـدـيـنـابـنـكـثـيرـ،ـعـنـالـحاـكـمـ.ـوـرـاجـعـ:ـالـنـصـوـالـاجـهـادـصـ ١٥١ـوـمـكـاتـبـ
الـرـسـوـلـجـ ١ـصـ ٦١ـالـطـبـعـةـاـلـوـيـوـبـحـوـثـفـيـتـاريـخـالـسـنـةـالـمـشـرـفـةـصـ ٢٢١ـ.

ثلاثين رجلاً، وذلك في أول إمرة عمر بن الخطاب^(١).

بل إن عمر بن الخطاب نفسه قد كتب - فيها يروى عنه - لعتبة بن فرقد بعض السنن^(٢)، وُوجِدَ في قائم سيفه صحيفه فيها صدقة السوائم^(٣).

وإن كنا نعتقد: أن هذا النص يهدف إلى مساواته برسول الله «صلى الله عليه وأله»، حيث قد رووا: أنه قد وُجدَ في قائم سيف رسول الله «صلى الله عليه وأله» صحيفه مشابهة^(٤).

عليه وولده وشيعته:

أما أمير المؤمنين علي «عليه السلام»، الذي لم يكن يفارق رسول الله «صلى الله عليه وأله» في سفر ولا حضر، إلا في غزوة تبوك، فقد كان مهتماً برواية وتدوين حديث رسول الله «صلى الله عليه وأله» اهتماماً بالغاً حتى لقد قيل له:

ما بالك أكثر أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وأله» حديثاً!
فقال: كنت إذا سأله أباً، وإذا سكت ابتدأني^(٥).

وقد كتب عليه الصلاة والسلام عن النبي «صلى الله عليه وأله» كتاباً

(١) راجع: حلية الأولياء ج ١ ص ٣٣١ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٧١٠.

(٢) مسند أحدج ١ ص ١٦.

(٣) (السوائم: المواشي والإبل الراعية) الكفاية في علم الرواية ص ٣٥٤.

(٤) راجع مکاتیب الرسول.

(٥) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج ٢ ص ٩٨ وترجمة الإمام علي «عليه السلام»، لابن عساكر (بتحقيق المحمودي أيضاً) ج ٢ ص ٤٥٦.

كثيرة، وقد توارثها عنه الأئمة من ولده^(١).

وقد واصل هؤلاء الأئمة الأطهار التشجيع على التزاور، وتذاكر الحديث حتى لا يندرس، وحثوا على كتابة العلم وتناقله، وحفظه في موارد كثيرة^(٢).

(١) لقد ذكر العلامة الأحدبي في كتابه مكاتيب الرسول ج ٢ ص ٧١ - ٨٩ طائفه من المصادر لذلك لكنه قد أضاف عشرات النصوص والمصادر الأخرى، التي سوف يجدها القارئ في الطبعة الثانية لكتابه المذكور. ويمكن مراجعة: الوسائل، كتاب القضاء، وكتاب الحدود، والكافي ج ٧ ص ٧٧ و ٩٤ وج ٢ ص ٦٦ وكتن العمال ج ١ ص ٣٣٧ ورجال النجاشي ص ٢٥٥ وأدب الإملاء والاستملاء ص ١٢ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٥٢١ - ٥٢٢ ومستند أحادي ج ١ ص ١١٦ والغدير ج ٨ ص ١٦٨ والمراجعات ط الأعلمي ص ٣٠٥ و ٣٠٦ وربيع الأبرار ج ٣ ص ٢٩٤ والبحار ج ٧٢ ص ٢٧٤ وراجع: صحيح البخاري ط سنة ١٣٠٩ هـ ج ١ ص ٢٠ - ٢١ والبداية والنهاية ج ٥ ص ٢٥١ وراجع: طبقات ابن سعد ج ٥ ص ٧٧ وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٦١ والباعث الخيث شرح اختصار علوم الحديث (متنا وهامشاً) ص ١٣٢ وتقيد العلم ص ٨٨ و ٨٩ والرحلة في طلب الحديث ص ١٣٠.

(٢) راجع: بحار الأنوار ج ٢ ص ١٥٢ و ١٥٣ و ٥٠ و سسن الدارمي ج ١ ص ١٣٠ وعلل الحديث ج ٢ ص ٤٣٨ وتقيد العلم ص ٨٩ - ٩١ و ١٠٤ والترايتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٥٧ و ٢٥٩ وربيع الأبرار ج ٣ ص ٣٢٦ و ٢٩٤ وجامع بيان العلم ج ١ ص ٩٩ وترجمة الإمام الحسن «عليه السلام» من تاريخ دمشق (بتتحقق المحمودي) ص ٦٧ وروضات الجنات ج ٨ ص ١٦٩ ومعادن الجواهر ج ١ ص ٣ وطبقات ابن سعد ج ٦ ص ١١٦ وتاريخ بغداد ج ٨ ص ٣٥٧ ونور الأ بصار ص ١٢٢ والعلل ومعرفة الرجال ج ١ ص ٤١٢ وتاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٢٢٧ وشرف أصحاب الحديث ص ٦٩ و ٨٠ و ٩٤.

الصحيح من سيرة النبي الأعظم صلوات الله عليه وآله وسلامه ج ١ حتى إن الزهرى - وكان قد ترك الحديث - لما سمع من الحسن بن عماره قوله لعلي «عليه السلام» يبحث فيه على نشر العلم، عاد فحدث الحسن بن عماره في مجلسه ذاك أربعين حديثاً^(١).
ومن علي «عليه السلام»: قيدوا العلم، قيدوا العلم. مرتين^(٢).
وعنه «عليه السلام»: قيدوا العلم بالكتاب^(٣).

أما شيعة علي وأهل بيته، فأمرهم بالإلتزام بتدوين العلم ونشره أوضح من الشمس، وأين من الأمس، ولا نرى أننا بحاجة إلى إثبات ذلك^(٤).

ملاحظة هامة:

لقد كان علي «عليه السلام» أعلم أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وكان باب مدينة علمه، وكان أكثر أصحابه «صلى الله عليه وآله»

(١) الأذكياء ص ١٠١.

(٢) تقيد العلم ص ٨٩.

(٣) تقيد العلم ص ٩٠.

(٤) راجع عل سبيل المثال لا الحصر: رجال النجاشي ص ٣ و ٤ والطبقات الكبرى ج ٦ ص ٢٢٠ وج ٥ ص ٧٧ وج ٢ قسم ٢ ص ١٢٣ وج ٧ قسم ١ ص ١٤ وتأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ص ٢٨٠ ، والراجعات ط الأعلمى ص ٣٠٦ وراجع: الضعفاء الكبير للعقيلي ج ٢ ص ٢٩ و ٩٦ و ٢٤٤ وأحوال الرجال ص ١١٦ و ١٩٢ وشرح النهج للمعتزلي ج ١٢ ص ٧٨ وتهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٣٤ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٢٥٩ و ٣٢٤ - ٣٢٥ والإصابة ج ١ ص ٢١٣ والغدير ج ٩ ص ١٣٠ وراجع: شرف أصحاب الحديث ص ٩٥.

حاديئاً عنه، وقد كتب عنه العديد من الكتب، ووالخ..

ولكتنا إذا راجعنا ما رواه عنه في كتبهم، فإننا لا نجد إلا أقل القليل، بل إننا نجد لأبي هريرة الذي لم يلتقي برسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» إلا أشهرآ يسيرة أضعاف ما روى هؤلاء عن أمير المؤمنين «عليه السلام».

ويكفي أن نذكر قول أبي رية رحمه الله هنا: أن ما روي عن علي «عليه السلام» هو مئة وثمانية وخمسون حديثاً، وروي عن أبي بكر مئة وثمانية وأربعون حديثاً.

أما ما روي عن أبي هريرة فهو ٥٣٧٤ حديثاً^(١) فتبارك الله أحسن الخالقين !!

في الاتجاه المضاد:

ونجد في مقابل ذلك كله تياراً قوياً كان ولا يزال يرفض الحديث عن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، سواء على مستوى الرواية له، أو كتابته، أو العمل به.

ويمكن الحديث عن هذا الاتجاه في مرحلتين، ربما يقال: إنها تختلفان من حيث الدوافع والأهداف، وإن كانتا تلتقيان من حيث الآثار والتائج.

الأولى: في زمن الرسول الأعظم «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

والثانية: بعد وفاته عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

ونحن نتكلّم عن هاتين المرحلتين، مع رعاية جانب الاختصار،

(١) راجع: أضواء على السنة المحمدية ص ٢٢٤ و ٢٢٥.

الصحيح من سيرة النبي الأعظم صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم ج ١
والإحالة على المراجع والمصادر منها أمكن.
فنقول:

المنع من الحديث في عهد الرسول صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم:

لقد ظهرت ملامح الاتجاه الرافض للحديث عن الرسول «صلی الله علیہ وآلہ وسلم» ولكتابته لدى قسم من المسلمين، لا جيدهم، ويمكن أن نقول: إنهم قريش على وجه الخصوص، ومعها من لف لفها، من يرى رأيها، ويتعامل معها، ويرى مصالحه مرتبطة بصورة أو بأخرى بمصالحها.

وقد كانت حجة قريش لاعتراضها على من كان يكتب كلامه «صلی الله علیہ وآلہ وسلم» هي: أنه «صلی الله علیہ وآلہ وسلم» بشر يرضي ويغضب. فقد يتكلم والحالة هذه بما لا يتفق مع الحق والواقع.

وقد شكا البعض قريشاً لأجل ذلك إلى رسول الله «صلی الله علیہ وآلہ وسلم»، فأمره «صلی الله علیہ وآلہ وسلم» بأن يكتب كل ما يتفوّه به عليه الصلاة والسلام؛ فإنه لا يخرج من بين شفتيه إلا ما هو حق وصدق^(١).

(١) راجع: تيسير المطالب في أمالى الإمام أبي طالب ص ٤٤، وتقيد العلم ص ٨٠ وانظر ص ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ و ٨٢ و تحفة الأحوذى ج ١ ص ٣٥ (من المقدمة) وسنن الدارمي ج ١ ص ١٢٥ و سنن أبي داود ج ٣ ص ٣١٨ و مستند أحادى بن حنبل ج ٢ ص ١٦٢ و ١٩٢، ونقله في هامش تقيد العلم ص ٨١ عن المصادر التالية: المحدث الفاضل ج ٤ ص ٢ وعن الإمامين ص ٢٦ وعن جامع بيان العلم ج ١ ص ٧١ وعن معلم سنن أبي داود ج ٤ ص ١٨٤ وتيسير الوصول ج ٣ ص ١٧٦ وحسن التبيه ص ٩٣ وراجع: المستدرك ج ١ ص ١٠٤ و ١٠٥ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢١٨.

د الواقع هذه السياسة:

ولعل د الواقع هؤلاء إلى اتخاذ هذا الموقف هي:

- ١ - إن الكثرين منهم كانوا موتورين وحاذدين على الإسلام، وعلى نبيه الأكرم «صلى الله عليه وآله»، وعلى المسلمين.

وإن كانوا يتظاهرون بخلاف ما تنطوي عليه نفوسهم، وجوانحهم، بعد أن اتضح لهم: أنه لا يسعهم إلا التسليم للأمر الواقع، وكذلك فعلوا ريشاً تنسح لهم الفرصة لللوبي، وتسديد الضربة - كما قال أبو سفيان: والآن لو كان لي رجال -.

- ٢ - الحسد لرسول الله «صلى الله عليه وآله» على ما آتاه الله من فضله، وعدم رغبتهم في أن يروا الناس يتأسون بنبيهم، ويطبقون أعمالهم وسلوكيهم على أعماله «صلى الله عليه وآله» وسلوكه، ولا يريدون أن يتناول الناس سيرته، وأقواله، وموافقه «صلى الله عليه وآله».

- ٣ - ضعف الاعتقاد لدى الكثرين منهم، ولاسيما من أسلم لتوه بنبوة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولا يرون في ذلك أية فائدة أو عائدية.

المنع عن الحديث بعد وفاة النبي ﷺ:

أما بعد وفاته «صلى الله عليه وآله»، وتسليم قريش لأزمة الحكم والسلطان، فقد رأت أن مصلحتها تكمن في المنع من روایة حديث الرسول، ومن كتابته، ومن العمل به. بل وجمع كل ما كتب في عهده «صلى الله عليه وآله»، ثم إحراقه بالنار. وهكذا كان.

وقد تابعت سياساتها هذه بقوة وبحزم كما سنرى.

أهداف هذه السياسة:

وأما عن دوافع هذه السياسة وأهدافها، ثم ما نجم عن ذلك من آثار ونتائج فذلك ما سوف نفصّله في فصل مستقل يأتي إن شاء الله تعالى، بعد إلقاء نظرة موضحة على المسار العام لهذه السياسة.

البادرة الأولى: حسبنا كتاب الله:

وغمي عن البيان هنا: أن أول مواجهة مباشرة وصريمحة لرسول الله «صلى الله عليه وآلـه» في هذا الخصوص، ومنعه هو شخصياً من كتابة ما يريده، هي ما جرى في مرض موته «صلى الله عليه وآلـه»، فيما عرف بـ«رزية يوم الخميس»، حينما أراد «صلى الله عليه وآلـه» أن يكتب كتاباً للأمة لكي لا تضل بعده، فصدرت من بعض الحاضرين كلمات غير لائقة في حق النبي الأقدس «صلى الله عليه وآلـه»، ثم جاء الرفض القاطع والجازم لكل ما يكتب في كلمة عمر الشهيرة له «صلى الله عليه وآلـه»: «حسبنا كتاب الله».

ثم كثر التنازع واللغط من الحاضرين، فأمرهم «صلى الله عليه وآلـه» بالقيام عنه، والقضية معروفة ومشهورة، وقد وردت بها صحاح الأخبار والآثار^(١) كما تبأ «صلى الله عليه وآلـه»، كما سيأتي في آخر هذا الجزء إن شاء الله تعالى.

(١) راجع: صحيح البخاري ج ٤ ص ٥ و ١٧٣ وج ١ ص ٢٢ و صحيح مسلم ج ٥ ص ٧٦ و مسند أحمد ج ٦ ص ٤٧ و ١٠٦ و ١١٦ وج ١ ص ٩٠ و ٢٢ و ٢٩ و ٣٢ و ٣٣٦ وج ٣ ص ٣٤٦ و تهذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٤٥١ والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج ٥ ص ٤٣٨ و ٤٣٩ و راجع المصادر التي في كتابنا: صراع الحرية في عصر المفید الطبعة الأولى ص ٨٠.

البادرة الثانية:

ثم أحرق أبو بكر خمس مئة حديث، حسبما أسلفنا، فكان هو الواضع الأول لركيزة سياسة إحراق حديث النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله».

ذروة هذه السياسة:

ثم كانت خلافة عمر بن الخطاب، فكان التحرك في هذا الاتجاه أكثر دقة، كما كان أكثر شمولية واستقصاء، حتى ليغتلي إلينك: أن هذا الأمر هو أعظم ما كان يشغل بال الخليفة، ويقض مضجعه، فكان يتبع هذا الأمر، ويبحث عليه ثم يراقب ويعاقب ويتخذ القرارات والإجراءات بصورة ظاهرة ومستمرة ودؤوبة.

وقد أرسل بأوامره القاضية بإقلال الحديث عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وبأن لا يكون هذا الحديث ظاهراً، وبتجريد القرآن عن الحديث، أرسل بها إلى جميع الأقطار والأمصار.

وكان يوصي بذلك ولاته، وبعوته وجيشه. ولم يزل يشيعهم بهذه الوصايا^(١).

(١) راجع: البرهان في علوم القرآن للزرκشي ج ١ ص ٤٨٠ وغريب الحديث لابن سلام ج ٤ ص ٤٩ وحياة الشعر في الكوفة ص ٢٥٣ والغدير ج ٦ ص ٢٩٤ و ٢٦٣ والأم ج ٧ ص ٣٠٨ وفيه قال قرظة لا أحدث حديثاً عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أبداً وراجع: سنن الدارمي ج ١ ص ٨٥ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ١٦ ومستدرك الحاكم ج ١ ص ١٠٢ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ١٢٠ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣ وشرح النهج للمعترضي ج ٣ ص ١٢٠ وكنز العمال ج ٢ ص ٨٣ والحياة =

وقد كانت سياساته في هذا المجال دقيقة ومدروسة، وتصعیدية، فهو يطلب ذلك ويوصي به باستمرار، فإذا روى أحد حديثاً طالبه بالبينة والشهود، كما فعل مع أبي بن كعب وأبي موسى، وإن لم يكن لديه بينة عاقبه ونكل به.

فإذا وجد أحداً يصر على رواية الحديث هدده بالطرد والنفي إن لم ينفع معه التهديد والضرب^(١).

إحراق حديث رسول الله ﷺ :

وفي خطوة تصعیدية حاسمة وحازمة يطلب الخليفة الثاني عمر بن الخطاب من الصحابة أن يأتوه بها كانوا قد كتبوه عن النبي «صلى الله عليه

= السياسية للإمام الحسن «عليه السلام» ص ٧٨ و ٧٩ وشرف أصحاب الحديث ص ٩٠ و ٩١ و ٨٨ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٥٧ و ٢٥٨ وطبقات ابن سعد ج ٦ ص ٧.

(١) الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام» للمؤلف. وراجع: أضواء على السنة المحمدية وشيخ المضيرة، والسنة قبل التدوين، وأبو هريرة للسيد عبد الحسين شرف الدين رحمة الله، وراجع: بحوث مع أهل السنة والسلفية، وأي كتاب يبحث حول أبي هريرة أو يترجم له.

وراجع أيضاً: الكني والألقاب ج ١ ص ١٨٠ وقواعد في علوم الحديث ص ٤٥٤ وشرف أصحاب الحديث ص ٩٢ و ٩٣ و ١٢٣ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٨٨ والمحروخون ج ١ ص ١٢ وحديث طلب البينة من المغيرة أو أبي موسى الأشعري موجود في كتاب الاستذان في مختلف كتب الحديث تقريباً فلا حاجة إلى تعداد مصادره.

وآلهم»، بحجة أنه يريد جمع الحديث النبوى، وكتابته، حتى لا يندرس. فبقي شهراً وهو يجمع مكتوبات الصحابة، ثم قام بإحرق ما اجتمع لديه محتاجاً لعمله هذا بقوله: «مئنة كمئنة أهل الكتاب؟!»^(١) والظاهر أن الصحيح: «مئنة كمئنة أهل الكتاب»^(٢) وقد اشتبه ذلك على النسخ لعدم النقط في السابق، وتقارب رسم الكلمتين. وفي نص آخر أنه قال: «ذكرت قوماً كانوا قبلكم، كتبوا كتاباً فأكبوها عليها، وتركوا كتاب الله. وإنــ واللهــ لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً». أو قال: «لا كتاب مع كتاب الله».

وكتب إلى الأمصار: «من كان عنده شيء منها فليمحه». ومهمها يكن من أمر: فلقد بلغ من تشدد الخليفة في هذا الأمر: أنهم يذكرون في ترجمة أبي هريرة: أنهم ما كانوا يستطيعون أن يقولوا: قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: حتى قبض عمر^(٣).

(١) المئنة: روایات شفوية، دونها اليهود، ثم شرحها علماؤهم. فسمى الشرح جاراً، ثم جمعوا بين الكتابين، فسمى مجموع الكتابين: «الأصل والشرح»، وهما: المئنة وجاراً بـ«التلمود».

(٢) راجع ما تقدم، كلاً أو بعضًا في المصادر التالية: سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ١٠١ و ٦٠٢ و مختصر جامع بيان العلم ص ٣٣ و جامع بيان العلم ج ١ ص ٧٧، و تقييد العلم للخطيب ص ٤٩ - ٥٣ وإحراقه للحديث ص ٥٢ و كتابته إلى الأمصار في ص ٥٣ والطبقات الكبرى ط صادر ج ٥ ص ١٨٨ وج ٦ ص ٧ وج ٣ ص ٢٨٧ و تدريب الرواية ج ٢ ص ٦٧ عن البيهقي و تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢ و ٧ و ٨، و غريب الحديث ج ٤ ص ٤٩ لابن سلام. والبداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٧ =

وبكلمة موجزة: إن سياسة عمر القاضية بالمنع من رواية الحديث ومن تدوينه تعتبر من البدويات التاريخية ومن الواضحات، فلا حاجة إلى ذكر النصوص، والإكثار من الشواهد.

بل قيل: إنه (يعني عمر) ضرب من نسخ كتب دانيال، وأمره بمحوها^(١)، وضرب الذي جاءه بكتاب وجده في المدائن حينها فتحوها^(٢).

= والغدير ج ٦ ص ٢٩٥ وغير ذلك من صفحات هذا الجزء وتاريخ الخلفاء ص ١٣٨ ومستدرك الحاكم ج ١ ص ١٠٢ وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشة) نفس الجزء والصفحة، وسنن الدارمي ج ١ ص ٨٥ والمصنف للصنعاني ج ١١ ص ٢٥٧ - ٢٥٨ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٥٧ و ٢٥٨ والضعفاء الكبير ج ١ ص ٩ و ١٠ وراجع: كنز العمال ج ١٠ ص ١٨٣ و ١٧٩ و ١٨٠ عن ابن عبد البر، وأبي خيثمة، وابن عساكر، وابن سعد. وسنن ابن ماجة ج ١ ص ١٢ والحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج ٢ ص ٣٦٩ عن البخاري في كتاب البيوع وراجع: فقه السيرة للغزالى ص ٤٠ و ٤١ عن البخاري ومسلم، وعن أبي داود، والاستيعاب. والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٢٤٨ وأضواء على السنة المحمدية و«الحياة السياسية للإمام الحسن عليه السلام» ص ٧٨ و ٧٩ عن مصادر كثيرة. وحيث إن مصادر ذلك كثيرة جداً فإننا نكتفي بما ذكرناه وراجع أيضاً جميع المصادر التي تقدمت وستأتي في هذا الفصل، فإن فيها ما يدل على ذلك بطريقة أو بأخرى.

(١) راجع: تقييد العلم ص ٥ وتاريخ عمر بن الخطاب ص ١٤٥ وكنز العمال ج ٦ ص ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٦ عن العديد من المصادر والمصنف للصنعاني ج ٦ ص ١١٤.

(٢) راجع: كنز العمال ج ١ ص ٣٣٥.

وأما بالنسبة لأمره عمرو بن العاص بحرق مكتبة الإسكندرية^(١). وإتلاف كتب كثيرة وجدوها في بلاد فارس^(٢).

فقد شكك فيه الشهيد العلامة المطهرى^(٣)، وإن كنا لا نوافقه على كثير مما قاله في هذا المجال. ولبحث ذلك مجال آخر.

الصلبييون والتراث العلمي الإسلامي:

وبالمناسبة فإننا نشير إلى جريمة نكراء ارتكبها الصليبيون الحاقدون ضد التراث العلمي للبشرية، حيث يذكر موندي في تاريخه: أن ما أحرقه الأسبان من كتب قرطبة قد بلغ مليوناً وخمسين ألف مجلد، عدا عما أتلفوه مما عثروا عليه في أقاليم الأندلس^(٤).

(١) تاريخ الحكماء ص ٣٥٤ - ٣٥٦ وتاريخ التمدن الإسلامي المجلد الثاني ص ٤٦ و ٤٩ عن تاريخ مختصر الدول ط اكسفورد ط سنة ١٦٦٣ لكن حذف ذلك من الطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٩٥٨ م مع تصریحهم في المقدمة بأنهم قد أكملوا مانقص من طبعة أكسفورد بما حصلوا عليه من نسخ أخرى.

وراجع كتابنا: دراسة وبحوث في التاريخ والإسلام ج ١ ص ٢٢ . والغدير ج ٦ ص ٢٩٨ عن القبطي، وزيدان وعن الوفاء والاعتبار ص ٢٨ .

(٢) وراجع: المقدمة لابن خلدون ص ٤٨٠ و ٣٨ و راجع: كشف الظنون ج ١ ص ٣٣ . والغدير ج ٦ ص ٢٩٨ عن المصادر التالية: كشف الظنون ج ١ ص ٢٥ و ٤٤٦ و تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١٠٧ و شرح النهج للمعتزلي ج ٢ ص ١٢٢ وكنتز العمال ج ١ ص ٩٥ .

(٣) كتاب سوزي إسكندرية وإيران. وخدمات متقابل إسلام وإيران.

(٤) راجع: التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٤٥٣ - ٤٥٤ .

أما ويلس، فيرى: أنهم قد أحرقوا مليون وخمسة آلاف مجلد فقط.
وفي وفيات الأسلاف: أن أسقف طليطلة قد أحرق من الكتب
الإسلامية ما ينوف على ثمانين ألف كتاب.
وأن الإفرنج لما تغلبوا على غرناطة قد أحرقوا من الكتب التفيضة ما
يتجاوز مليون كتاب^(١).

«وقال بعض المؤرخين المصريين: إن الباقي من الكتب التي ألدها
المسلمون ليس إلا نقطة من بحر ما أحرقه الصليبيون، والتتر،
والإسبان»^(٢).

ولما فتح الإفرنج طرابلس في أثناء الحروب الصليبية أحرقوا مكتبتها
بأمر الكونت برترام سنت جيل، ويقال: إنها كانت تحتوي على ثلاثة ملايين
مجلد^(٣).

وأضاف جرجي زيدان: وفعل الأسبان نحو ذلك بمكتبات الأندلس
لما استخرجوها من أيدي المسلمين في أواخر القرن الخامس عشر^(٤).
حججة عمر تصبح حديثاً نبوياً!! :

ومهما يكن من أمر فإننا نلاحظ هنا: أن الكلمات التي استخدمها عمر
بن الخطاب كمبرر أمام الناس لتنفيذ نواياه تجاه حديث رسول الله «صلى الله

(١) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٤٥٤.

(٢) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٤٥٤ - ٤٥٥.

(٣) راجع: تاريخ التمدن الإسلامي المجلد الثاني، جزء ٣ ص ٥١.

(٤) المصدر السابق.

عليه وأله»، مثل قوله: من كان عنده شيء منها فليمحه، قد أصبحت بعين الفاظها تقريباً، وبنفس صياغتها حديثاً ينسب إلى النبي الأكرم «صلى الله عليه وأله»، فراجع وقارن^(١).

وهكذا بالنسبة لاستدلاله على صحة ما أقدم عليه بأن الأمم السالفة قد ضلت بسبب عكوفها على أقوال علمائهما وتركها كتاب الله (يعني التوراة)!! فإنه قد أصبح هو الآخر حديثاً، يروى عن رسول الله «صلى الله عليه وأله»، يقول أبو هريرة: فجمعناها في صعيد واحد، فألقيناها في النار^(٢).

وراجع أيضاً: ما رواه عن علي أمير المؤمنين «عليه السلام» في هذا المجال^(٣).

وقد نسي هؤلاء الوضاعون الأغبياء: أن وجود حديث من هذا القبيل

(١) راجع وقارن مع كلمات عمر المتقدمة ما رواه عن النبي «صلى الله عليه وأله» في مجمع الزوائد ج ١ ص ١٥٠ و ١٥١ و مسنـد أـحمد ج ٣ ص ١٢ و ٢١ و ٣٩ و ٥٦ وج ٥ ص ٨٢ و تأويل مختلف الحديث ص ٢٨٦ والأسرار المرفوعة ص ٩ و منهاـل العـرفـانـ ج ١ ص ٣٦١ـ و الترتـابـ الإـدارـيـ ج ٢ ص ٢٤٨ـ والبداـيـةـ والنـهاـيـةـ ج ٢ ص ١٣٢ـ و عـلـومـ الـحـدـيـثـ لـابـنـ الصـلـاحـ ص ١٦٠ـ و الـبـاعـثـ الـحـيـثـ فـيـ شـرـحـ اـخـتـصـارـ عـلـومـ الـحـدـيـثـ (ـمـتـنـ وـهـامـشـاـ)ـ ص ١٣٢ـ و تـقـيـيدـ الـعـلـمـ ص ٢٩ـ - ٣٤ـ و رـاجـعـ وـصـحـيـحـ مـسـلـمـ ج ٨ ص ٢٢٩ـ و بـحـوثـ فـيـ تـارـيخـ السـنـةـ الـمـشـرـفـةـ ص ٢١٨ـ ،ـ وـ رـاجـعـ أـيـضاـ جـيـعـ مـاـ قـدـمـنـاهـ مـنـ مـصـادـرـ فـيـ الصـفـحـاتـ السـابـقـةـ.

(٢) تـقـيـيدـ الـعـلـمـ ص ٣٤ـ و رـاجـعـ ص ٣٣ـ .

(٣) جـامـعـ بـيـانـ الـعـلـمـ ج ١ ص ٧٦ـ .

عن الرسول «صلى الله عليه وآلـه» يسد الطريق على عمر بن الخطاب للتفكير في كتابة السنن، وتجد الكثرين يعترضون عليه حينما طلب منهم أن يأتوه بها كتبه: بأن هذا يخالف أمر النبي «صلى الله عليه وآلـه» بمحو ما كتب.

كما أن حديثاً كهذا يجعل وجود حديث مكتوب عند الصحابة أمراً متعدراً، إلا إذا فرض أنهم أو كثير منهم لا يأبهون لأوامر النبي الأعظم «صلى الله عليه وآلـه»، ولا لنواهيه.

أو يكون المقصود هو إظهار المنافقين الذين خالفوا أوامر النبي «صلى الله عليه وآلـه» في هذا الأمر.

وإذا كان المنافقون هم أهل تلك الأحاديث المجموعة، فإن حديثهم لا قيمة له.

كما أن المنافقين لا بد أن يلتفتوا إلى وجه الخدعة لهم، ولسوف لن يقرروا على أنفسهم بأمر فيه إدانة وإهانة لهم.

التقليد والمحاكاة:

ونسجل هنا: أننا نجد: أن استدلال الخليفة الثاني لصحة ما أقدم أو يريد أن يقدم عليه، من المنع من كتابة ورواية حديث النبي «صلى الله عليه وآلـه» بما تقدم ذكره، قد صار هو الاستدلال التقليدي لكل الذين جاؤوا بعد عمر، وحرصوا على العمل بسته، وتنفيذ سياساته، فراجع النصوص التاريخية المختلفة فيها يرتبط بهذه الناحية^(١).

(١) راجع على سبيل المثال: تقييد العلم ص ٥٣ - ٥٧ وراجع ص ٦١.

المنع من العمل بالسنة أيضاً:

ولم يقتصر الأمر على المنع من الرواية وكتابة حديث النبي «صلى الله عليه وآله»، بل تعداه إلى ما هو أهتم وأدھى وأمر، وهو المنع عن العمل والجري على السنة النبوية الشريفة، حيث رأينا أن الخليفة يضرب الناس إذا رأهم يصلون بعد العصر^(١).

ولما ضرب زيد بن خالد الجهنمي لأجل ذلك، وقال له زيد: إنه لا يدعهما بعد إذ رأى رسول الله «صلى الله عليه وآله» يصليهما، قال له عمر: «لولا أني أخشى أن يتخذها الناس سلماً إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما»^(٢).

كما أن أبيأيوب الأنباري كان يصلی قبل خلافة عمر ركعتين بعد العصر، فلما استخلف عمر تركهما، فلما توفي رکعهما.

فقيل له: ما هذا؟

فقال: إن عمر كان يضرب الناس عليهما^(٣).

(١) راجع: المصنف للصناعي ج ٢ ص ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و راجع سائر المجاميع الحديثية والرواية لأهل السنة والجماعة.

(٢) المصنف للصناعي ج ٢ ص ٤٣٢ و مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٢٣ عن أحد والطبراني، وعن كنز العمال ج ٤ الحديث رقم ٤١٢٣ و ٤٧٨٤ و راجع مسند أحد ج ٤ ص ١١٥ .

(٣) المصنف ج ٢ ص ٤٣٣ وفي هامشه عن كنز العمال وعن محمد بن نصر في قيام الليل.

فإذا كان مثل أبي أيوب لا يجرؤ على العمل بما سنه النبي «صلى الله عليه وآله»، فما ظنك بغيره من الناس العاديين، الذين ليس لهم ما لأبي أيوب من احترام وتقدير ومكانة لدى صحابة رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟ كما أنها لم نفهم ما هو المحدود في أن يصلي الناس حتى الليل!! حتى جاز لعمر ضرب الناس لأجل ذلك!! وأخيراً.. فقد روي: أن عمر قد هم أن يمنع الناس عن كثرة الطواف.

وقال: «خشيت أن يأنس الناس هذا البيت، فتزول هيبيته من صدورهم»^(١).

أضف إلى ما تقدم: أن الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان يقول: «ابتلينا حتى جعل الرجل منا لا يصلي إلا سرًا»^(٢).

وحذيفة إنها توفي في أوائل خلافة علي «عليه السلام»، بعد البيعة له «عليه السلام» بأربعين يوماً، على ما قيل.

وهو من القادة الكبار، الذين كان الحكام يعتمدون عليهم في فتوحاتهم قبل علي «عليه السلام»، وكانت له مكانة المرموقة ودوره الكبير فيما بين الشخصيات الفاعلة في النظام القائم.

فقوله المتقدم يدل على أن الأجواء العامة كانت ضد المؤمنين، وأن السيطرة كانت لأناس لا يهمهم أمر الدين في شيء، بل كان المؤمنون يتعرضون للسخرية والاستهزاء، تماماً كما هو الحال بالنسبة لطغيان الفساق

(١) تاريخ الخميس ج ١ ص ١٢٤.

(٢) صحيح مسلم ج ١ ص ٩١ و صحيح البخاري ج ٢ ص ١١٦.

والفجار في بعض البلاد الإسلامية اليوم، مع عدم ظهور اهتمام من الحكام برددهم ومكافحتهم، لأسباب مختلفة.

حبس كبار الصحابة في المدينة:

وفي هذا الاتجاه بالذات: يُقدم الخليفة الثاني على خطوة أخرى أيضاً، وهي: أنه جمع الصحابة من الأفاق، وطالبهم بما أفسوه من حديث رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، ثم أمرهم بالبقاء عنده، وأن لا يفارقوه ما عاش، ومنعهم من مغادرة المدينة، فبقاء فيها إلى أن مات^(١).

وقد أضاف سبيلاً آخر إلى إفسائهم حديث رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»

(١) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٧٢ و ٢٧٣ وج ٢ ص ٤٠ و ٤١. ويمكن الاستفادة في هذا الأمر من المصادر التالية: تاريخ الأمم والملوک ج ٣ ص ٤٢٦ حادث سنة ٣٥ هـ. ومروح الذهب ج ٢ ص ٣٢١ و ٣٢٢ ومستدرک الحاکم ج ٣ ص ١٢٠ وج ١ ص ١١٠ وكتز العمال ج ١٠ ص ١٨٠ عن ابن عساکر، وابن صاعد، والدارمي، وابن عبد البر وغيرهم. والمجروحون ج ١ ص ٣٥ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٧ وشرح نهج البلاغة للمعترضي ج ٢٠ وشرف أصحاب الحديث ص ٨٧ وجمع الزوائد ج ١ ص ١٤٩ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٥ ص ٢٣٩ ط صادر وط ليدن ج ٤ ص ١٣٥ وج ٢ قسم ٢ ص ١٠٠ و ١١٢ وحياة الشعر في الكوفة ص ١٦١ والفتنة الكبرى (عثمان) ص ١٧ و ٤٦ و ٧٧ وسيرة الأئمة الثانية عشر ج ١ ص ٣١٧ و ٣٣٤ و ٣٦٥ والتاريخ الإسلامي والمذهب المادي في التفسير ص ٢٠٨ و ٢٠٩ والغدير ج ٦ ص ٢٩٤ - ٢٩٥ عن بعض من تقدم، وعن: المعتصر ج ١ ص ٤٥٩. ونقل ذلك أيضاً عن المحدث الفاضل ص ١٣٣ وعن الموضوعات ج ١ ص ٩٤.

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ ج ١
وآلهم»، فذكر أنه إنما يمنعهم من المشاركة في الغزو حتى لا يفسدوا عليه
 أصحاب محمد «صلى الله عليه وآله».^(١)

نعم.. لقد رروا عن الخليفة أنه فعل ذلك، رغم أنه هو نفسه يقول
للناس - كما قيل - إنه إنما يرسل إليهم العمال ليعلموهم دينهم وستتهم^(٢).

الخلف عن السلف:

ولم يقتصر الأمر في المنع عن الحديث روایة وكتابه الخ.. على زمان أبي
بكر وعمر، فإن الذين جاؤوا بعدهما من خلفاء بنى أمية، إبتداءً من عثمان،
ثم معاوية، فمن تلاه من الخلفاء: قد اتبعوا نفس الطريقة، وساروا على
نفس النهج، في المنع عن الحديث إلا حديثاً كان على عهد عمر^(٣).

وأصبحت كتابة الحديث عبيداً عند الناس، كما عن أبي المليح^(٤).

(١) مستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٢٠ وأنوار الهدایة ص ١٢٤ وحياة الصحابة ج ٢
ص ٤٠ و ٤١ عن كنز العمال ج ٧ ص ١٣٩ وعن الطبری ج ٥ ص ١٣٤.

(٢) حياة الصحابة ج ٣ ص ٤٨٥ عن مجمع الزوائد ج ٥ ص ٢١١ وعن مستدرك
الحاکم ج ٤ ص ٤٣٩ وعن كنز العمال ج ٨ ص ٢٠٩ وعن أحادیث وابن سعد،
ومسدد، وابن خزيمة، والبیهقی وغيرهم.

(٣) راجع: الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ قسم ١ ص ٢٠٦ وج ٢ ص ٣٣٦ ومستند
أحمد ج ٤ ص ٩٩ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٧ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٧٩ و ١٨٢
عن ابن عساکر، وابن سعد وأضواء على السنة المحمدية ص ٤٧ عن جامع بيان
العلم ج ١ ص ٦٤ و ٦٥ وراجع: الغدیر ج ١٠ ص ٣٥١ وشرف أصحاب الحديث
ص ١.

(٤) راجع: التراتیب الإداریة ج ٢ ص ٢٤٩.

بل لقد رروا عن ابن الحنفية أنه قال: «إياكم وهذه الأحاديث، فإنها عيب عليكم، وعليكم بكتاب الله إلخ..»^(١).

لا قرآن، ولا سنة:

ولكن ورغم توصية ابن الحنفية الآنفة بكتاب الله قبل وفوق ذلك وصايا النبي «صلى الله عليه وآلـه» والوصي «عليه السلام» به أيضاً، ورغم أن النبي «صلى الله عليه وآلـه» كان يعلم أصحابه الآيات من القرآن، ويوقفهم على ما فيها من علم وعمل، وما فيها من حلال وحرام، وما ينبغي أن يقف عنده^(٢).

ثم ما روی عنه «صلى الله عليه وآلـه» من أنه قال: تعلموا القرآن، والتمسوا غرائبه. وغرائبه فرائضه، وفرائضه حدوده، وحدوده حلال وحرام، ومحكم ومتشابه الخ..^(٣).

وما روی عن عمر أنه قال حين وفاة النبي «صلى الله عليه وآلـه»: حسبنا كتاب الله - كما تقدم - ثم مبادرته حين توليه الخلافة إلى المنع من تدوين الحديث وروايته، ووالخ..

نعم.. رغم ذلك كلـه، فإنـنا لا نجد لدى رواد هذه السياسة كبير اهتمام بالقرآن، وتعلـيمـه، وتفـسـيرـه للناس، بل نجد عـكـسـ ذلك تماماً، فإنـ عمر بن

(١) طبقات ابن سعد ج ٥ ص ٧٠.

(٢) راجع: التراتـيبـ الإدارـيةـ ج ٢ ص ٢٧٩ـ عنـ أـحـمـدـ، وطبقـاتـ ابنـ سـعـدـ وـالـطـبرـانـيـ فيـ الأـوـسـطـ، وـالـهـيـثـمـيـ وـصـحـحـهـ.

(٣) التراتـيبـ الإدارـيةـ ج ٢ ص ٢٧٩ـ عنـ الجـامـعـ الـكـبـيرـ عنـ الـدـيـلـمـيـ.

الخطاب نفسه كان يمنع الناس من السؤال عن معانٍ القرآن، ويضرب ويعاقب من يسأل عن شيء منه، وما فعله بصبيع شاهد على ذلك حيث ضربه ماءة ثم ماءة حتى اضطربت الدماء في ظهره وفي رأسه، ومنع الناس من الكلام معه، ومن مجالسته، فمكث حولاً على ذلك حتى أصابه الجهد، ولم يزل وضياعاً في قومه حتى هلك، وكان سيد قومه^(١).

وقد بقي ابن عباس سنة كاملة أو ستين لا يجرؤ على سؤال عمر عن آية في كتاب الله^(٢)، رغم ما كان له من المكانة عنده.

قراءة القرآن أيضاً مرفوضة:

بل إن عمر كان لا يرغب في كثرة القراء للقرآن أيضاً، فقد كتب إليه أبو موسى بعدة ناس قرأوا القرآن، فحمد الله عمر.

(١) راجع في ذلك وغيره: تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١٤٦ - ١٤٨
وراجع: كشف الأستار عن مسند البزار ج ٣ ص ٧٠ وجمع الزوائد ج ٨ ص ١١٣
وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٥٨ و ٢٥٩ والغدير ج ٦ ص ٢٩٠ - ٢٩٣ عن المصادر
التالية: إحياء علوم الدين ج ١ ص ٣٠ وسنن الدارمي ج ١ ص ٥٤ و ٥٥ وتهذيب
تاريخ دمشق ج ٦ ص ٣٨٤ وتفسير ابن كثير ج ٤ ص ٢٣٢ والإتقان ج ٢ ص ٥
وكنز العمال ج ١ ص ٢٢٩ و ٢٢٨ عن نصر المقدسي، والأصبهاني، وابن الأنباري،
واللakkاني وغيرهم. والدر المثور ج ٦ ص ١١١ و ٣٢١ وفتح الباري ج ٨ ص ١٧
وج ١٣ ص ٢٣٠ والفتوحات الإسلامية ج ٢ ص ٤٤٥.

(٢) راجع: البخاري ط سنة ١٣٠٩ هـ ج ٣ ص ١٣٣ في موضعين والتراطيب الإدارية
ج ٢ ص ٣٧٧ وتاريخ عمر ص ١٥٧ والغدير ج ٦ ص ٢٩٢ و ٢٩٣ عن كتاب
العلم لأبي عمر ص ٥٦.

ثم كتب إليه في العام القابل بعده هي أكثر من العدة الأولى، ثم كتب إليه في العام الثالث.

فكتب إليه عمر بن محمد الله على ذلك، وقال: إنبني إسرائيل إنها هلكت حينما كثرت قراؤهم^(١).

ونلاحظ: أن هذه العبارة الأخيرة هي من سخن استدلاله للمنع من كتابة الحديث!! فاقرأ، واعجب بعد هذا ما بدا لك!!

هذا.. ومن المفارقات هنا: أن نرى هذا الخليفة بالذات يسمح لكتاب الأخبار أن يقرأ التوراة آناء الليل وأطراف النهار، كما سنرى!!

الدقة في التنفيذ:

وقد كان للاهتمام الذي أولاه الحكماء للمنع من رواية الحديث وكتابته، وما لمسه الناس من جدية وإصرار في تنفيذ هذه السياسة، ومتابعة فصوصها بدقة وحزم من قبل شخص الخليفة الثاني، الذي كان قوله ورأيه في العرب نافذاً ومحبوباً، قد كان لذلك تأثيرات سريعة وحاصلة على صعيد الالتزام التام بالتعليمات الصادرة لهم في هذا الخصوص؛ فهذا أبو موسى الأشعري (وكذلك أنس بن مالك^(٢)) بمجرد أن أحسن أن عمر يفكر في أمر ما في هذا الاتجاه، يمسك عن الحديث حتى يعلم ما أحدثه عمر.

ولنا أن نظن ظناً قوياً: أنها كانا على علم مسبق بما كان الخليفة قد عقد العزم عليه في هذا الصدد، وأرادا ترويض الناس على قبول ذلك، والالتزام به.

(١) كنز العمال ج ١٠ ص ١٦١ و ١٦٢.

(٢) راجع: مسند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٣٩٣ و ٣٧٢.

بل لقد بلغ بهم التحاشى عن حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» حداً مثيراً للدهشة، حتى إن عبد الله بن مسعود - وهو الصحابي المعروف - كانت تأتي عليه السنة لا يحدث عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» بشيء^(١).

بل لقد قال عمرو بن ميمون: «صحبت عبد الله بن مسعود سنتين فما سمعته يروي حديثاً إلا مرة واحدة» ثم ذكر الحديث الذي رواه^(٢).

ويقول الشعبي: «قعدت مع ابن عمر سنتين، أو سنة ونصفاً، فما سمعته يحدث عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلا حديثاً.

أو قال: جالست ابن عمر سنتين فما سمعته يحدث عن رسول الله شيئاً^(٣).

وكان زيد بن أرقم إذا طلبوا منه أن يحدثهم يزعم أنه كبر ونبي^(٤).

وقال عمرو بن ميمون الأودي: «كنا جلوساً بالكوفة، فجاء رجل ومعه كتاب، فقلنا: ما هذا؟

قال: كتاب دانيال.

(١) راجع: صفة الصفوحة ج ١ ص ٤٠٥ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ١٥٦ ط صادر وفي ط ليدن ج ٣ قسم ١ ص ١١٠ - ١١١ والمستدرك على الصحيحين ج ٣ ص ٣١٤ وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشه) نفس الصفحة، وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٧١ وحياة الشعر في الكوفة ص ٢٥٣.

(٢) أصول السرخيسي ج ١ ص ٣٤٢

(٣) راجع: سنن الدارمي ج ١ ص ٨٤ ومسنند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ١٥٧ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ١٥ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٧١ والغدير للعلامة الأميني ج ١٠ ص ٦٥ وج ٦ ص ٢٩٤

(٤) مسنند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢

فلولا أن الناس تهاجموا عنه لقتل.

وقالوا: كتاب سوى القرآن؟!»^(١).

وكيف لا يقتله الناس، وهو قد خالف سنة عمر في حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وتجاوز سياساته تجاهه؟!

فإنه ولا شك قد ارتكب جريمة نكراء!! وجاء ببدعة صلعاً!!.

ثم إننا لا ندرى ماذا كان يوجد في ذلك الكتاب المنسوب إلى دانيال النبي «عليه السلام».

ولعل الذين اعترضوا على هذا الكتاب كانوا لا يعرفون شيئاً عن مضمون ذلك أيضاً.

إلى متى؟!:

هذا، وقد استمر المنع من روایة الحديث وتدوينه ساري المفعول - بصورة أو بأخرى - إلى زمن الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، الذي تولى الخلافة في مطلع القرن الثاني (في صفر سنة ٩٩ هـ) لفترة وجيزة انتهت بموته في رجب سنة ١٠١ هـ. فقد أظهر عمر بن عبد العزيز هذا رغبة في جمع الحديث، فأمر محمد بن عمرو بن حزم بأن يكتب له حديث النبي «صلى الله عليه وآله»، أو سنة ماضية، أو حديث عمرة بنت عبد الرحمن^(٢).

(١) تقيد العلم ص ٥٧ وفي هامشه عن: ذم الكلام للهروي ص ٢٧.

(٢) راجع: تقيد العلم ص ١٠٥ و ١٠٦ و تدريب الراوي ج ١ ص ٩٠ عن البخاري في أبواب العلم. و راجع: ذكر أخبار أصبهان، وطبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١٣٤ و ج ٨ ص ٣٥٣ ط ليدن وال伊拉克 في العصر الأموي ص ١٥٥.

ومراده بالسنة الماضية هي سنة أبي بكر، وعمر، وعثمان، كما سنشير إليه.
وإنما أراد حديث عمر لأجل الوصول إلى حديث عائشة كما هو معلوم، ولا ندري: إن كان طلب الخليفة هذا قد نفذ أو لا.
ولكن الزهري المتوفى سنة ١٢٤ هـ. قد كتب له طافحة من الروايات،
فأرسل إلى كل بلد دفتراً من دفاتره التي كتبها له.

وقد كانت هذه المحاولة أيضاً ضعيفة ومحدودة جداً^(١) ولا تستطيع أن تعيد لحديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» دوره وحيويته في الناس كما هو واضح.

ورووا أيضاً: أن أبا الزناد كتب سنن الحج لشام بن عبد الملك، وذلك في سنة ١٠٦ هـ. ^(٢) لكن ليس ثمة ما يدل على أن ذلك قد وصل إلى أيدي الناس، وتداولوه.

بل إن ما كتبه الزهري لم نجد له أثراً ملموساً فيها بين أيدينا من تراث

(١) راجع: السنة قبل التدوين ص ٣٦٤ و ٣٣٢ وجامع بيان العلم ج ١ ص ٧٦ و ٩١ و ٥٠ و ٨٨ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٧ ص ٤٤٧ والمصنف للصناعي ج ٩ ص ٣٣٧ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٢٦ وحلية الأولياء ج ٣ ص ٣٦٣ وتدريب الراويي ج ١ ص ٩٠ وذكر أخبار أصبهان ج ١ ص ٣١٢ وتاريخ الخلفاء ص ٢٦١ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٦٩ و ١٧٠ و ٢٠٣ و تحفة الأحوذى (المقدمة) ج ١ ص ٣٣ و ٤٠.

(٢) صحيح البخاري ط سنة ١٣٠٩ هـ. ج ١ ص ١٩ والخطط للمقرئي ج ٢ ص ٣٣٣ وبحوث في تاريخ السنة المشرقة ص ٢٢٦ و ٢٢٧.

(٣) الكنى والألقاب ج ١ ص ٨٠ والكامل في التاريخ ج ٥ ص ١٣٠.

مكتوب ليمكّنا تقييمه والحكم عليه.

ومهما يكن من أمر، فإن من المؤكد: أن مفعول المنع من تدوين الحديث قد انتهى في أواسط القرن الثاني، وأن الحركة الواسعة لتدوين الحديث قد بدأت في أواسط القرن الثاني للهجرة، على يد ابن جرير، ومالك بن أنس، والريبع بن صبيح، والثوري، والأوزاعي، وغيرهم^(١).

وأما البدایات الضعیفة والمحدودة لكتابه الحديث، فقد حصلت قبل ذلك، لكنها كانت محکومة للظروف العامة، والخوف من التعرض إلى الأذى بسبب ذلك.

ولم يصل إلينا ولا إلى الناس من ذلك إلا النذر القليل، الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.

(١) راجع: بحوث في تاريخ السنة المشرفة. والسنة قبل التدوين ص ٣٣٧. وراجع: الجرح والتعديل ج ١ ص ١٨٤ وتدريب الراوي ج ١ ص ١٨٩ والخطط للمقرiziي ج ٢ ص ٣٣٣ وتاريخ الخلفاء ص ٢٦١ وتنذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٧٠ و ١٦٩ و ١٦٠ و ١٩١ و ٢٠٣ وفتح الباري (المقدمة) ص ٤ و ٥ وكشف الظنون ج ١ ص ٢٣٧ والتجorum الزاهرة ج ١ ص ٣٥١ وتحفة الأحوذى المقدمة ج ١ ص ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ ففي كل ذلك وفي غيره تجد ما يفيد في هذا المجال.

وَيُنْهَا سُلْطَنَةٌ لِلصَّبَرِ يَكْلُمُهَا

وَسَمِعَهُ وَلَمْ يَعْرِفْهُ لَا إِنْدِلْيَاهُ لِمَنْ لَكَ بِسَانَهُ مَنْ تَحْلِيلَهُ
وَلَمْ يَعْلَمْهُ لَا إِنْدِلْيَاهُ لِمَنْ لَكَ بِسَانَهُ مَنْ تَحْلِيلَهُ
وَلَمْ يَعْلَمْهُ لَا إِنْدِلْيَاهُ لِمَنْ لَكَ بِسَانَهُ مَنْ تَحْلِيلَهُ

وَمَا يَنْهَا مِنْ حَلَالٍ فَمَا لَهُ عَذْلٌ إِنْ هُنَّ بِالْمُكْفِرِينَ
أَيُّوبَ وَزَكَرِيَّا وَدَوْدَةَ الْعَصَمِيِّ فَإِنْ يَخْتَمْ نَهْجَةَ
سَلَكَ لَهُمْ شَرَفُهُمْ وَمَنْ يَتَّقِيْنَهُمْ فَلَنْ يَجْعَلَهُمْ
شَرَفًا بَلْ هُمْ بَشَرٌ كَمَا يَأْتُونَ

وَمُسْكُنُ كَلِيلٍ بَلْ لِلَّهِ الْعَزَّاءُ وَرَبُّ الْعِزَّةِ إِنَّمَا يَنْهَا إِلَيْهِ عَمَلُ
رَجُلٍ إِذَا هُوَ يَعْمَلُ

1. *Leucosia* (L.) *leucostoma* (L.) *leucostoma* (L.) *leucostoma* (L.)

(۱) میلادی ۱۷۷۰ء کے بعد ایک بڑا تحریری انجام دیا گیا۔ اس کا نام "پرنس پول" ہے۔ اس کا مطلب اسی تحریری کا نام ہے جو ایک بڑا تحریری کا نام ہے اور اس کا مطلب اسی تحریری کا نام ہے۔ اس کا مطلب اسی تحریری کا نام ہے اور اس کا مطلب اسی تحریری کا نام ہے۔

الفصل الثالث:

أين.. وما هو البديل؟

شانشا ریختا

لیکن چه کنم؟

من الذي يفتى الناس؟!

وبعدما تقدم، فقد كان لا بد للناس، الذين يدينون بهذا الدين، ويريدون أن يطبقوا أحكامه وشرائعه على حركاتهم وسلوكياتهم وموافقهم - لا بدهم - من مرجع يرجعون إليه، ليفتيهم في أمور دينهم، وبين لهم أحكامه، من دون أن يتعرض لرواية عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لا من قريب، ولا من بعيد. وبديهي، أنه لا يمكن السماح لكل الناس بالتصدي للفتاوى؛ لأن ذلك يحمل معه مخاطر كبيرة وخطيرة، ويجعل السلطة في مواجهة مشاكل صعبة، ويضعها أمام إحراجات لا طاقة لها بها. وذلك حينما تتعارض فتاواهم وتتناقض.

أو حينما تصدر عن بعض الناس فتاوى قد يعتبرها الحكام ومن يدور في فلكهم مضررة في مصالحهم في الحكم، أو في غيره.

وهذا الأمر يحمل معه أجواء الاستدلال والاحتجاج، والتأييد والرد، ثم الإدانة، وتسفيه الآراء.

ومعنى ذلك هو: العودة إلى طرح النصوص القرآنية، والكلمات والمقابل النبوية، كوسائل إقناع واحتجاج، فيكون ما فروا منه قد عادوا فوقعوا فيه.

مع ما في ذلك من إضعاف الواقع ولرموز لا تزيد لها السلطة أن تضعف بأية صورة كانت.

ويأتي إضعافها وضعفها باتضاح أنها في درجة أدنى من حيث المعرفة والعلم بالقرآن والسنة، وأحكام الدين، وتعاليم الشريعة.

ثم هو يتسبب بالإحساس بالغبن، وبالظلمية بالنسبة لأولئك الذين يملكون المؤهلات الحقيقة للفتوى، حين يكون التعامل معهم، وال موقف منهم، ومن كل ما يقدمونه من علم صحيح ونافع لا يختلف عن الموقف مما يقدمه أولئك الجهلة الأغبياء، الذين لا يملكون من التقوى ما يمنعهم عن الإفتاء بغير علم ولا هدى، ولا كتاب منير.

أضف إلى ذلك: أن هذا من شأنه أن يضعف الثقة بالسلطة، التي انتهت هذه السياسة، وشجعت هذا الاتجاه.

هذا كله، عدا عن أن الحكم يريد أن يتبنى اتجاهًا فكريًا خاصاً ومتميزةً، يخدم أهدافه الخاصة وال العامة.

ويريد أن يزرع في الناس مفاهيم، ويحملهم على اعتقادات، ويلزمهم بأحكام لا يدع لهم مناصًا من الالتزام بها، والجري عليها وتبنيها، في مختلف الظروف والأحوال.

ولن يكون ذلك ميسوراً له في ظل هذه الحرية في الفتوى، وفي الاستدلال عليها.

حصر الفتوى في نوعين من الناس:

ولأجل ذلك، فقد كان من الطبيعي أن لا يسمحوا بالفتوى إلا لنوعين

من الناس.

الأول: الأمراء، وذلك في الأمور الحساسة، فيما يبدو.

الثاني: أشخاص بأعينهم، يمكنهم تسويق فكر السلطة، بصورة أو بأخرى.

والأجل توضيح ذلك فإننا نشير إلى كلا النوعين باختصار، فنقول:

أولاً: الأمراء:

أما بالنسبة للأمراء، فإننا نقرأ في التاريخ: أن عمر بن الخطاب قد أنكر على بعضهم بقوله: «كيف تفتى الناس، ولست بأمير؟! ولي حارها من ولی قارها»^(١).

وكان ابن عمر إذا سئل عن الفتوى قال: إذهب إلى هذا الأمير، الذي تقلد أمور الناس، ووضعها في عنقه^(٢).

وقد امتنع ابن عمر عن إفتاء سعيد بن جبير، وقال: يقول في

(١) راجع: جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٧٥ و ٢٠٣ و ١٩٤ و ١٧٤ و منتخب كنز العمال (مطبوع بهامش مسنن أحمد) ج ٤ ص ٦٢ و سنن الدارمي ج ١ ص ٦١ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٦ ص ١٧٩ و ٢٥٨ والمصنف للصناعي ج ٨ ص ٣٠١ وج ١١ ص ٣٢٨ وراجع ص ٢٣١ وأخبار القضاة لوكيع ج ١ ص ٨٣ وتهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ٥٤ وراجع: حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٨٦ وكتنز العمال ج ١ ص ١٨٥ وراجع ص ١٨٩ عن عبد الرزاق، وابن عساكر، وابن عبد البر، والدينوري في المجالسة.

(٢) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٦٧.

ذلك **الأمراء**^(١).

وقد أطلقوا على الفتوى اسم **«صوافي الأمراء»**.

فعن المسيب بن رافع قال: كان إذا ورد الشيء من القضاة، وليس في الكتاب، ولا في السنة، سمي **«صوافي الأمراء»**، فدفع إليهم الخ..

وروى هشام بن عروة عن أبيه: أنه رأيا ستعل عن الشيء فيقول: هذا من خالص السلطان.

وعن ابن هرمز: أدركت أهل المدينة، وما فيها الكتاب والسنة. والأمر ينزل، فينظر فيه السلطان^(٢).

وزيد بن ثابت يكتب لعاوية في الجد: ذلك مما لم يكن يقضي فيه إلا **الأمراء**^(٣).

ثانياً: المسموح لهم بالفتوى من غير الأمراء:

وأما بالنسبة للأشخاص المسموح لهم بالفتوى: فإنها سمحوا بالفتوى بل وبالرواية أيضاً لأشخاص رأوا: أن لديهم من المؤهلات ما يكفي للاعتماد عليهم، ويطمئن لالتزامهم بالخطأ المعين، والمرسوم، بصورة مقبولة ومعقولة.

أما من وجدوه غير قادر على ذلك، فقد استبعدوه، حتى وإن كان منسجحاً معهم في خطه السياسي، أو في طريقة تفكيره، وأسلوب حياته.

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٦ ص ١٧٤.

(٢) جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٧٤.

(٣) بحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٢٣٨.

ونذكر من هؤلاء:

١- عائشة:

فإننا نجد مروان بن الحكم يحاول التأكيد على الدور الأساس لأم المؤمنين عائشة في هذا المجال، فهو يقول: «كيف يُسأل أحد وفينا أزواج نبينا وأمهاتنا»^(١).

وإنما قلنا: إنه يقصد خصوص عائشة في كلامه هذا، لأنها هي التي كانت تتصدى للرواية والفتوى من بين أمهات المؤمنين بصورة رئيسية، وهي بنت الخليفة الأول أبي بكر، ومدللة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، ولم يعرف عن أي من نساء النبي «صلى الله عليه وآله» سواها: أهن تصدّين للرواية والفتوى إلا في حالات قليلة جداً، وكانت أم سلمة تتصدى لرواية شيء عن النبي «صلى الله عليه وآله» لم يكن يعجب أمثال مروان، ولا كان يرود لهم كثيراً.

وقد كانت عائشة تفتى على عهد عمر، وعثمان، وإلى أن ماتت.

وكان هذان الخليفتان يرسلان إليها فيسألانها عن السنن^(٢).

وفي نص آخر: كانت عائشة قد استقلت بالفتوى في خلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وهلم جراً، إلى أن ماتت^(٣).

(١) المصنف للصنعاني ج ١ ص ١٦٦ وراجع: كشف الأستار عن مسند البزار ج ٢ ص ١٩٦ وجمع الزوائد ج ٤ ص ٣٢٤.

(٢) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٩٨ عن الطبقات الكبرى ج ٤ ص ١٨٩.

(٣) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ عن الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٤ ص ١٨٩.

منافسون لعائشة:

ونجد من بعض الطموحين من الشباب الذين تهتم السلطة بإعطائهم دوراً من نوع ما، تشكيكاً بل ورفضاً لما تدعوه عائشة ومحبوها من علم واطلاع كامل على أحوال رسول الله «صلى الله عليه وآله» وأوضاعه، فهذا زيد بن ثابت يقول: «نحن أعلم برسول الله من عائشة»^(١).

كما أن عائشة نفسها كانت لا ترتاح إذا رأت للآخرين دوراً فاعلاً في نطاق الفتوى والرواية، ولعل هذا هو ما يفسر لنا شكوكها لابن اختها عروة بن الزبير من أبي هريرة الذي كان يحاول إثارةها بجلوسه إلى جانب حجرتها ليحدث عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، قالت عائشة لعروة: ألا يعجبك أبو هريرة؟! جاء فجلس إلى جانب حجرقي يحدث عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، يسمعني ذلك!! وكنت أسبح، فقام قبل أن أقضي سُبحتي، لو جلس حتى أقضى سُبحتي لرددت عليه الخ..^(٢).

٢- زيد بن ثابت:

ومن كان يسمح له بالفتوى أيضاً: زيد بن ثابت، وكان مترئساً بالمدينة في

(١) مسنـد أـحمد بن حـنـبل ج ٥ ص ١٨٥.

(٢) مسنـد أـحمد ج ٦ ص ١٥٧ وراجـع: صـحـيـح مـسـلـم ج ٨ ص ٢٢٩ وفتح الـبارـي ج ٧ ص ٣٩٠ وسـير أـعـلام النـبـلـاء ج ٢ ص ٦٠٧ عـن مـسـلـم وعـن أـبـي دـاـود رـقـم ٣٦٥٥ واختـصـرـه التـرمـذـي بـرـقـم ٣٦٤٣ وعـن البـخـارـي فـي المـنـاقـب ج ٦ ص ٤٢٢ وـالـسـنـة قـبـل التـدوـين ص ٤٦٢ عـن الإـجـابـة لـإـيـرـاد ما اـسـتـدـرـكـته عـائـشـة عـلـى الصـحـابـة ص ١٣٥ وـحـيـة الصـحـابـة ج ٢ ص ٧٠٥ عـن البـخـارـي، وأـحـد، وأـبـي دـاـود.

القضاء، والفتوى، والقراءة، والفرائض في عهد عمر، وعثمان^(١) ونرى أن ذلك يرجع إلى موقفه السلبي من علي أمير المؤمنين «عليه السلام»، ثم إلى دوره في تقوية سلطان الحكم القائم، كما سيأتي إن شاء الله تعالى في هذا الكتاب، حين الحديث عن تعلم زيد للغة العبرانية، بعد الحديث عن غزوة حمراء الأسد.

٣- عبد الرحمن بن عوف:

كان عبد الرحمن بن عوف من يفتى في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأبي بكر، وعمر، وعثمان بما سمع من النبي «صلى الله عليه وآله»^(٢). وموقف ابن عوف من علي في قضية الشورى، وصرفه الأمر عن علي «عليه السلام» إلى عثمان بطريقة ذكية ومدرستة، معروف، ولا يحتاج إلى مزيد بيان.

٤- أبو موسى الأشعري:

وكان أبو موسى الأشعري - كما يقولون - لا يزال يفتى بما أمره النبي «صلى الله عليه وآله» في زمن أبي بكر، ثم في زمن عمر، وبينما هو قائم عند الحجر يفتى الناس بما أمره رسول الله «صلى الله عليه وآله»؛ إذ جاءه رجل فسأله: أن لا تعجل بفتياك، فإن أمير المؤمنين قد أحدث في المناسب شيئاً. فطلب أبو موسى حينئذ من الناس: أن يأتوا بعمر، ويتركوا ما كان يفتيم به. ثم سأله الخليفة عن الأمر؛ فحقق له^(٣).

(١) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٨٨ عن الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٤ ص ١٧٥ .

(٢) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٨٧ عن الطبقات الكبرى لابن سعد كاتب الواقدي، وعن منتخب كنز العمال (مطبوع بهامش مسنده أحد) ج ٥ ص ٧٧ .

(٣) راجع: مسنده أحد بن حنبل ج ٤ ص ٣٩٣ .

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ج١ ٩٦
 فأبو موسى إذن، كان يرى: أن سنة عمر مقدمة على ما سنه الله
 ورسوله الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحيٌ !!
 ولعله يستند في ذلك إلى ما رواه عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»
 من أنه قال: لو لم أبعث فيكم لبعث عمر !!.
 أو أنه قال: إنه ما أبطأ عنه «صلى الله عليه وآله» الوحي إلا ظن أنه نزل
 في آل الخطاب !!.

من قبيل رواية: لو كان الله باعثاً نبياً بعدي لبعث عمر بن الخطاب^(١).
 ورواية: لو لم أبعث فيكم لبعث عمر^(٢).
 ورواية: لو لم أبعث لبعثت يا عمر^(٣).
 ورواية: لو كاننبي بعدي لكان عمر بن الخطاب^(٤).

(١) مجمع الزوائد ج ٩ ص ٦٨ وشرح نهج البلاغة ج ١٢ ص ١٧٨ وكشف الخفاء ج ٢ ص ١٥٤ و ١٦٥.

(٢) المعيار والموازنة ص ٢٢٢ وشرح نهج البلاغة ج ١٢ ص ١٧٨ وكتز العمال ج ١١ ص ٥٨١ وتذكرة الموضوعات ص ٩٤ وفيض القدير ج ٥ ص ٤١٤ .

(٣) شرح نهج البلاغة ج ١٢ ص ١٧٨ وكشف الخفاء ج ٢ ص ١٦٤ وتذكرة الموضوعات ص ٩٤ .

(٤) شرح نهج البلاغة ج ١٢ ص ١٧٨ وكشف الخفاء ج ٢ ص ١٥٤ ومسند أحمد ج ٤ ص ١٥٤ ومجمع الزوائد ج ٩ ص ٦٨ وفتح الباري ج ٧ ص ٤١ وتحفة الأحوذى ج ١٠ ص ١١٩ والمعجم الكبير ج ١٧ ص ١٨٠ و ٢٩٨ والجامع الصغير ج ٢ ص ٤٣٥ وكتز العمال ج ١١ ص ٥٧٨ وتذكرة الموضوعات ص ٩٤ وفيض القدير ج ٥ ص ٤١٤ وكشف الخفاء ج ٢ ص ١٥٤ و ١٥٧ .

ورواية: قد كان في الأمم محدثون فإن يكن في أمتي أحد فهو عمر^(١).

وغير ذلك مما اختلقته يد السياسة، وزينه لهم الحب الأعمى^(٢).

٥- السماح لأبي هريرة بعد المنع:

قال أبو هريرة: «بلغ عمر حديسي، فأرسل إليَّ، فقال: كنت معنا يوم
كنا مع رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» في بيت فلان؟

قال: قلت: نعم، وقد علمت لم تسألني عن ذلك!!.

قال: ولم سألك؟

قلت: إن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» قال يومئذ: من كذب علي
متعمداً فليتبواً مقعده من النار.

قال: أما إذن، فاذهب فحدث^(٣)».

ومن المعلوم: أن عمر كان قد منع أبي هريرة من التحدث^(٤)، ولكنه لما بلغه
حديثه، وأعجبه أرسل إليه، وأبلغه سماحة له برواية الحديث، كما ترى!!.

ولا بد لنا من أن نتساءل عن تلك الخصوصيات التي لو اشتمل عليها

(١) مسند ابن راهويه ج ٢ ص ٤٧٩ وصحیح ابن حبان ج ١٥ ص ٣١٧ وتحفة
الأحوذی ج ١٠ ص ١٢٥ وشرح نهج البلاغة ج ١٢ ص ١٧٨.

(٢) راجع: كتاب الغدير للعلامة الأميني رحمه الله.

(٣) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٧ وراجع: سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٣ والستة
قبل التدوين ص ٤٥٨.

(٤) راجع: سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٠ - ٦٠١ و ٦٠٢ - ٦٠٣ والبداية والنهاية
ج ٨ ص ١٠٦.

ال الحديث لأعجب الخليفة، ويكافئ من يأتي بها بالسماح يا هو منع على من سواه، من جلة أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» !!

محاولة فاشلة لهم مع علي عليهما السلام :

وقد بذلت محاولة لفرض الرأي في مجال الفتوى والعمل بالسنة على علي أمير المؤمنين «عليه السلام»، فوجدوا منه الموقف الحازم، والحااسم؛ فكان التراجع منهم والاعتذار.

فقد روى العياشي عن عبد الله بن علي الحلبي، عن أبي جعفر، وأبي عبد الله «عليهما السلام»، قال: حج عمر أول سنة حج، وهو خليفة، فحج تلك السنة المهاجرون والأنصار وكان علي قد حج في تلك السنة بالحسن والحسين «عليهما السلام»، وبعده الله بن جعفر، قال: فلما أحرم عبد الله لبس إزاراً ورداء مشقين - مصبوغين بطين المشق - ثم أتى، فنظر إليه عمر وهو يلبث عليه الإزار والرداء، وهو يسير إلى جنب علي «عليه السلام»، فقال عمر من خلفهم: ما هذه البدعة التي في الحرم؟ فالتفت إليه علي «عليه السلام»، فقال له: يا عمر، لا ينبغي لأحد أن يعلمـنا السنة!

فقال عمر: صدقت يا أبا الحسن. لا والله، ما علـمتـ أنـكمـ هـمـ (١).

من له الفتوى بعد عهد الخلفاء الثلاثة:

وإذا استثنينا الفترة التي تولـيـ فيهاـ أمـيرـ المؤـمنـينـ «ـعليـهـ السـلامـ»ـ شـؤـونـ

(١) تفسير العياشي ج ٢ ص ٣٨ والبحار ج ٩٦ ص ١٤٢ وتفسير البرهان ج ٢ ص ٤٩.

المسلمين، فإن الذين تصدوا للفتوى بعد ذلك العهد ما كانوا من الشخصيات الطليعية في المجتمع الإسلامي، بل إن بعضهم لا يعد حتى من أهل الدرجة الثانية أو الثالثة.

وي بعض هؤلاء أو كلهم لم يكن يسمح لهم بالفتوى في عهد الخلفاء الثلاثة: أبي بكر، وعمر، وعثمان.

يقول زياد بن ميناء: «.. كان ابن عباس، وابن عمر، وأبو سعيد الخدري، وأبو هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وجابر بن عبد الله، ورافع بن خديج، وسلمة بن الأكوع، وأبو واقد الليثي، وعبد الله بن بحينة، مع أشباء لهم من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» يفتون بالمدينة، ويحدثون عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، من لدن توفي عثمان إلى أن توفوا.

والذين صارت إليهم الفتوى منهم: ابن عباس، وابن عمر، وأبو هريرة، وجابر بن عبد الله^(١).

حظر الرواية على ابن عمر، وابن عمرو:

ولا بد لنا هنا من تسجيل تحفظ على ما ذكره زياد بن ميناء بالنسبة لكل من عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو بن العاص.

فأما بالنسبة إلى ابن عمر فقد رواه: أن معاوية قال له: «لئن بلغني أنك

(١) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٨٨ عن الطبقات الكبرى ج ٤ ص ١٨٧ وراجع: سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٦ - ٦٠٧ وفي هامشه أشار إلى طبقات ابن سعد ج ٢ ص ٣٧٢.

تحدث لأضر بن عنقك^(١).

وأما بالنسبة لعبد الله بن عمرو بن العاص؛ فإننا كان يسمح له بالرواية والفتوى قبل حرب صفين - على ما يظهر - ثم منعه معاوية من الرواية بعدها.

وقد استمر هذا المنع إلى عهد يزيد بن معاوية أيضاً^(٢).

أسباب المنع:

أما عن أسباب منعها من الرواية فإننا نقول: أما عبد الله بن عمر بن الخطاب، فإنه كان يروي أحاديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» في معاوية، كقوله «صلى الله عليه وآله» عنه: لا أشبع الله بطنه. وقوله «صلى الله عليه وآله» عنه وعن أبيه وأخيه: اللهم العن القائد، والسائق، والراكب.

وقوله «صلى الله عليه وآله»: يطلع عليكم من هذا الفج رجل يموت حين يموت وهو على غير ستي. فطلع معاوية. وأن تابوت معاوية في النار فوق تابوت فرعون. وقوله «صلى الله عليه وآله»: يموت معاوية على غير الإسلام^(٣).

(١) صفين للمنقري ص ٢٢٠ وراجع: قاموس الرجال ج ٩ ص ١٧ والغدير ج ١٠ ص ٣٥٢.

(٢) راجع: مسند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ١٦٧ والإسرائييليات وأثرها في كتب التفسير والحديث ص ١٥١ والغدير ج ١٠ ص ٣٥٢.

(٣) راجع ما تقدم في: صفين للمنقري ص ٢١٧ - ٢٢٠ وفي قاموس الرجال، ترجمة معاوية، وراجع الغدير للعلامة الأميني، وغير ذلك.

وأما عبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه قد أخرج معاوية في صفين بحديث قتل الفتنة الباغية لعمار.

وب الحديث: إنه سيكون ملك من قحطان.

فقال معاوية لأبيه، عمرو: ألا تغنى عنا مجئونك؟^(١).

شواهد أخرى:

ومن الشواهد على أن الحكام كانوا يواجهون كل من روى حديثاً يضر بحكومتهم وسياساتهم بصرامة وقسوة ما ذكروه عن الخليفة المهدى العباسي، من أنه أمر بقتل رجل لروايته حديثاً رأى المهدى أنه يضر في حكمه وسلطانه، ثم لما عرف أن ذلك الراوى إنما يرويه عن الأعمش، قال: «وليل عليه، لو عرفت مكان قبره لأخرجه، فأحرقه بالنار»^(٢).

وسأل سعيد بن سفيان القاري عثمان بن عفان عن مسألة، فقال: فهل سألت أحداً قبلـي؟!

فقلت: لا.

(١) راجع: أنساب الأشراف (بتتحقق المحمودي) ج ٢ ص ٣١٢ - ٣١٣ وراجع: ٣١٧ والجزء الأول (قسم سيرة النبي «صلى الله عليه وآله») ص ١٦٨ وراجع ١٦٩ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٢٥٣ ط صادر ونقله المحمودي في تعليقاته على أنساب الأشراف عن ابن أبي شيبة. وراجع: تذكرة الخواص ص ٩٣ والفتح لابن أثيم ج ٣ ص ٢٦٨. وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج ٥ ص ٤ ط دار المعارف. والإسراطيليات وأثرها في كتب التفسير ص ١٥٠.

(٢) روضة العقلاء لابن حبان ص ١٥٩.

قال: لئن استفتيت أحداً قبله، فأفتاك غير الذي أفتاك به ضربت عنقه
إليه...^(١)

أضف إلى ما تقدم: أن معاوية الذي كان يتعامل بالربا، قد حاول أن
يمنع عبادة بن الصامت من رواية حديث عن النبي «صلى الله عليه وآله»
حول تحريم الربا، فلم يفلح^(٢).

كما أنهم قد منعوا أبا ذر من الفتيا - منعه عثمان - فلم يمتنع^(٣)، فواجهوه
بأنواع كثيرة من الأذى، والمحن والبلايا، حتى مات غريباً مظلوماً في
الربدة، منفاه^(٤).

وقد تقدم عن قريب أن أباً موسى الأشعري يطلب من الناس أن
يتركوا ما كان يحدثهم به مما سمعه من رسول الله «صلى الله عليه وآله»،
ويأخذوا بها أحدهذه لهم عمر. فراجع.
وخلاصة الأمر:

إن الحكماء إنما كانوا يسمحون بالفتوى لأشخاص بأعيانهم، ويمنعون

(١) تهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ٥٤ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٣٩٠ - ٣٩١ عنه.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ج ٧ ص ٢١٥ والغدير ج ١٠ ص ١٨٥ عنه وفي الغدير
نصوص أخرى للقضية عن موطاً مالك، وصحيف مسلم وسنن البيهقي والجامع
لأحكام القرآن، وشرح النهج للمعتزلي وسنن التساني، واختلاف الحديث
للشافعى، ومسند أحمد وغير ذلك فليراجعه طالب ذلك.

(٣) راجع: حلية الأولياء ج ١ ص ١٦٠ وصحيف البخاري ج ١ ص ١٥ - ط سنة
١٣٠٩.

(٤) راجع كتابنا: دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام ج ١ ص ١١١ - ١٤١.

من عداهم من ذلك، إلا إذا اطمأنوا إلى أنه من مستوى يؤهله لأن ينسجم في ما يفتني به ويرويه مع مقاصد الحكم وأهدافه. كما كان الحال بالنسبة لأبي هريرة. وحتى لو سمحوا للبعض بممارسة دوره الفتواتي، فإن ذلك يبقى مرهوناً بهذا الانسجام، فإذا ما أخل به أحياناً، ولو عن غير قصد، فإنه يمنع من الحديث، ولو بلغ إلى درجة الإضرار فإنه يهدد بالقتل، والضرب، بل وينهى إلى أبغض البلاد إليه. كما كان الحال بالنسبة لعبد الله بن عمرو بن العاص، وابن عمر، وأبي ذر، حسبما ألمحنا إليه.

لابد من أساليب أخرى:

ثم إن الحكام قد رأوا: أن كل ذلك لا يكفي لإشباع رغبة الناس في التعرف على الدين، وعلى عقائده ومفاهيمه، وأحكامه.

ولسوف تبقى لدى الناس الرغبة والاهتمام بنيل معارفه والتعرف على ما فيه من شرائع وأحكام، ومن سيرة وتاريخ، وعقائد وسياسات وغيرها. وقد أصبح الاهتمام بذلك محسوساً وملمساً، فلا بد من معالجة الأمر، بحكمة وروية وحنكة.

وقد كان من الواضح: أن مجرد إعطاء الفتاوى لا يكفي، فقد كان ثمة حاجة إلى تثقيف الناس في مجالات وشئون ومناجي مختلفة: تاريخية، وسياسية، وتربيوية، وعقيدية وغيرها.

فاتجهاوا إلى اعتماد أساليب أخرى، رأوا أنها قادرة على حل هذا المشكل، وتساعدهم على الخروج من هذا المأزق الذي وجدوا أنفسهم فيه. ونذكر هنا بعضاً من مفردات هذه الأساليب التي اعتمدوها لسد الخلل ورأب الصدع، فنقول:

تشجيع الشعر والشعراء:

إن من الواضح: أن الشعر العربي له تأثير السحر على روح وعقل وعواطف الإنسان العربي، الذي ينجذب إليه، ويقبل بكل مشاعره وأحساسه عليه.

ومن الواضح: أن هذا الأمر أيضاً يجعل الشعر قادراً على القيام بدور فاعل وقوى في مجال الاستئثار بقسط من الاهتمام لدى فريق كبير من الناس.

فلمَّا إذا إذن لا يعطي للشعر هذا الدور، ليخفف من الأعباء التي أصبحت ترهق كاهل الحكم في هذا الاتجاه؟!

ولأجل ذلك نجد: أن المبادرة لتشييط الاتجاه الأدبي، والاهتمام بالشعر، قد جاءت من قبل نفس الخليفة الذي تبني السياسات التي أشرنا إليها تجاه الحديث والقرآن، ونفذها بدقة، ورسخها بحزم، وحافظ عليها بقوة.

فأمر بكتابه الشعر، والاحتفاظ به، فدونوا ذلك عندهم، وكانت الأنصار تجدده إذا خافت بلاء^(١).

بل لقد روى لنا مالك في موطنه، في أواخر كتاب الصلاة: أنه بلغه أن عمر بن الخطاب بنى رحبة في ناحية المسجد، تسمى «البطيحاء» وقال: «من كان يريد أن يلغط، أو ينشد شرعاً، أو يرفع صوته، فليخرج إلى هذه الرحبة»^(٢).

وحاول أن يكتب شعر الشعراء، فكتب إلى المغيرة بن شعبة بالكوفة،

(١) الأغاني ط ساسي ج ٤ ص ٥ و ٦.

(٢) التراثيب الإدارية ج ٢ ص ٣٠٠.

يطلب منه أن يجمع الشعراء، ويستنشدهم ما قالوا من الشعر في الجاهلية، والإسلام، ويكتب بذلك إليه^(١).

وقال عمر بن الخطاب أيضاً: تعلموا الشعر، فإن فيه محسن تبتغى، ومساوئ تتقى^(٢).

ثم أكدت ذلك عائشة أم المؤمنين، حيث قالت: «عليكم بالشعر، فإنه يعرب ألسنتكم»^(٣).

ولسنا ندري إن كانت ترى: أن القرآن وحده لم يكن يكفي لإعراب ألسنتهم؟

أو أن عمر كان يرى: أن ما في القرآن لا يكفي الناس فيها يتبعونه من محسن.

تعلم الأنساب:

ورغم أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد قال عن علم الأنساب - حسبما روي عنه - : «إنه علم لا يضر من جهله، ولا ينفع من علمه»، وكذلك روي عنه بالنسبة لعلم العربية، والأشعار، وأيام الناس^(٤).

(١) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٥٥ عن الخطط للمقرizi ج ٤ ص ١٤٣ . وكتز العمال ج ٣ ص ٨٥٠ ط مؤسسة الرسالة.

(٢) زهرة الأدب ج ١ ص ٥٨.

(٣) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٠٠ .

(٤) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٠١ و ٣٠٢ و ٢٣٠ عن إحياء العلوم وغيره. وراجع: الأنساب للسمعاني ج ١ ص ٩.

إننا رغم ذلك نجد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب قد رتب إعطاء الجند على أساس قبلي، يرتكز على ملاحظة أنساب الناس، وانتهاءاتهم العرقية^(١).

ثم هو يخطط البصرة والكوفة على أساس قبلي أيضاً.

وكان يحث على تعلم الأنساب، مضموناً كلامه ما يتواافق مع التوجهات المقبولة والمعقولة، فيقول: «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم»^(٢). والملفت للنظر هنا: أن هذه العبارة نفسها قد نسبت إلى النبي «صلى الله عليه وآله»^(٣).

وربما يكون النبي «صلى الله عليه وآله» قد قال ذلك، فاستعان عمر بن الخطاب بهذا القول لتنفيذ سياساته في التمييز العنصري، وإجرائها، ولم يعد الأمر يقتصر على صلة الرحم، كما هو المفروض.

ومهما يكن من أمر، فإن معاوية أيضاً قد اختار دغفل بن حنظلة السدوسي، ليعلم ولده يزيد (لعنه الله) علم الأنساب^(٤) لا علم الفقه، ولا القرآن، ولا أحكام الدين.

أما الهدف من نسبة كلمة عمر إلى النبي «صلى الله عليه وآله» فربما

(١) راجع كتابنا: سليمان الفارسي في مواجهة التحدى.

(٢) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٠٢ والأنساب للسمعاني ج ١ ص ١١، ويبحث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٦٦ عنه.

(٣) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٠١ و ٢٣١.

(٤) الاستيعاب، ويبحث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٦٨.

يكون هو إعطاؤها حيوية وفاعلية، لتجد طريقها إلىوعي الناس، وإلى حياتهم العملية بيسر وسهولة.

وقد دافع البعض عن سياسة عمر في توجيه الناس نحو تعلم الأنساب، معتبراً أنه لا بد من معرفة نسب النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وقريش، لأن الخلافة لا تجوز إلا في قريش، وإن لا لداعها من لا تحل له، هذا بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من أحکام الزواج والمواريث^(١).

أسرار الأعذار:

هكذا يتمكن هؤلاء الذين لم يقفوا على حقيقة وأبعاد وأسرار سياسة الخليفة، أو أنهم يتجلدونها عن سابق عمد وإصرار - هكذا يتمكنون من اختلاق الأعذار، التي ربما لا يتمكن الكثير من السذج والبسطاء من اكتشاف خططها وزيفها في الوقت المناسب !!

على أننا لا نجد أنفسنا مبالغين إذا قلنا: إن أمثال هؤلاء المتمحلين مثل هذه الأعذار الواهية إنما يريدون إصابة عصفورين بحجر واحد.

فهم في نفس الوقت الذي يبعدون فيه أذهان الناس عن معرفة الحقيقة التي يخشون من ظهورها للناس، فيها يرتبط بسياسات حكام يحترمونهم، يستهدفون طمس حديث وسنة النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، بالإضافة إلى سياسات لهم تجاه القرآن أيضاً.

فإنهم يكونون قد أعطوا أموراً ثبت زيفها وخطتها صفة الواقعية، بحيث تبدو كأنها من الأمور المسلمة، التي لا مجال للشك والشبهة فيها.

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٦٧.

وذلك حينما يفترضون أن أمر الإمامة لم يحسم، وأنه ليس موقوفاً على النص، وإنما هي شائعة في جميع بطون قريش.

وأن النبي «صلى الله عليه وآلـه» لم يعين الإمام والخليفة بعده، باسمه وصفته، وحسبه ونسبـه، ولم يبايعه المسلمون في غدير خم، وليس ثمة تعددٌ على أحد في هذا الأمر، ولا اغتصاب لحق قرره الله ورسوله في موارد ومتـاسبات كثيرة، وبطرق وأساليـب مختلفة ومتـنوـعة.

فلا بد من تعلم الأنساب، حتى إذا اغتصـب أمر هذه الأمة، وتغلـب متـغلـب فلا بد من متابعتـه وإطاعـته، بعد التحقق من نسبـه القرشيـ، مهـما كان جبارـاً وعاتـياً، وظـالـماً وجـانـياً..

هـكـذا زـينـت لهمـ شـيـاطـينـهمـ، وابتـكرـتـهـ لهمـ نـفـوسـهمـ المـاكـرةـ، وأـهـواـؤـهمـ الدـاعـرـةـ، وـسـيـلـقـونـ غـداـ جـزـاءـهـمـ الـأـوـفـيـ يومـ لاـ يـنـفعـ مـالـ وـلـاـ بـنـونـ إـلـاـ مـنـ أـتـىـ اللهـ بـقـلـبـ سـلـيمـ.

الـبـدـيـلـ الأـكـثـرـ نـجـاحـاـ وـالأـمـثلـ:

أما البـدـيـلـ الذيـ كانـ أـكـثـرـ نـجـاحـاـ فيـ تـحـقـيقـ ماـ يـصـبـوـ إـلـيـ الحـكـامـ، فـقـدـ كانـ هوـ: «ـعـلـمـ أـهـلـ الـكـتـابـ».

وـحـيـثـ إنـ هـذـاـ الـبـدـيـلـ قدـ كانـ أـبـعـدـ أـثـرـاـ، وـأـكـثـرـ اـنـتـشـارـاـ، فـلاـ بدـ لـنـاـ مـنـ أـنـ نـورـدـ بـعـضـ الـتـفـصـيـلـاتـ الـتـيـ رـبـاـ تـكـوـنـ ضـرـورـيـةـ لـتـكـوـينـ نـظـرـةـ وـاقـعـيـةـ عـنـ حـقـيـقـةـ مـاـ جـرـىـ.

فـنـقـولـ:

نظرة العرب إلى أهل الكتاب:

إننا كتمهيد لما نريد أن نقوله نذكر: أن العرب قبل الإسلام كانوا صفراليدين من العلوم والمعارف، كما هو ظاهر لا يخفى، وسيأتي التصريح به من أمير المؤمنين «عليه السلام» ومن غيره.

وكانوا يعتمدون في معارفهم ولاسيما فيها يرتبط بالنبوات، والأنباء وتاريخهم، وتاريخ الأمم، على أهل الكتاب بصورة رئيسية، وكانوا مبهورين بالأحبار والرهبان بصورة قوية وظاهرة، ويعتبرونهم أهم مصدر للمعرفة لهم.

بل هم ينظرون إليهم نظر التلميذ إلى معلميه بكل ما لهذه الكلمة من معنى.

وقد رأينا: أن قريشاً ترسل رسولاً إلى أحبار يهود المدينة، للسؤال عن أمر النبي «صلى الله عليه وآله»، باعتبار أنهم أهل الكتاب الأول، وعندهم من علم الأنبياء ما ليس عند قريش^(١).

ويقول ابن عباس: «إنما كان هذا الحyi من الأنصار - وهم أهل وثن - مع هذا الحyi من يهود - وهم أهل كتاب - وكانوا يرون لهم فضلاً عليهم في العلم؛ فكانوا يقتدون بكثير من فعلهم»^(٢).

(١) سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٤٩ وتفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٢٦١ وراجع:
الإسراطيليات في كتب التفسير ص ١٠٩ وراجع: الدر المثور ج ٢ ص ١٧٢ عن
ابن إسحاق، وابن جرير.

(٢) تفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٧١ - ٧٢ والإسراطيليات في كتب التفسير ص ١٠٨
عنه.

وسيأتي: أنهم كانوا يستشرون أهل الكتاب في أمر الدخول في الإسلام، ويعملون بمشورتهم أيضاً.

الإسلام يرفض هيمنة أهل الكتاب:

وقد حاول القرآن ونبي الإسلام تخلص العرب من هيمنة أهل الكتاب، بالاستناد إلى ما من شأنه أن يزعزع الثقة بها يقدمونه من معلومات، على اعتبار أنها لا تستند إلى أساس، بل هي محض افتراءات ومخالفات من عند أنفسهم. وهذا الأمر وحده يكفي لعدم الثقة بهم، وبكل ما يأتيون به.

فقد قال تعالى عنهم: إنهم «يُجْرِفُونَ الْكَلِمَةَ عَنْ مَوَاضِعِهِ»^(١).

وإنهم: «يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيُشَرِّرُوا بِهِ ثُمَّ نَأْمَلُ فَلَيْلًا»^(٢).

ولائهم رغم أنهم يعرفون النبي «صلى الله عليه وآله» كما يعرفون أبناءهم، ويجدونه مكتوبًا عندهم في التوراة والإنجيل، فإنهم ينكرون ذلك بالكلية، وذلك حسداً من عند أنفسهم. كما يستفاد من بعض الآيات القرآنية الشريفة.

وقد تحدث الله سبحانه عن صفات اليهود، ومكرهم وغشهم، وغير ذلك.. ما من شأنه تقويض الثقة بهم، في كثير من الآيات والموضع

(١) الآية ٤٦ من سورة النساء وراجع أيضاً: الآية ٧٥ من سورة البقرة والآية ١٣ من سورة المائدة والآية ٤١ من سورة النساء.

(٢) الآية ٧٩ من سورة البقرة.

القرآنية. واستقصاء ذلك يحتاج إلى توفر تام، وجهد مستقل.

ومن جانب آخر، فإننا نجد إصراراً أكيداً من الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآلـه» على إبعاد أصحابه عن الأخذ من أهل الكتاب، وعن سؤالهم عن شيءٍ من أمور الدين. فنهى «صلى الله عليه وآلـه» عن قراءة كتب أهل الكتاب^(١).

وقال ل أصحابه: لا تسألو أهل الكتاب عن شيءٍ، فإنهم لن يهدوكم، وقد أضلوا أنفسهم^(٢).

وقد اتضح لكل أحد: أنه «صلى الله عليه وآلـه» كان يحب مخالفتهم في كثير من الأشياء^(٣)، حتى قالت اليهود: ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالقنا فيه^(٤).

(١) أسد الغابة ج ١ ص ٢٣٥.

(٢) المصنف للصنعاني ج ١٠ ص ٣١٢ وج ٦ ص ١١٠ وفي ١١٢ عن ابن مسعود وكذا في ج ١ ص ٢١٣ وكشف الأستار ج ١ ص ٧٩ وجمع الزوائد ج ١ ص ١٧٤ و ١٧٣ . وراجع: غريب الحديث لابن سلام ج ٤ ص ٤٨ وفتح الباري ج ١٣ ص ٢٨١ عن احمد والبزار وابن أبي شيبة وحول كراهة النبي لهم أن يسألوا أهل الكتاب راجع: الإسرائيليات في كتب التفسير ص ٨٦ وكنت العمال ج ١ ص ٣٤٢ و ٤٤٢ .

(٣) راجع: صحيح البخاري ج ٢ ص ١٩٥ في موضعين، والمصنف للصنعاني ج ١١ ص ١٥٤ وستأتي بقية المصادر في الجزء الخامس من هذا الكتاب حين الحديث حول صيام يوم عاشوراء.

(٤) سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٥٠ والسيرة الحلبية ج ٢ ص ١٥ ومسند أبي عوانة ج ١ ص ٣١٢ والمدخل لابن الحاج ج ٢ ص ٤٨ .

وقد استأذن عبد الله بن سلام النبي «صلى الله عليه وآله» بأن يقيم على السبت، وأن يقرأ من التوراة في صلاته، فلم يأذن له^(١). وسيأتي أنه لم يطبع النبي «صلى الله عليه وآله» في ذلك أيضاً.

مدارس «ماسكة»:

وقد كان من المفروض: أن يستجيب المسلمين لإرادة الله ورسوله هذه، لاسيما مع التعليل والتوضيح الذي يذكره القرآن ونبي الإسلام لهذا المعنى، كقوله «صلى الله عليه وآله»: «لن يهدوكم، وقد أضلوا أنفسهم».

أو قوله: «إنهم يحرفون الكلم عن موضعه» وغير ذلك.

ولكن الأمر الذي يثير عجبنا هو أننا نجد: أن بعض مشاهير الصحابة يستمر على التعلم من أهل الكتاب.

وكان بعضهم - كال الخليفة الثاني عمر بن الخطاب - يقصدهم إلى مدارسهم في المدينة، وتسمى «ماسكة».

وكان هو أكثر الصحابة إتياناً لهم. وزعموا أنهم يحبونه لأجل ذلك^(٢).

(١) راجع: السيرة الخلبية ج ١ ص ٢٣٠.

(٢) راجع حول ذلك: جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٢٣ - ١٢٤ وكنز العمال عن كلامه وعن الشعبي وعن قتادة والسدي ج ٢ ص ٢٢٨ والدر المثور ج ١ ص ٩٠ عن ابن جرير، ومصنف ابن أبي شيبة، ومسند إسحاق بن راهويه، وابن أبي حاتم. والإسرائييليات وأثرها في كتب التفسير ص ١٠٧ و ١٠٨. وكون اسم مدارس اليهود (فائلة) مذكور في مصادر أخرى.

الإصرار إلى حد الأغضاب:

وقد جاء عمر بن الخطاب إلى الرسول «صلى الله عليه وآله» بترجمة للتوراة، وجعل يتلوها على النبي «صلى الله عليه وآله»، ووجه النبي «صلى الله عليه وآله» يتمعر - أي يتقبض - وقال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «أمتهوكون أنتم؟! لقد جثتكم بها نقية بيضاء، والله، لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتبعني»^(١).

(١) للحديث ألفاظ مختلفة ولوه مصادر كثيرة، فراجع على سبيل المثال: المصنف للصناعي ج ١٠ ص ١١٣ وج ٦ ص ١١٢ وج ١١ ص ١١١ وتقيد العلم ص ٥٢ وفي هامشه عن مصادر أخرى وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٥٢ - ٥٣ وراجع ص ٥٠ والفاتق ج ٤ ص ١١٦ ومسنده أحمد ج ٣ ص ٣٨٧ - ٤٧٠ وج ٤ ص ٤٧١ وغريب الحديث ج ٤ ص ٤٨ - ٤٩ وج ٣ ص ٢٨ و ٢٩ والبداية والنهاية ج ٢ ص ١٣٣ وقال: تفرد به أحد وإسناده على شرط مسلم ولسان الميزان ج ٢ ص ٤٠٨ وكنز العمال ج ١ ص ٢٣٣ و ٢٣٤ عن عدة مصادر والبحار ج ٧٣ ص ٣٤٧ وج ٢ ص ٩٩ ط مؤسسة الوفاء، والدعوات للراوندي ص ١٧٠ وأسد الغابة ج ٣ ص ١٢٦ - ١٢٧ وج ١ ص ٢٣٥ والنهاية في اللغة ج ٥ ص ٢٨٢ و Mizan al-I'tidal ج ١ ص ٦٦٦ و Majmu' al-Zawaid ج ١ ص ١٨٢ و ١٧٤ و ١٧٣ و ستن الدارمي ج ١ ص ١١٥ و ١١٦ والمقدمة لابن خلدون ص ٤٣٦ والضعفاء الكبير ج ٢ ص ٢١ وصفة الصفة ج ١ ص ١٨٤ واليهود واليهودية ص ١٤ والسير الخلية ج ١ ص ٢٣٠ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٢٢٩ وراجع: كشف الأستار ج ١ ص ٧٩ وفتح الباري ج ١٣ ص ٢٨١ عن أحمد، وابن أبي شيبة، والبزار والإسرائيليات في كتب التفسير ص ٨٦ وأضواء على السنة المحمدية ص ١٦٢ والقصاص والذكرين ص ١٠ وأصول السرخسي ج ٢ ص ١٥٢.

وهكذا فعلت حفصة - حسبها يروى - مع رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وهكذا أيضاً كان موقفه «صلى الله عليه وآله» منها^(١).
ولم يكتف «صلى الله عليه وآله» بالقول وبالتعيظ على من يأخذ من أهل الكتاب، بل باشر إتلاف ما كتبوه عنهم بنفسه.

فقد روي أن عمر بن الخطاب جاء إلى النبي «صلى الله عليه وآله» بشيء كتبه عن أحد اليهود، فجعل «صلى الله عليه وآله» يتبعه رسماً رسماً، يمحوه بريقة، وهو يقول: «لا تتبعوا هؤلاء؛ فإنهم قد هوكلوا وتهوكلوا، حتى محا آخره حرفاً حرفاً»^(٢).

كل ذلك لم ينفع:

ولكن ما يؤسف له هو أنه رغم صراحة القرآن، ورغم جهود النبي «صلى الله عليه وآله» لمنع الناس من الأخذ من أهل الكتاب، فقد استمر كثيرون على الأخذ عنهم.
والتلذذ على أيدي من أظهر الإسلام منهم، كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى.

وقد شجعتهم السلطات على رواية أساطيرهم بأساليب وطرق مختلفة. كما سنرى.

(١) المصنف للصنعاني ج ١١ ص ١١٠ و ج ٦ ص ١١٣ و ١١٤.

(٢) حلية الأولياء ج ٥ ص ١٣٦ و كنز العمال ج ١ ص ٣٣٤.

عود على بدء:

وبعدما تقدم نقول:

إنهم حين منعوا الناس من السؤال عن معانٍ القرآن، ورواية حديث رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وكتابه، وواجهتهم مشكلة إيجاد البديل، ورأوا: أن الحل الأفضل هو توجيه الناس إلى ما عند أهل الكتاب، فإن ذلك ينسجم مع الخلفيات التي كانت لدى الكثيرين، ويدفع الآخرين للتعرف على ما عند هؤلاء الناس من عجائب وغرائب، ثم هو يخفف من حدة الضغوطات التي يتعرضون لها فيما يرتبط باهتمام الناس بالمعارف الدينية.

وتبقى مشكلة الفتوى، وهي مشكلة سهلة الحل، وقد وجدوا لها التدبير المناسب والمعقول بنظرهم، كما سنرى. أما كيف وجهوا الناس نحو علوم أهل الكتاب، فذلك هو الأمر المهم والحساس، الذي لا بد لنا هنا من الإشارة إلى بعض فصوله وشواهده، فنقول:

المرسوم العام:

لقد كان لا بد لهم بادئ ذي بدء من إعطاء رواية الإسرائييليات جوازاً شرعاً، مستنداً إلى النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، ليقبله الناس، ولزيادة حجة على من يريد أن يعارض، فكان أن أصدروا مرسوماً عاماً، منسوباً إلى رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» يقول: «حدثوا عنبني إسرائيل ولا حرج». كما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري (').

(١) راجع: صحيح البخاري ط سنة ١٣٠٩ هـ. ج ٢ ص ١٦٥ والمصنف للصناعي ج ٦ ص ١٠٩ و ١١٠ وج ١٠ ص ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ هوامشه والجامع الصحيح =

وبذلك يكونون قد سمحوا لأهل الكتاب بأن يشرعوا أسطيرهم، ويشيعوا أباطيلهم، وذلك بصورة شرعية، ورسمية، ولا يمكن الاعتراض عليها، لاسيما وأنهم قد دعموا ذلك بمزاعم أخرى من قبيل ما زعموه من أن النبي «صلى الله عليه وآله» كان يجذبهم عن بنى إسرائيل عامة ليلة، حتى يصبح^(١).

وقوفهم: إنه «صلى الله عليه وآله» قد أمر عبد الله بن سلام بقراءة القرآن والتوراة، هذا ليلة، وهذا ليلة^(٢).

= ج ٥ ص ٤٠ وسنن أبي داود ج ٣ ص ٣٢٢ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٣٦ ومستند
أحمد ج ٣ ص ٤٦ و ١٣٦ و ٥٦ وج ٢ ص ٢١٤ و ١٥٩ و ٢٠٢ و ٤٧٤ و ٥٠٢
ومشكل الآثار ج ١ ص ٤٠ و ٤١ وذكر أخبار أصحابهان ج ١ ص ١٤٩ وكشف
الأستار عن مستند البزار ج ١ ص ١٠٩ والأسرار المرفوعة ص ٩ والمجروحون ج ١
ص ٦ وجمع الزوائد ج ١ ص ١٥١ والممعجم الصغير ج ١ ص ١٦٦ وكنز العمال
ج ١٠ ص ١٢٩ و ١٣٥ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦
والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٥
وتفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٤ و ٢٢١ والبداية والنهاية ج ١ ص ٦ وج ٢
ص ١٣٢ و ١٣٣ وتقيد العلم ص ٣٠ و ٣١ و ٣٤ وشرف أصحاب الحديث
ص ١٤٥.

(١) راجع: سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٢٢ وجمع الزوائد ج ١ ص ١٩١ وج ٨ ص ٢٦٤
ومشكل الآثار ج ١ ص ٤١ ومستند أحمد ج ٤ ص ٤٤٤ و ٤٣٧ والبداية
والنهاية ج ٢ ص ١٣٢ و ١٣٣ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٢٣٨ و ٣٤٥ عن أبي
داود وابن خزيمة، وأحد، والطبراني، والهيثمي.

(٢) راجع: ذكر أخبار أصحابهان ج ١ ص ٨٤

أصل الحديث:

والظاهر هو أن حديث: حدثوا عنبني إسرائيل ولا حرج، ليس كذلك، بل هو - فيها نظر - تحريف للكلمة المأثورة عن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه»: حدثـوا عـني ولا حرجـ، ومن كذب عـلـيـ مـتـعـمـداـ فـلـيـتـبـوـاـ مـقـعـدـهـ منـ النـارـ. حـسـبـاـ رـوـاهـ أـبـوـ هـرـيـرـةـ!!ـ وـأـبـوـ سـعـيدـ الـخـدـرـيـ،ـ وـأـنـسـ..ـ(١ـ).

والأولان بالإضافة إلى ابن عمرو بن العاص هم الذين ينسب إليهم ذلك الحديث المحرف.

إلا أن يكون المراد من الحديث: حدثـوا بـهاـ حـدـثـكـمـ بـهـ مـنـ مـخـازـيـ وـأـنـحـرـافـاتـ بـنـيـ إـسـرـائـيلـ وـلـاـ حـرـجـ،ـ وـيـكـونـ هـؤـلـاءـ النـاسـ قـدـ أـسـأـوـاـ فـهـمـ هـذـاـ حـدـيـثـ،ـ وـاسـتـفـادـوـاـ مـنـهـ لـتـفـيـذـ سـيـاسـاتـهـمـ وـمـأـرـبـهـمـ.

خطوة أخرى على الطريق:

وبعد هذا التمهيد، فقد كان من الطبيعي أن تتوقع منهم التقدم خطوة أخرى باتجاه إعطاء امتيازات لأهل الكتاب، فقد سمح الخليفة الثاني لكتاب الأنباء بأن يقرأ التوراة آناء الليل والنهار^(٢).

(١) كنز العمال ج ١٠ ص ١٢٨ و ١٣٥ و ١٣٦ عن أحد و مسلم، وأبي داود، و ابن عساكر، و صحيح مسلم ج ٨ ص ٢٢٩ والمصنف للصناعي ج ١١ ص ٢٦٠ و تقييد العلم ص ٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٧٨.

(٢) راجع: غريب الحديث ج ٤ ص ٢٦٢ و جامع بيان العلم ج ٢ ص ٥٣ و الفصل في الملل والأهواء والنحل ج ١ ص ٢١٧ والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص ٩٦ و الفائق للزمخشري ج ٢ ص ٢٣٦.

افتراض لا يجدي:

ونريد أن نفترض مسبقاً، وقبل الدخول في تفاصيل القضايا:

أن حديث: «حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج»، قد قاله رسول الله «صلى الله عليه وآلها» حقيقة، وبلا ريب.

ولكن هذا الافتراض لا يجدي، ولا يثبت به الرخصة بالأخذ عن أهل الكتاب، والركون إليهم، ورواية أباطيلهم، وأساطيرهم.

إذ إن هذا التعبير إنما يفيد جواز نقل ما وصل إليهم من أخبار بنى إسرائيل الثابتة والمعلوم صحتها، مما أخبرهم الله ونبيه به.

حيث كانوا يتوهمنون عدم جواز روایتها وتداوّلها، فورد الترخيص لهم بذلك. لا أن يأخذوا عن علماء أهل الكتاب ما يصدرونه لهم من غث وسمين، وصحيح وسقيم.

شيوخ الأخذ عن أهل الكتاب:

ومهما يكن من أمر، فإن الناس كانوا يأخذون من كعب الأحبار، الذي كان يحدّثهم عن الكتب الإسرائيلية^(١) وعن وهب بن منبه، وعبد الله بن سلام، وغيرهم من علماء وأحبار أهل الكتاب، الذين أظهروا الإسلام. قال الكتاني: «وأخذ كثير من عليمة الصحابة عن كعب الخبر معروف»^(٢).

(١) راجع: سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ٤٨٩ والبداية والنهاية ج ١ ص ١٨.

(٢) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٢٧.

ولكي لا نكون قد أهملنا الإشارة إلى بعض هؤلاء الذين أخذوا عن أهل الكتاب، فإننا نكتفي بتقديم نموذج بسيط جداً من أسماء هؤلاء، مع إلحاح في الهمامش إلى نموذج من المصادر أيضاً، التي نجد فيها ما يؤيدأخذ من ذكرنا أسماءهم عن علماء اليهود والنصارى.

فراجع ما يؤثر في هذا المجال عن: أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، وعمر بن الخطاب، وابنه عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعطاء بن يسار، وعوف بن مالك، وسعيد بن المسيب، وزرارة بن أوفى، وروح بن زباغ، وعطاء بن يزيد، وشهر بن حوشب، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن مغفل، وعبد الله بن الحرش، وأنس، وعبد الله بن حنظلة، وأبي الدرداء، ومقاتل بن سليمان، بل لقد نسب ذلك إلى ابن عباس أيضاً^(١).

(١) راجع في ذلك كلاً أو بعضاً: الإسرائييليات وأثرها في كتب التفسير ص ١١٠ و ١١٧ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٢٦ و ١٥٤ و ١٦٨ و فجر الإسلام ص ٢٠١ و ٢٠٣ وأصوات على السنة المحمدية ص ١١٠ و ١٢٥ - ١٢٦ و ١٧٢ و ١٧٣ و دائرة المعارف الإسلامية ج ١ ص ٢٠ وج ١١ ص ٥٨٢ - ٥٨٣ و تفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ١٧ و تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٤٣٩ وج ١ ص ٥١١ - ٥١٢ و جامع البيان ج ١٠ و مجلة النار، الجزء الأول، المجلد ٢٦ ص ٦١٥ و ٧٨٣، والموطأ (مطبوع مع تنوير الحوالك) ج ١ ص ١٣١ - ١٣٢ و منحة المعبود ج ١ ص ١٤٠ والزهد والرقائق ص ٤٣٤ و ٥٣٤ و رباع الأبرار ج ١ ص ٥٥٩ والسيرة الخلبية ج ١ ص ٢١٧ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٣٢٦ و ٣٢٧ و اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحديث) ص ١٩٦ وميزان الاعتدال ج ٤ ص ١٧٣ ترجمة مقاتل.

هذا إلى جانب عشرات بل مئات آخرين، فراجع تراجم علماء أهل الكتاب، وانظر من روى عنهم ليتضح لك ذلك بصورة جلية^(١).

الإرجاعات الصريحة:

وقد كان بعض الصحابة المتأثرون بأهل الكتاب يوصون بأخذ العلم عنهم. فقد روي: أنه حينما حضرت معاذًا الوفاة أو صاهم: أن يتlossenوا العلم عند أربعة وهم: سليمان، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وعبد الله بن سلام، الذي كان يهودياً فأسلم^(٢).

وأوضح من ذلك وأصرح: ما روي من أن رجلاً سأله ابن عمر عن مسألة، وعنده رجل من اليهود، يقال له: يوسف، فقال: سل يوسف، فإن الله يقول: «فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»^(٣).

زاملتا عبد الله بن عمرو بن العاص:

وفي سياق الحديث عن الأخذ عن أهل الكتاب بعد أن ترخص الناس بذلك، وبدأ أخبارهم وعلماؤهم في نشر أساطيرهم بجد ونشاط، نلاحظ: أن بعض الصحابة يكاد يكون متخصصاً في النقل عنهم، وفي نشر أباطيلهم وأساطيرهم.

(١) راجع تراجمهم في تهذيب التهذيب للعسقلاني، وسير أعلام النبلاء للذهبي، وميزان الاعتadal، ولسان الميزان، وتهذيب الكمال، وغير ذلك.

(٢) راجع: التراييib الإداري ج ٢ ص ٣٢٦ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٢٠٥ . والإيضاح ص ٤٥٦.

(٣) الآية ٤٣ من سورة النحل.

فها نحن نجد: أن كل من يتحدث عن عبد الله بن عمرو بن العاص لا بد أن يضع في حسابه: أن يذكر الزاملتين اللتين يدعى ابن عمرو: أنه قد وجدهما في حرب اليرموك ملوءتين كتاباً من علوم أهل الكتاب، فكان يحدث عنها بأشياء كثيرة من الإسرائيлик.^(١)

وقد قرر بعض المؤلفين^(٢): أن ابن عمرو إنما اعتمد في الرخصة بذلك على ذلك المرسوم العام، الذي أشرنا إليه فيما سبق، وهو: حدثوا عنبني إسرائيل ولا حرج.

مع أنه قد تقدم: أن الحديث - لو صحي - فالملتصق به رواية الحديث الثابت صحته، والمأخوذ من النبي «صلى الله عليه وآله»، لا من علماءبني إسرائيل. بالإضافة إلى احتمال آخر ذكرناه هناك.

لماذا كثرة تلامذة كعب الأحبار:

إن من يراجع كتب تراجم الصحابة والتابعين يجد الكثير من الروايات رواها رواتها عن خصوص كعب الأحبار، ولو بالواسطة، الأمر الذي يشير إلى كثرة تلامذة هذا الرجل، وشدة اهتمام فريق من الناس بالأخذ عنه. ولعل سبب ذلك، هو تلك الثقة الكبيرة التي أولاه إياها الخليفة الثاني، عمر بن الخطاب، كما يعلم من مراجعة كتب الحديث والتاريخ والتراجم.

(١) راجع: البداية والنهاية ج ١ ص ٢٤ وتفسير القرآن العظيم ج ٣ ص ١٠٢ عن مسند أحمد، وعن فتح الباري. وتذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٤٢ والإسرائيлик وأثرها في كتب التفسير ص ١١١ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٥٣ و ٢٠٧ و ٩١ و ٩٢.

(٢) الإسرائيлик وأثرها في كتب التفسير ص ١١١ و ١٥٣. وراجع: ص ٩١ و ٩٢.

وقد قررده الخليفة أكثر من مرة، ومن ذلك أنه حينما تزلف له كعب بما راق له، قال: «وَمِنْ قَوْمٍ مُّوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْذُونَ بِالْحُكْمِ وَيَهْبِطُونَ هُنَّا»^(١). ثم جاء معاوية بن أبي سفيان ليظهر المزيد من الاهتمام بكعب، وليمتحنه المزيد من الأوسمة، وكلماته فيه وتقريراته له معروفة ومشهورة^(٢). هذا بالإضافة إلى تأثير ذلك المرسوم العام في ترغيب الناس بما عند أهل الكتاب، حسبها تقدم.

أبو هريرة يروي عن كعب:

وقد أفاد كعب من هذه التقريرات، واستخدمها في جلب المزيد من التلامذة إلى حظيرته، وبدأ ينشر على تلامذته ما شاءت له قريحته، ودعنته إليه أهدافه. وترخص الناس في الرواية عنه، حتى كان أبو هريرة يروي عن كعب، كما يروي عن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وقد روى حديثاً في خلق السهوات والأرض حكموا عليه بأن أبو هريرة إنها تلقاه عن كعب^(٤). ويقول بشير بن سعد - كما روي عنه - : اتقوا الله وتخفظوا من الحديث، فوالله، لقد رأينا نجالس أبو هريرة، فيحدث عن رسول الله، ويجدثنا عن كعب، ثم يقوم فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن

(١) الآية ١٥٩ من سورة الأعراف.

(٢) لباب الآداب ص ٢٣٤.

(٣) راجع على سبيل المثال: الإصابة، والتراث الإدارية ج ٢ ص ٤٢٦ عن الجاسوس ص ٥٠٢.

(٤) راجع: البداية والنهاية ج ١ ص ١٧.

كعب، ويجعل حديث كعب عن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»^(١). فترى: أن أبا هريرة يجعل حديثه عن كعب، إلى جانب حديثه عن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ». ولا يجد غضاضة في أن يحدث في مجالسه عنهما معاً!!

وهذا ربما يكون السبب في صدور الإجازة له بالتحديث بعد أن كان منوعاً من ذلك.

كعب الأحبار حكمًا:

وسرعان ما أصبح كعب الأحبار شخصية مرموقة، يحتمل إليها حتى خليفة المسلمين، ليجد عندها الجواب الكافي والشافعي، والحكم العادل والفالصل.

فقد روى المفسرون: أن خلافاً وقع بين معاوية وابن عباس في قراءة جملة: «عين حنة». كما يقول ابن عباس. أو: «حامية» كما يقول معاوية: فاتفقا على تحكيم كعب الأحبار؛ فسألاه: كيف تجد الشمس في التوراة؟! فقال: في طينة سوداء.

فوافق جوابه كلام ابن عباس^(٢).

(١) راجع: البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٩ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٦ وفي هامشه عن تاريخ ابن عساكر ج ١٩ ص ١٢١ والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير.

(٢) راجع: تفسير القرآن العظيم ج ٣ ص ١٠٢ وراجع: الدر المثوض ج ٤ ص ٢٤٨ عن عبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وابن جرير، وابن أبي حاتم.

ولا ندري كيف صار كلام كعب دليلاً على صحة الآية القرآنية بهذا النحو أو بذلك؟.

ومن الذي قال: إن كعب الأحبار لم يكن مسبوق الذهن بالآية القرآنية، فجاء بنص ينسجم معها حذراً من المواجهة مع صحابة رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» لو أنه جاء بها يخالف القرآن.

ويلاحظ: أن معاوية - كما ذكرته رواية في الدر المثمر - قد أرسل أولاً إلى عبد الله بن عمرو بن العاص، فوافق معاوية. ثم سُأله كعب الأحبار، فأجابه بما وافق ابن عباس^(١):

وفي نص آخر: أن المخالفة كانت بين ابن عباس، وعمرو بن العاص^(٢).

مع أن ابن عمرو يأخذ من كتب أهل الكتاب، كما كان يأخذ كعب.

بردة كعب:

وقد بلغ مقام كعب عند معاوية مبلغاً عظيماً، جعله يصر عليه هو شخصياً بأن يتولى مهمة القصص، كما أسلفنا.

بل لقد صار هذا الرجل من مواضع البركة لهم، حتى ليقول الكتани: «تغالي معاوية في بردة كعب معروف»^(٣).

(١) راجع: الدر المثمر ج ٤ ص ٢٤٨ عن عبد الرزاق وسعيد بن منصور، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم.

(٢) الدر المثمر ج ٤ ص ٢٤٨ عن سعيد بن منصور وابن المنذر.

(٣) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٤٤٦.

رشوات كعب:

وقد كان كعب يعرف كيف يهيمن على عقول الناس، وينال ثقتهم، ويكتسب تأييدهم.

وكان أيضاً من أعرف الناس بمقاييس قلوبهم، وكيف؟ ومتى؟ وبأية صورة يوزع الرشاوى على أتباعه، والمعجبين به، ليحفظن بولائهم، وحبهم، وثقتهن إلى أبعد مدى.

وقد تحدثنا عن بعض من ذلك فيما سبق، حين الحديث عن كيد وتهويلات أهل الكتاب.

ونشير هنا إلى بعض آخر من ذلك أيضاً، فنقول:

الف: كعب وخلافة علي عليهما السلام :

لقد كان كعب الأحبار على علم بالتوجهات العامة لسياسات الحكم تجاه علي «عليه السلام» وأهل بيته، ولم يكن ليخفى عليه: أن ثمة خطة لإبعادهم عن الخلافة وإبعادها عنهم بمختلف الأساليب.

وعلى هذا الأساس نلاحظ: أنه حين استشار عمر كعباً في أمر الخلافة، وطرح له أسماء المرشحين لها، فلما انتهى إلى اسم علي «عليه السلام» نرى كعباً يرفض أن يكون علي «عليه السلام» نصيب فيها، بشدة وقوه^(١).

وما ذلك إلا لأنه كان على علم بالسياسات الخفية في هذا الاتجاه، وكان يعلم أيضاً أن رفضه هذا كان يرود للخليفة، وينسجم مع تطلعاته

وتدبراته، وطموحاته المستقبلية.

ب: لقب الفاروق:

وبالنسبة لعمر نفسه، فإننا نجد أهل الكتاب يتزلعون له بطريقة أخرى أيضاً، وذلك حينما منحوه لقب «الفاروق» الذي كان يعجبه ويروق له. يقول النص التاريخي: «بلغنا: أن أهل الكتاب أول من قال لعمر: «الفاروق».

وكان المسلمون يأثرون ذلك من قوتهم.

ولم يبلغنا: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» ذكر من ذلك شيئاً^(١). وربما يظهر من رواية الطبرى: أن الذى سماه بذلك هو كعب الأحبار نفسه^(٢).

و واضح: أن منح هذا اللقب لل الخليفة قد يكون رشوة، وقد يكون مكافأة له على إفサاحه المجال لأهل الكتاب لنشر ترهاشم وأباطيلهم في المسلمين بعد أن حرم المسلمون من حديث نبئهم رواية وكتابة، ومن قرآنهم أيضاً، حسباً المحننا إليه.

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ قسم ١ ص ١٩٣ وتاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ٣٠ والبداية والنهاية ج ٧ ص ١٣٣ وتاريخ الأمم والملوك ط الاستقامة ج ٣ ص ٢٦٧ حوادث سنة ٢٣ وراجع: ذيل المذيل (مطبوع في آخر تاريخ الطبرى).

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٢٦٧.

ج: كعب يقرض أبي هريرة:

وما يدخل في هذا السياق ما قاله كعب الأحبار، وهو يفترض أبا هريرة: «ما رأيت أحداً لم يقرأ التوراة أعلم بما فيها من أبي هريرة»^(١). ولا ندري من أين حصل أبو هريرة على علوم التوراة، وكيف عرف ما فيها دون أن يقرأها.

وهل يمكن أن يوجد شخص غير هذا الرجل يستطيع أن ينال علم شيء دون أن يطلع عليه، ويعرف ما فيه؟!

د: محاولة رشوة ابن عباس:

قالوا: كان ابن عباس يقرأ: «في عين حمئة» فقال كعب: ما سمعت أحداً يقرأها كما هي في كتاب الله غير ابن عباس؛ فإننا نجدها في التوراة: في حمئة سوداء^(٢).

وقد تقدم ما يدل على أن عبد الله بن عمرو بن العاص قد ذكر: أنه يوجد في التوراة نص آخر مختلف عما ذكره كعب الأحبار، فراجع ما ذكرناه تحت عنوان: «كعب الأحبار حكماً».

ومهما يكن من أمر فإننا نقول: إن كعباً يريد بكلامه هذا مع ابن عباس: أن يرمي عصفورين بحجر واحد.

فهو من جهة يقدم رشوة إلى ابن عباس، ليكتسب حبه وثقته، وإعجابه

(١) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٢٨ وتذكرة الحفاظ للذهبي ج ١ ص ٣٦ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٠ والستة قبل التدوين ص ٤٣٣ عن الإصابة ج ٧ ص ٢٠٥.

(٢) الدر المثور ج ٤ ص ٢٤٨ عن سعيد بن منصور، وابن المنذر وابن أبي حاتم.

برجل عنده علم التوراة.

ومن جهة ثانية يكون قد كرس في أذهان الناس: أن هذه التوراة التي بين أيديهم هي الكتاب المنزّل على موسى، وليس معرفة، كما يزعمون، وعلى هذا الأساس، فلا بد من تعظيمها، والاستفادة مما فيها من علوم، و المعارف.

هـ: كعب يقرض ابن عمرو بن العاص:

وأما عن تقريرات كعب لعبد الله بن عمرو بن العاص، فقد روي عن عبد الله بن السلماني قوله: «التقى كعب الأحبار، وعبد الله بن عمرو.

فقال كعب: أتَطَيِّرُ؟!

قال: نعم.

قال: فما تقول؟!

قال: أقول: اللهم لا طير إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا رب غيرك، ولا حول ولا قوّة إلا بك.

فقال: أنت أفقه العرب؛ إنها مكتوبة في التوراة كما قلت^(١).

وحسينا ما ذكرناه، فإن المقصود هو الإلماح والإشارة لا الاستقصاء.

سحرةبني إسرائيل يركزون على التوراة:

وإذا رجعنا إلى كتب التاريخ والحديث فسوف نجد:

أن علماء أهل الكتاب كانوا يمارسون على الناس طريقة الإرهاب

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٤ ص ٢٦٨ ط صادر.

الفكري، حيث يظهرون لهم: أنهم يعرفون كل شيء، لأن التوراة مكتوب فيها كل شيء، حتى الأرض شبراً شبراً.

قال كعب الأحبار لقيس بن خرشة لاعتراضه عليه، حين أخبره بما يجري على أرض صفين: «ما من الأرض شبر إلا مكتوب في التوراة، الذي أنزل الله على موسى، ما يكون عليه، وما يخرج منه إلى يوم القيمة»^(١). وفي نص آخر قال: «ما من شيء إلا وهو مكتوب في التوراة»^(٢). ونقول:

إن التوراة التي تحوي كل هذه التفاصيل لا بد أن تكون مئات بلآلاف المجلدات.

ولو صح أن توراة موسى كان فيها كل ذلك، فمن الذي يضمن أن تكون التوراة الحاضرة هي نفس تلك؟

ونحن نرى: أنها تفقد كل ذلك الذي يدعون أنه يوجد فيها. ومهما يكن من أمر، فقد أنسد الخطيئة بيتاً من الشعر، فادعى كعب الأحبار فوراً: أنه مكتوب في التوراة.^(٣).

ودعوى كعب وجود كثير مما يتفق أمامه: أنه مذكور في التوراة بهدف كسب ثقة الناس بعلمه وبمعارفه، ورفع شأن التوراة في أعينهم، كثير لا

(١) دلائل النبوة للبيهقي ج ٦ ص ٤٧٦ والدر المثور للسيوطى ج ٣ ص ١٢٥ عنه وعن الطبراني.

(٢) بحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٨٢ عن أضواء على السنة المحمدية ص ١٤٠.

(٣) المحاسن والمساوئ ج ١ ص ١٩٩.

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ ج ١
مجال لتبعله هنا^(١).

تعظيم وتقديس التوراة:

ومن أسلابهم التي ترمي إلى جعل الناس يقدسون توراتهم المحرفة
التي يتداولونها، ما زعموه من أن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» قد قام
للتوراة^(٢).

ثم جاء الحكم بحرمة مس التوراة والإنجيل للجنب^(٣).

وكان أبو الجلد الجوني يقرأ القرآن كل سبعة، ويختم التوراة في ستة أيام
نظراً؛ فإذا كان يوم ختمها حشد إلى ذلك ناساً.

وكان يقول: كان يقال: تنزل عند ختمها الرحمة^(٤).

كما أن وهب بن منبه قد أجاز النظر في التوراة وكتابتها^(٥).

وكانوا يستشهدون بعض القضايا التاريخية بأنها قد وردت في التوراة،

(١) راجع على سبيل المثال: تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ٢٤٦ وبهجة المجالس ج ١ ص ٣٦٨. والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير والحديث ص ٩٥ عن مسنـد أحد.

(٢) راجع: التراتـيب الإدارـية ج ٢ ص ٢٣٠ عن شـرح المـنهـاج لـابـن حـجرـ المـيشـميـ وـغـيرـهـ.

(٣) التراتـيب الإدارـية ج ٢ ص ٢٣١.

(٤) الطبقـاتـ الـكـبـرـىـ لـابـنـ سـعـدـ جـ ٧ـ صـ ١٦١ـ وـالتـرـاتـيبـ الإـادـارـيـةـ جـ ٢ـ صـ ٢٢٨ـ - ٢٢٩ـ.

(٥) التراتـيبـ الإـادـارـيـةـ جـ ٢ـ صـ ٢٨٨ـ عنـ اـبـنـ حـجـرـ.

ومن أمثلة ذلك: أن ابن دحية قد كذب الرواية التي تقول:
إن هارون مدفون في أحد؛ لأنه قدم هو وأخوه موسى إلى الحج أو
العمرة، فهات هناك، فواراه أخيه موسى فيه.

قال ابن دحية: «هذا باطل بيقين، وإن نص التوراة: أنه دفن بجبل من
جبال بعض مدن الشام»^(١).

إصرار مسلمة أهل الكتاب على العمل بالتوراة:

وتشير النصوص التي بين أيدينا: «إلى أن الذين أسلموا من أهل الكتاب قد استمروا على تعظيم توراتهم وعلى العمل ببعض ما فيها - كما ذكره المفسرون لآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَافَةً﴾^(٢)»^(٣).

وقد روي: أن عبد الله بن سلام، وثعلبة، وابن يامين، وأسد، وأسيد بنى كعب، وسعيد بن عمرو، وقيس بن زيد، وكلهم من اليهود جاؤوا إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فقالوا:

يا رسول الله، يوم السبت كنا نعظمه، فدعنا فلننسب فيه، وإن التوراة كتاب الله، فدعنا فلننقم بها بالليل.

فنزلت الآية^(٤): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَافَةً﴾.

وفي نص آخر: «أن ابن سلام وغيره من أسلم من اليهود استمروا على

(١) السيرة الخلبية ج ٢ ص ٢١٦.

(٢) الآية ٢٠٨ من سورة البقرة.

(٣) الدر المثور ج ١ ص ٢٤١ عن ابن أبي حاتم.

(٤) الدر المثور ج ١ ص ٢٤١ عن ابن جرير.

تعظيم السبت، وكرامة أكل لحم الإبل، وشرب لبنها؛ فأنكر ذلك عليهم المسلمين.

فقالوا: «إن التوراة كتاب الله، فنعمل به أيضاً، فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْنَاكُمْ الْحُكْمَ فَإِذَا مَا فَرَأَوْا مِنَ الْآيَاتِ أَذْهَلُوهُمْ كُفَّارُهُمْ﴾^(١).

ونقدم: أن الخليفة الثاني قد سمح لكتاب الأحبار بأن يقرأ التوراة آناء الليل وأطراف النهار.

(١) الآية ٢٠٨ من سورة البقرة.

(٢) السيرة الخلبية ج ٢ ص ١١٥.

الفصل الرابع:

القصاصون يثقفون الناس رسمياً

ویا ما ای ملحقاً

لیس نیز ملتنا ز هفتی ن مهدلحقاً

القصص الحق:

إنه لا ريب في أن القصص حينما يكون حقاً، وفي خدمة الحق، ووسيلة لتوعية الناس، وتعريفهم بواجباتهم، فإنه يكون حينئذ محبوباً ومطلوباً لله تعالى، وقد قال عز من قائل:

«إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ»^(١).

وحيثما طلب الصحابة من النبي «صلى الله عليه وآله» أن يقص عليهم، نزل قوله تعالى:

«نَخْنُ نَقْصُ عَلَيْكَ أَخْسَنَ الْقَصَصِ إِبَّا أُوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنُ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَّا أَغَافَلْيْنَ»^(٢).

وروي أن سعد الإسکاف قال لأبي جعفر: إني أجلس فأقص؛ وأذكر حكم وفضلكم!

(١) الآية ٦٢ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٣ من سورة يوسف.

وراجع: جامع البيان ج ١٢ ص ٩٠ والدر المثور ج ٤ ص ٣ والجامع لأحكام القرآن ج ٩ ص ١١٨ وراجع ج ١٥ ص ٢٤٨.

قال: وددت أن على كل ثلاثين ذراعاً قاصاً مثلك^(١).

وكان أبان بن تغلب «قاص الشيعة»^(٢).

وكان عدي بن ثابت الكوف المتوفي سنة ١١٦ هـ. إمام مسجد الشيعة
وقادهم^(٣).

هذا هو رأي الإسلام، وصريح القرآن، ونهج أهل بيته، ومعدن
الرسالة و موقفهم.

ولكن الأمر بالنسبة لسياسات الآخرين وأهدافهم من هذا الأمر، لم
يكن بهذه البساطة، بل هو مختلف تماماً مع هذا الذي ذكرناه بصورة حقيقة
وأساسية، ولتوسيع ذلك نقول:

الطريقة الذكية:

سبق أن قلنا: إنه قد كان لا بد للحكم من إشغال العامة، وملء الفراغ
الروحي والنفسي الذي نشأ عن إبعاد العلماء الحقيقيين عن التعاطي مع
الناس، وتفيقهم وتربيتهم.

وبعد أن استقر الرأي على إعطاء دور رائد لأهل الكتاب في هذا

(١) راجع: اختيار معرفة الرجال ص ٢١٤ - ٢١٥ وجامع الرواية ج ١ ص ٣٥٣
وتنقيح المقال ج ٢ ص ١٢ ومتنه المقال ص ١٤٤.

وراجع: نقد الرجال ص ١٤٨ وقاموس الرجال ج ٤ ص ٣٢٤ ومعجم رجال الحديث
ج ٨ ص ٦٨ - ٦٩.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٣٦.

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث سنة ١٠٠ - ١٢٠ هـ) ص ٤١٨ و ٤١٩.

المجال، فقد اتجه الحكم نحو استحداث طريقة جديدة، من شأنها أن تشغل الناس، وتملاً فراغهم، وتوجد حالة من الطمأنينة لديهم، مع ما تقدمه لهم من لذة موهومة، ولكنها محببة.

مع الاطمئنان إلى أن هذه الطريقة لا تؤدي إلى إخراج الحكم في شيء، بطرح أي من الأمور الحساسة، التي لا يريدون التعرض لها، أو المساس بها. وهذه الطريقة هي السماح بالقصص لسلمة أهل الكتاب، من الأخبار والرهبان، حيث ينشرون في الناس ما شاؤوا من أساطير وترهات، ويذهبون بأوهام الناس وخيالاتهم في آفاق الخواء والهباء، ثم يقذفون بها في أقبية الأحلام الصفيقة، أو في أغوار النسيان العميق والسحيقة.

وأهل الكتاب هم أجدر وأبرع من تصدى لهذا الأمر، وأولى من حقق الغاية المنشودة؛ لأن العرب كانوا إلى عهد قريب يحترمونهم، ويثقون بهم ويعلمهم، ولم يتسن للإسلام - رغم ما قام به من جهود - أن يتزع هذه النظرة التي لا تستند إلى أساس موضوعي من النقوس المريضة أو الضعيفة.

وقد قام أصحاب أهل الكتاب بالمهمة التي أوكلت إليهم خير قيام، وحققوا كل أهداف الحكم والحاكمين، وأهدافاً أخرى كانوا هم أنفسهم يسعون إليها، ويعملون ليل نهار في سبيل الوصول والحصول عليها.

وإذا كانوا في السابق يعملون في السر والخلفاء، فها هم اليوم يمارسون نشاطهم جهراً وبطلب من الحكم القائم بالذات.

اعطاء الشرعية:

وقد مارسوا نشاطهم ودورهم هذا في ظل قرار رسمي حكومي، يقضي باحتلال أهل الكتاب للمساجد، وأوها مسجد الرسول الأعظم

«صلى الله عليه وآلـه» في المدينة^(١)، ليشغلوا الناس بما يقصـونه عليهم من حكايا بني إسرائيل، وأي شيء آخر يروق لهم، ويخدم الأهداف التي يعملون من أجلها وفي سبيلها.

وكان قيم الداري، الذي هو في نظر عمر بن الخطاب خير أهل المدينة^(٢) قد طلب من الخليفة الثاني أن يقصـ، فسمح له، فكان يقصـ في مسجد رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» كل جمعـة، فاستزاده يومـاً آخر فزادـه. فلما تولـ عثمان زاده يومـاً آخر أيضاً^(٣).

(١) إنـا لـ مفارقة عجـيبة في التناقض بين سلوكـ النبي «صلـى الله عـلـيه وآلـه» وبين سلوكـ من يـدعـون خـلافـته، فالـنبي الـذـي سـعـى لـطرـدـ اليـهـودـ منـ الجـزـيرـةـ العـرـبـيةـ، إـذـ بـهـمـ بـعـدـ وـفـاتـهـ «صلـى الله عـلـيه وآلـه» يـحتـلـونـ مـكـانـهـ بـدـعـوـةـ مـنـ الـحـكـامـ الـذـينـ يـحـكـمـونـ باـسـمـ النـبـيـ «صلـى الله عـلـيه وآلـه».

(٢) الإصابة ج ١ ص ٢١٥.

(٣) راجـعـ المـصنـفـ للـصـنـاعـيـ جـ ٣ـ صـ ٢١٩ـ وـتـارـيـخـ الـمـديـنـةـ لـابـنـ شـبـةـ جـ ١ـ صـ ١١ـ وـ ١٢ـ وـرـاجـعـ صـ ١٠ـ وـ ١٥ـ وـسـيرـ أـعـلامـ الـبـلـاءـ جـ ٢ـ صـ ٤٤٦ـ وـتـهـذـيبـ تـارـيـخـ دـمـشـقـ جـ ٣ـ صـ ٣٦٠ـ وـرـاجـعـ الـخـطـطـ لـالـمـقـرـيـزـيـ جـ ٢ـ صـ ٢٥٣ـ.

وحـولـ أـنـ عـمـرـ قـدـ أـمـرـ تـعـيـيـاـ الـدارـيـ بـأـنـ يـقصـ، وـأـنـ أـوـلـ مـنـ قـصـ رـاجـعـ: الـزـهـدـ وـالـرـاقـاقـ صـ ٥٠٨ـ وـصـفـةـ الصـفـوةـ جـ ١ـ صـ ٧٣٧ـ وـأـسـدـ الغـابـةـ جـ ١ـ صـ ٢١٥ـ وـتـهـذـيبـ الـأـسـاءـ جـ ١ـ صـ ١٣٨ـ وـمـسـنـدـ أـحـدـ جـ ٣ـ صـ ٤٤٩ـ وـجـمـعـ الزـوـانـدـ جـ ١ـ صـ ١٩٠ـ وـالـإـصـابـةـ جـ ١ـ صـ ١٨٣ـ وـ ١٨٤ـ وـ ١٨٦ـ وـالـفـصـلـ فـيـ تـارـيـخـ الـعـربـ قـبـلـ الـإـسـلـامـ جـ ٨ـ صـ ٣٧٩ـ وـ ٣٧٨ـ، وـفـيـ: أـنـ تـعـلـمـ ذـلـكـ مـنـ الـيـهـودـ وـالـنـصـارـىـ، وـأـرـجـعـ فـيـ الـهـامـشـ إـلـىـ طـبـقـاتـ اـبـنـ سـعـدـ جـ ١ـ صـ ٧٥ـ.

وـرـاجـعـ: الـإـسـرـائـيلـيـاتـ وـأـثـرـهـاـ فـيـ كـتـبـ التـفـسـيرـ صـ ١٦١ـ وـكـتـزـ الـعـيـالـ جـ ١٠ـ صـ ١٧١ـ

وكان عمر بن الخطاب يجلس إليه بنفسه، ويستمع إلى قصصه^(١).

ويقول البعض: إن تميأاً إنما أخذ ذلك من اليهود والنصارى^(٢) مع أن تميأاً كان في بادئ الأمر نصرانياً!!

وقيل: إن أول من قص هو عبيد بن عمير. وذلك على عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب^(٣).

وكان معاوية إذا صل到 الفجر يجلس إلى القاص، حتى يفرغ من قصصه^(٤).

كما أن عمر بن عبد العزيز كان يجلس ويستمع إلى القصاص^(٥).

وكان محمد بن قيس قاصاً لعمر بن عبد العزيز بالمدينة^(٦).

= ١٧٢ عن المروزي في العلم وعن أبي نعيم، وعن العسكري في المواعظ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٣٨ والقصاص والمذكرين ص ٢٠ و ٢٩ و ٢١ وعن الضوء الساري للمقريري ص ١٢٩ و مختصر تاريخ دمشق ج ٥ ص ٣٢١.

(١) راجع: الزهد والرقائق ص ٥٠٨ والقصاص والمذكرين ص ٢٩.

(٢) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ج ٨ ص ٣٧٨ و ٣٧٩.

(٣) راجع: سائر المصادر المتقدمة، وتاريخ المدينة لابن شبة ج ١ ص ١٣ وكتن العمال ج ١٠ ص ١٧١ عن ابن سعد، وعن العسكري في المواعظ، والقصاص والمذكرين ص ٢٢.

(٤) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٤٨ عن مروج الذهب ج ٢ ص ٥٢.

(٥) القصاص والمذكرين ص ٣٣.

(٦) راجع: الجرح والتعديل ج ٨ ص ٦٣ والتاريخ الكبير ج ١ ص ٢١٢ وتاريخ ابن معين ص ١٦٦ وراجع: الحوادث والبدع ص ١٠٣ عن المدونة الكبرى، كتاب الوضوء.

وكان الناس يفخرون بفقيهم وقاصهم: ابن عباس، وعبيد بن عمير^(١).

وما دام أن القصاصين صاروا مصدر فخر للأمة، فمن الطبيعي: أن نرى كثيرين من الأعيان والمعروفين قد تصدوا للقصاص أيضاً، فعدا عن تصدي مثل: كعب الأحبار، الذي كان يقص في عهد معاوية بأمر منه^(٢).

وكان عمر أيضاً يستدعي من كعب الموعظة^(٣)، وهذا اصطلاح يقصد به القصاص، كما يظهر من كتاب: القصاص والمذكرين، لابن الجوزي.
وكان تبيّن بن عامر، وهو ابن زوجة كعب وريبيه يقص^(٤).

نعم، عدا عمن ذكرنا، فقد كان أبو هريرة يقص، وكذلك الأسود بن سريع، ومحمد بن كعب القرظي، وقتادة، وعطاء، وسعيد بن جبير، وثابت البناني، وعمر بن ذر، وأبو وايل، والحسن البصري، وغيرهم^(٥).

فراجع المؤلفات التي تعالج موضوع القصاص، والقصاصين، كتاب: القصاص والمذكرين، وتلبيس إيليس، وقوت القلوب، وغير ذلك لتطلع على

(١) القصاص والمذكرين ص ٤٦ - ٤٧ وراجع: المعرفة والتاريخ ج ٢ ص ٣٣ والطبقات الكبرى ج ٥ ص ٤٤٥.

(٢) القصاص والمذكرين ص ٢٥ وراجع: ربيع الأبرار ص ٥٨٨ وتاريخ المدينة ج ١ ص ٨ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٣٣٦ عن أحد، وحسن الهيثمي إسناده.

(٣) القصاص والمذكرين ص ٣٠.

(٤) تهذيب الكمال ج ٤ ص ٣١٤.

(٥) راجع: القصاص والمذكرين ص ٤٤ و ٤٥ و ٥٠ و ٥٨ و ٦٢ و ٣٢. وراجع: المصنف للصنعاني ج ٣ ص ٢٢٠ والمعرفة والتاريخ ج ١ ص ٣٩١ ومستند أحد ج ٣ ص ٤٥١ وتمم طبقات ابن سعد ص ١٣٦.

أسماء كثيرين من كانوا يمارسون القصاص في الصدر الأول.

حتى النساء:

وحتى النساء، فإنهن قد مارسن مهنة القصاص، فقد روى ابن سعد: أن أم الحسن البصري كانت تقص على النساء أيضاً^(١).

اهتمام الحكام بالقصاصين:

وكان الحكام يهتمون بأمر القصاصين بصورة واضحة، وقد تجلّى هذا الاهتمام في جهات عديدة:

١ - فقد تقدم: أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب كان يجلس إلى القصاصين، ويستمع إليهم، وكذلك معاوية، وعمر بن عبد العزيز.

٢ - وقد جعلوا للقصاصين جعلاً (أي أجراً) على عملهم^(٢).

وكان عمر بن عبد العزيز - حسبما يقولون - يعطي القاص الذي رتبه للقيام بهذه المهمة دينارين شهرياً، فلما ولّ هشام بن عبد الملك جعل له ستة دنانير^(٣).

٣ - كان منصب القصاص منصب رسمياً يتدخل فيه الخليفة بنفسه، نصباً وعزلاً، كما تقدم عن عمر، ومعاوية، وعمر بن عبد العزيز. وسيأتي ما يدل على ذلك أيضاً عن عوف بن مالك، وعبادة بن الصامت، حيث قالا:

(١) راجع: التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٣٨.

(٢) تاريخ المدينة لابن شبة ج ١ ص ١٥ و ١٦ والخطط والآثار للمقربيزي ج ٢ ص ٢٥٤.

(٣) تاريخ المدينة ج ١ ص ١٥ وراجع: الحوادث والبدع ص ١٠٣.

لا يقص إلا أمير، أو مأمور الخ.

ويدل عليه أيضاً كلام غضيف بن الحارث مع عبد الملك بن مروان^(١)،
فراجع.

وقد ذكر المقرizi طائفة من تولوا منصب (قصاص) في القرون الأولى
على العذاب، فليراجعه من أراد ذلك^(٢).

أما من كان يقص بدون إذن من الحاكم، فقد كان يعرض نفسه
للمؤاخذة من قبل الحكام^(٣).

ولعل القاص الذي ينصبه الحاكم هو الذي كان يقال له: «قاص
الجماعـة»^(٤).

ويشير إلى ذلك: أن أبا الهيثم كان قاص الجماعة في عهد بنى أمية، فلما
 جاء بنو العباس عزلوه، فاعتبرض على ذلك واستنكره^(٥).

٤ - إن الخلفاء كما أنهم كانوا يجعلون للجماعة قاصاً، فإنهم كانوا
 يجعلون للجند قاصاً أيضاً، لأجل تحريكيهم، وبعث الحماس فيهم،^(٦)

(١) راجع تاريخ المدينة ج ١ ص ١٠ وجمع الزوائد ج ١ ص ١٨٨.

(٢) راجع: الخطط والأثار ج ٢ ص ٢٥٤.

(٣) راجع: أنساب الأشراف ج ٤ قسم ١ ص ٣٤ - ٣٥.

(٤) راجع: المصنف للصمعاني ج ٣ ص ٢٢٠ وتاريخ المدينة ج ١ ص ١٤ و ١٦.

(٥) راجع المعرفة والتاريخ ج ٢ ص ٤٣٦.

(٦) راجع: مدن إسلام وعرب در قرن چهارم هجری ج ٢ ص ٨٥ و ٨٠ والجرح
 والتعديل ج ٦ ص ١٦٣.

وتوجيههم سياسياً، حسبما يتواافق مع أهداف الحاكم وطموحاته.

وقد صرَّح الحسن بن عبد الله: أن الملك هو الذي يتولى منصب قاصِ الجند^(١).

٥ - لقد كان الخليفة يتدخل حتى في كيفية ونوع ومقدار العمل الذي يسمح به للقاص، وتقدم أن عمر وعثمان قد عينا لتميم الداري الوقت والمدة والمكان.

كما أنَّ عمر بن عبد العزيز - الذي تلمذ على يدي مسلم بن جندب القاص^(٢) - قد كتب إلى صاحب الحجاز: أنَّ مَرْ قاصك: أن يقص على كل ثلاثة أيام مرة. أو قال: قاصك^(٣).

٦ - لقد كان الأماء أنفسهم يمارسون عمل القصاص، حتى قيل - بل لقد جعلوا ذلك رواية عن النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» - كما عن عبادة بن الصامت، وعوف بن مالك:

«لا يقص إلا أمير، أو مأمور، أو مختار. أو قال: أو متكلف»^(٤).

(١) راجع: الجيش والقتال في صدر الإسلام ص ١٣٥.

(٢) راجع: التاريخ الكبير ج ٣ ص ٣٥٤ والمعرفة والتاريخ ج ١ ص ٥٩٦.

(٣) القصاص والمذكرين ص ٢٨. لعل الصحيح: أخبار القصاص والمذكرين.

(٤) راجع: قوت القلوب ج ٢ ص ٣٠٢ و ٣٠٣ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٢٤ عن الطبراني والمعجم الصغير ج ١ ص ٢١٦ وتاريخ المدينة لابن شبة ج ١ ص ٨ و ٩ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٣٣٦ عن أَحْدَادِهِ، وأبي داود، والطبراني في الكبير والأوسط، والهيثمي. والقصاصون والمذكرين ص ٢٥ و ٢٨ و سنتن ابن ماجة ج ٢ ص ١٢٣٥ و مسند أحمد ج ٤ ص ٢٣٣ وج ٦ ص ٢٩ و ربِيع الأبرار ج ٣ ص ٥٨٨

القصاصون في خدمة سياسات الحكام:

وغمي عن القول هنا:

أن القصاصين قد قاموا بدور فاعل في تثبيت دعائم الحكومات الظالماء، وأصبحوا أبواباً لها للدعابة والإعلام، يشيعون في الناس ما يريد الحكام إشاعته، مما يخدم مصالحهم، ويوصلهم إلى أهدافهم.

ويكفي أن نذكر هنا:

١ - أن معاوية حين جاء لحرب الإمام الحسن «عليه السلام» في العراق، استصحب معه القصاص؛ فكانوا يقصون في كل يوم، يخضون أهل الشام عند وقت كل صلاة؛ فقال بعض شعرائهم:

من جسر منج أضحى غب عاشرة في نخل مسكن تتنى حوله السور^(١)

٢ - ويقولون أيضاً: إن معاوية حينها بلغه:

أن علياً «عليه السلام» قنت فدعا على أهل حربه، أمر القاص الذي

= وسنن الدارمي ج ٢ ص ٣١٩ وختصر تاريخ دمشق ج ٧ ص ٢٤٠ وج ١٠ ص ٣٣٨ و ٣٣٩.

وراجع: جمع الزوائد ج ١ ص ١٩٠ والنهاية في اللغة ج ٤ ص ٧٠ ولسان العرب ج ٧ ص ٧٤ و ٧٥ وعن تحذير الخواص ص ٥٩. والحوادث والبدع للطبروشي ص ١٠١ ط تونس سنة ١٩٥٩.

(١) تاريخ بغداد ج ١ ص ٢٠٨ وراجع: سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ١٤٦ وفي هامشه عن ابن عساكر.

يقص بعد الصبح وبعد المغرب: أن يدعوه له ولأهل الشام^(١).

٣ - وكان عبد الملك شكا إلى العلماء!! ما انتشر عليه من أمر رعيته، وتخوفه من كل وجه، فأشار عليه أبو حبيب الحمصي القاضي بأن يستنصر عليهم برفع يديه إلى الله تعالى.

فكان عبد الملك يدعو ويعرف يديه، وكتب بذلك إلى القصاص؛ فكانوا يرفعون أيديهم بالغداة والعشي^(٢).

٤ - وكان محمد بن واسع الأزدي من جملة القصاص والوعاظ في جيش قتيبة بن مسلم في خراسان، وكان يقول قتيبة في حقه: إنه بالنسبة إليه أفضل من ألف سيف ورمح. فراجع^(٣).

٥ - قال عبد الملك بن مروان لغصيف بن الحارث: «إنا قد أجمعنا الناس على أمرين: قال: وما هما؟

قال: رفع الأيدي على المنابر يوم الجمعة، والقصاص بعد الصبح والعصر الخ»^(٤).

٦ - كما أن القصاصين قد قاموا بدور مهم في إحداث الفتنة بين السنة والشيعة في بغداد، في زمن عضد الدولة، فمنعهم من القصاص. وذلك في

(١) الخطط للمقرizi ج ٢ ص ٢٥٣ والولاة والقضاة هامش ص ٢٠٣ عن رفع الإصر ص ٤٧.

(٢) الخطط للمقرizi ج ٢ ص ٢٥٤.

(٣) راجع: البيان والتبيين ج ٣ ص ٢٧٣ والعقد الفريد ج ٢ ص ١٧٠.

(٤) مستند أحد بن حنبل ج ٤ ص ١٠٥ وتحذير الخواص ص ٧٠.

وكذلك جرى في سنة ٣٩٨ هـ ق.

ثم سمحوا لهم بمزاولة أعمالهم بشرط تركهم التعرض للفتن^(٢).

جرأة القصاصين وسيطرتهم:

كان القصاصون جريئين على الله ورسوله، فلم يكونوا يتورعون عن وضع الحديث، حتى لقد قال ابن حبان:

«كانوا إذا حلوا بمساجد الجماعات، ومحافل القبائل مع العوام والرعام أكثر جسارة في الوضع»^(٣). أي في وضع الحديث على لسان رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وقد حدث ابن عون، فقال: «أدركت المسجد، مسجد البصرة، وما فيه حلقة تنسب إلى الفقه إلا حلقة واحدة تنسب إلى مسلم بن يسار، وسائر المسجد قصاص»^(٤).

(١) راجع: البداية والنهاية ج ١١ ص ٢٨٩ وطبقات الخاتمة ج ١ ص ١٥٨ والمنتظم ج ٧ ص ٨٨ وسير أعلام النبلاء ج ١٦ ص ٥٠٩ وتاريخ الإسلام للذهبي (حوادث سنة ٣٨٠ - ٣٥٠ هـ) ص ١٥٣.

(٢) راجع: المنتظم ج ٧ ص ٣٣٧ و ٣٣٨ وتاريخ الإسلام للذهبي (حوادث سنة ٤٠٠ - ٣٨٠ هـ) ص ٣٣٧ - ٣٣٨ وشذرات الذهب ١٤٩ و ١٥٠ وبقية المصادر في كتابنا: صراع الحرية في عصر المفید ص ٢٤ و ٢٥ الطبعة الأولى.

(٣) عن المجرودين ج ٢ ص ٣٠١.

(٤) القصاص والمذكرين ص ١٦.

ودعا عطاء بن أبي رباح بخمسة قصاص، فقال: قصوا في المسجد الحرام.

قال: وهو جالس إلى أسطوانة.

قال: فكان خامسهم عمر بن ذر^(١) وأما سيطرتهم على عقول الناس، فذلك أوضح من الشمس، وأبين من الأمس، ويوضح ذلك كثير من الحالات والقضايا التي حصلت لبعض المعروفين، الذين كانوا يرفضون طريقتهم، وينظرون إليهم بعين الريب والشنان.

ولكن كانت كلماتهم تجذبهم، وأحاديثهم تسحرهم، رغم علمهم بكونها موضوعة ومكذوبة.

ومن غريب ما يذكر هنا: أن أم الإمام أبي حنيفة لا تقبل بفتوى ولدها، ولكنها ترضى بقول قاص يقال له: زرعة^(٢).

كما أن أحد الكبار المعروفين يحتاج لبعض الأمور بقول أحد القصاصين من مسلمة أهل الكتاب، وهو عميم الداري^(٣).

وحيث حاول الشعبي أن ينكر على أحد القصاصين في بلاد الشام ما يأني به من ترهات، قامت عليه العامة تضربه، ولم يتركه أتباع ذلك القاص، حتى قال برأي شيخهم نجاة بن نفسه^(٤).

(١) المصدر السابق ص ٣٢.

(٢) القصاص والمذكرين ص ٩٠ وتاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٦٦.

(٣) عيون الأخبار لابن قتيبة ج ١ ص ٢٩٧.

(٤) السنة قبل التدوين ص ٢١١ عن تمييز المرووع عن الموضوع ص ١٦ ب. والجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع.

بل لقد بلغ الاحترام والتقديس لمجلس القصاصين والقصاصين أن تخيل البعض:

أن الكلام أثناء القصاص لا يجوز، كما لا يجوز الكلام في خطبة الجمعة، حتى أعلمك عطاء: أن الكلام أثناء القصاص لا يضر^(١).

وقال مالك: «.. وليس على الناس أن يستقبلوهم كالخطيب»^(٢).

القصاصون على حقيقتهم:

إنه وإن كان كثير من الأعيان والمعروفيين كانوا يحضرون مجالس القصاصين، ويستمعون إليهم^(٣)، وقد استمر ذلك إلى وقت متأخر نسبياً، إلا أن أمرهم قد افتصح، وظهر لأكثر الناس ما كان خافياً.

ويبدأ الناس بجهرون بالحقيقة، ويصرحون بها، ونحن نذكر هنا بعضاً من ذلك ليتضمن الأمر، ويسفر الصبح لذي عينين، فنقول:

١ - قال أبو قلابة: «ما أمات العلم إلا القصاص، مجلس الرجل إلى القاص السنة فلا يتعلم منه شيئاً»^(٤).

(١) المصنف للصناعي ج ٣ ص ٣٨٨.

(٢) الحوادث والبدع، لأبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشى ص ٩٩ ط تونس سنة ١٩٥٩ م.

(٣) راجع: القصاص والمذكرين وغيره.

(٤) رب العبارات ج ٣ ص ٥٨٨ والقصاص والمذكرين ص ١٠٧ وراجع ص ١٠٨ وأصوات على السنة المحمدية ص ١٢٤.

و قريب من ذلك ما عن أيوب السختياني^(١).

٢ - لقد ذكر أحد الصحابة لواحد من القصاصين: أن ظهور القصاص
كان هو السبب في ترك الناس لسنة نبيهم، وقطع أرحامهم^(٢).

٣ - عن أحمد بن حنبل: أكذب الناس السؤال، والقصاص^(٣).

٤ - وقال محمد بن كثير عن القصاصين: أكذب الخلق على أنبيائه^(٤).

٥ - وصرح البعض: أن السبب في انتشار الإسرائييليات في كتب
التاريخ والتفسير هم القصاصون^(٥).

٦ - وقال إبراهيم الحربي: «الحمد لله الذي لم يجعلنا من يذهب إلى
فاسد، ولا إلى بيعة، ولا إلى كنيسة»^(٦).

٧ - وقال ابن قتيبة: «إن القصاص على قديم الزمان كانوا يميلون
وجوه العامة إليهم، ويستدركون ما عندهم بالمناكر، والغريب، والأكاذيب
من الحديث»^(٧).

(١) السنة قبل التدوين ص ٢١٣ عن الجامع لأداب الراوي وأخلاق السامع
ص ١٤٧.

(٢) راجع: مختصر تاريخ دمشق ج ١٠ ص ٢٠٢ و مجمع الزوائد ج ١ ص ١٨٩ وغير ذلك.

(٣) القصاص والمذكرين ص ٨٣ و راجع: طبقات الخنابلة ج ١ ص ٢٥٣ وعن قوت
القلوب ج ٢ ص ٣٠٨. والحوادث والبدع ص ١٠٢.

(٤) القصاص والمذكرين ص ٨٤ و راجع: تحذير الخواص ص ٨٠.

(٥) تاريخ المذاهب الإسلامية ج ١ ص ١٥.

(٦) القصاص والمذكرين ص ١٠٩.

(٧) تأويل مختلف الحديث ص ٣٥٥ - ٣٥٧.

٨ - ويقول آخر: «كانوا يضعون الأحاديث في قصصهم قصدًا للتكتسب والارتزاق، وتقرباً للعامة بغرائب الروايات، ولهم في هذا غرائب وعجائب، وصفاقة وجد لا توصف»^(١).

٩ - وعن أيوب: ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصاص^(٢).

١٠ - ولما قص إبراهيم الحربي أخرجه أبوه^(٣).

مع تفاصيل أخرى:

ولا يقتصر الأمر على ما ذكر، فإنهم يقولون عن القصاصين أيضًا:

١ - ما هم إلا غوغاء يستأكلون أموال الناس بالكلام^(٤).

٢ - إنهم لا يحفظون الحديث^(٥).

٣ - إنهم ينسبون ما يسمعونه من الناس إلى النبي «صلى الله عليه وآله»، ويخلطون الأحاديث بعضها ببعض، ويتصنعون البكاء، والرعدة. ومنهم من يصفر وجهه ببعض الأدوية، وبعضهم يمسك معه ما إذا شمه سال دمعه، ويتظاهرون بالصعقة، ويعملون على استهالة النساء، وغير ذلك^(٦).

(١) الباعث الحبيب ص ٨٥.

(٢) القصاص والمذكرين ص ٨٥.

(٣) القصاص والمذكرين ص ١٠٧.

(٤) ربيع الأبراج ٣ ص ٥٨٩.

(٥) القصاص والمذكرين ص ٦٢ - ٦٣.

(٦) راجع: القصاص والمذكرين ص ٧٨ و ٧٩ فما بعدها إلى آخر الباب.

٤ - وقد أحدثوا وضع الأخبار^(١).

٥ - وعامة ما يحدث به القصاص كذب^(٢).

وحسبك من جرائمهم على الحق وعلى الدين:

١ - أن قصة الغرانيق من صنعتهم^(٣).

٢ - ومنهم من روى: أن يوسف حل تكته، فلاح له أبوه^(٤).

٣ - وأن قصة داود وأوريا من وضعهم^(٥).

٤ - وأن قراءة القرآن بالإلحان قد جاءت من قبلهم^(٦).

٥ - ووضع بعضهم في ساعة واحدة أحاديث كثيرة حول فضل صيام يوم عاشوراء، حسب اعترافه^(٧).

إلى غير ذلك مما لا مجال لتبعه واستقصائه.

موقف علي عليه السلام من القصاصين:

أما بالنسبة لموقف علي «عليه السلام» المتشدد جداً من القصاصين، الذين كان منهم شخصيات مشهورة، وذات قيمة لدى بعض الفئات،

(١) القصاص والمذكرين ص ١٨.

(٢) المصدر السابق ص ١٩.

(٣) القصاص والمذكرين ص ٨٥.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق ص ٩٦ و ٩٧.

(٧) المصدر السابق ص ٨٤.

فلسوف يأتي الحديث عنه إن شاء الله في فصل: «لا بد من إمام». ونكتفي هنا بالإشارة إلى موقف السائرين على نهج أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، وذلك في الفقرة التالية.

السانرون على نهج علي عليهما السلام

إننا إنصافاً للحقيقة وللتاريخ نسجل:

أن المواقف السلبية من القصاصين لمن عدا شيعة أهل البيت «عليهم السلام» قد جاءت متأخرة نسبياً عن موقف أتباع مدرسة أهل البيت «عليهم السلام»، الذين كانوا يسجلون إنكارهم وإدانتهم لهذا الاتجاه في صور ومستويات مختلفة.

وقد تجد ذلك قد ورد على صورة نصائح ربيا جاءت خافته إلى حد ما، وذلك انسجاماً مع مقتضيات الواقع الذي كان يفرض قدرأً من التحااشي عن الجهر بها يخالف سياسات الحكم، ولو بهذا المستوى الضعيف والضئيل.

ولا نريد هنا أن نسير أغوار التاريخ لنلقط الدلائل والشواهد الكثيرة والغزيرة من هنا وهناك، بل نكتفي بذكر نهاذج تشير إلى ذلك، وهي التالية:

- ١ - روى مسلم بسنده عن عاصم قال: «كنا نأتي أبا عبد الرحمن السلمي - ونحن غلمة أبيفانع - فكان يقول لنا: لا تجالسو القصاصين غير أبي الأحوص، وإياكم وشقيقاً. وكان شقيق هذا يرىرأى الخوارج، وليس بأبي وأئل»^(١).

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ١٥ والقصاصين والمذكرين ص ١٠٧.

٢ - عن عبد الله بن خباب بن الأرت قال: مر بي أبي، وأنا عند رجل يقص، فلم يقل لي شيئاً حتى أتيت البيت. فاتزرر، وأخذ السوط يضربني، حتى حجره الزنو، وهو يقول: أمع العمالقة؟! أمع العمالقة؟! ثلثاً. إن هذا قرن قد طلع، إن هذا قرن قد طلع، يقولها ثلثاً^(١).

٣ - بل إن ابن مسعود الذي يقال: إنه يميل إلى علي «عليه السلام»، رغم أننا نجد: أنه كان يتأثر خطى عمر بن الخطاب بصورة ملتفة وواضحة، قد سجل أيضاً إدانته للقصاص من أهل الكتاب^(٢)، فما ظنك بغيره من أهل العلم والمعرفة بالدين؟!

٤ - وتقدم قول أبي قلابة: ما أمات العلم إلا القصاص، وإن الرجل يجلس إلى القاصص السنة، فلا يتعلم منه شيئاً.

٥ - وتقدم أيضاً قول أحد الصحابة: إن القصاص هم السبب في ترك الناس لسنة نبيهم، وقطيعة أرحامهم. إلى غير ذلك مما لا مجال لتبنته واستقصائه.

(١) القصاص والمذكرين ص ١٠٤ وخباب صحابي معروف، وقد مات «رحمه الله» على «عليه السلام» في صفين.

(٢) بجمع الروايدج ١ ص ١٨٩.

وهي ملائكة من عباد الله تعالى ملائكة الرحمة والغفران والرحيم -

لهم إنا نسألك ملائكة سلامك وآياتك في كل ملة وبرسالتك
لهم إنا نسألك ملائكة سلامك وآياتك في كل ملة وبرسالتك
لهم إنا نسألك ملائكة سلامك وآياتك في كل ملة وبرسالتك

وَمِنْ أَعْلَمِ الْأَعْلَمَ بِالْأَعْلَمِ لِمَنْ يُرِيكُمْ مِنْهُ
وَمِنْ أَعْلَمِ الْأَعْلَمَ بِالْأَعْلَمِ لِمَنْ يُرِيكُمْ مِنْهُ
وَمِنْ أَعْلَمِ الْأَعْلَمَ بِالْأَعْلَمِ لِمَنْ يُرِيكُمْ مِنْهُ

3. 1966. 8. 1. 1966. 8. 1. 1966. 8. 1.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْمَلُ مُحْكَمًا وَمَنْ يَعْمَلُ فَاجْتَمِعْتُمْ
عَلَيْهِ وَمَا يَعْمَلُ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا
يَعْمَلُونَ

Journal of Health Politics, Policy and Law, Vol. 37, No. 4, December 2012
DOI 10.1215/03616878-37-4 © 2012 by The University of Chicago

本章所用的“政治”一词，指的都是政治家、政治组织和政治制度。

الباب الثاني

تدوين التاريخ: الآثار والنتائج ..

الفصل الأول: بين الدوافع والأهداف والآثار والنتائج

الفصل الثاني: لا بد من إمام

الفصل الثالث: إجراءات وضوابط مشبوبة

الفصل الرابع : الضوابط العلمية للمبني العلمي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ
وَاللّٰهُ أَكْبَرُ
اللّٰهُ أَكْبَرُ
وَاللّٰهُ أَكْبَرُ

الفصل الأول:

بين الدوافع والأهداف والآثار والنتائج

ساعيٌ لِلصَّفَا

وَالْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةٌ مُهَاجِرَةٌ

آثار ونتائج:

وقد استمر المنع من كتابة الحديث وروايته عشرات السنين، وأصبح التحاشي عنه هو الصفة المميزة لعلماء الأمة وطليعتها المثقفة. بل لقد صارت كتابة الحديث عيباً أيضاً، حتى في أوائل عهدبني مروان^(١).

ومضت السنون والأحقاب، ومات الصحابة الأخيار، بل أوشك التابعون على الانقراض أيضاً.

ونشأت أجيال وأجيال لم تسمع أحداً يذكر شيئاً عن نبيها، ولا عن مواقفه، وتعاليمه، وسيرته ومفاهيمه.

وتربت هذه الأجيال على النهج الفكري الذي أراده لها الحكام والمسلطون، والموتورون والحاقدون، وتلامذة أهل الكتاب، المعجبون بهم. وذهب الدين وتلاشى، حتى لم يبق من الإسلام إلا اسمه، ومن الدين

(١) راجع: تقييد العلم ص ١١٤ و ١١٥ و راجع سنن الدارمي ج ١ ص ١٢٦ وعن الحديث الفاضل ج ٤ ص ٢٣ و جامع بيان العلم ج ١ ص ٧٣. كان حكم بنى مروان بعد حكم آل أبي سفيان، الذي انتهى بمعاوية بن يزيد.

إلا رسمه، حسباً روي عن أمير المؤمنين علي عليه الصلاة والسلام^(١)، الذي لم يعش إلا إلى سنة أربعين من الهجرة.

ثم ازداد البلاء بعد ذلك، وبرح الخفاء إلى حد الفضيحة، فاضطر عمر بن عبد العزيز إلى القيام بعمل رمزي ضعيف وضليل، لم يكن له أي أثر يذكر على الصعيد العملي، على مستوى الأجيال والأمة.

ثم بدأت الحركة الحقيقة باتجاه التدوين في أواسط القرن الثاني للهجرة، حسباً تقدم توضيحه.

وخلاصة الأمر: أن الحال قد تردد خلال أقل من ثلاثين سنة من وفاة النبي «صلى الله عليه وآله» إلى ذلك الحد الذي أشار إليه سيد الوصيين «عليه السلام».

وطمست معظم معالم الدين، ومحقت أحكام الشريعة، كما أكدته نصوص كثيرة^(٢).

وكان ذلك في حين أن الصحابة وعلماءهم كانوا لا يزالون على قيد الحياة، وكان الناس ينقادون إلى الدين وأحكامه، ويطيعون رموزه وأعلامه.

فكيف ترى أصبحت الحال بعد أن فتحت الفتوح، ومُصرّت

(١) راجع: نهج البلاغة الحكمة رقم ٣٦٩ والحكمة رقم ١٩٠.

(٢) راجع: المصنف للصناعي ج ٢ ص ٦٣ ومستند أبي عوانة ج ٢ ص ١٠٥ والبحر الزخار ج ٢ ص ٢٥٤. وكشف الأستار عن مستند البزار ج ١ ص ٢٦٠ ومستند أحد ج ٤ ص ٤٢٨ و ٤٣٢ و ٤٤١ و ٤٤٤ و مروج الذهب ج ٣ ص ٨٥ والغدير ج ٨ ص ١٦٦ ومكاتيب الرسول ج ١ ص ٦٢.

الفصل الأول: بين الدوافع والأهداف والآثار والنتائج ١٦١
الأمصار، ودخلت أقطار كثيرة أو أظهرت الدخول في الإسلام، تحت وطأة
الفتورات، التي قامت بها السلطة الحاكمة آنذاك؟
وكان أن تضخم الحالة السكانية، واتسعت رقعة العالم الإسلامي،
في فترة قصيرة جداً، وبسرعة هائلة.

لقد كان من الطبيعي: أن يأخذ هؤلاء الوافدون جديداً على الإسلام
ثقافتهم الدينية من الناس الذين التقوا بهم، وعاشوا معهم، أو تحت
سلطتهم وهيمتهم.

فإذا كان هؤلاء ضائعين، جاهلين بأحكام الشريعة، وبحقائق الدين،
فما ظنك بالتبعين لهم والأخذين عنهم؟ فإنهم سوف لا يأخذون عنهم إلا
ثمرات ذلك الجهل، وأثار ذلك الضياع.

نصوص وشواهد:

ومن الشواهد على هول ما حدث: أننا نقرأ عن عدد من الصحابة
وغيرهم: أنهم قد تنبهوا للمسألة، وعبروا عنها بأنحاء مختلفة.
ونذكر من ذلك هنا النصوص التالية:

- ١ - قد تقدم قول أمير المؤمنين «عليه السلام»: لم يبق من الإسلام إلا
اسمه، ومن الدين إلا رسمه.
- ٢ - روى الإمام مالك عن عمّه أبي سهيل بن مالك، عن أبيه، أنه قال:
«ما أعرف شيئاً مما أدركت الناس عليه إلا النداء بالصلوة»^(١).

(١) الموطأ (المطبوع مع تنوير الحوالك) ج ١ ص ٩٣ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٤٤.

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ج١

قال الزرقاني، والباجي: «يريد الصحابة، وأن الأذان باق على ما كان عليه، ولم يدخله تغيير، ولا تبديل، بخلاف الصلاة، فقد أخرت عن أوقاتها، وسائر الأفعال دخلها التغيير الخ..»^(١).

٣ - أخرج الشافعی من طريق وهب بن كيسان، قال: رأيت ابن الزیر
يبدأ بالصلاۃ قبل الخطبة، ثم قال: «کل سنن رسول الله «صلی الله علیه
وآلہ» قد گُیرت، حتی الصلاۃ»^(٢).

٤ - يقول الزهری: دخلنا على أنس بن مالک بدمشق، وهو وحده
يبكي، قلت: ما يبكيك؟!

قال: «لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة، وقد ضيعت»^(٣).

٥ - وقال الحسن البصري: «لو خرج عليكم أصحاب رسول الله
«صلی الله علیه وآلہ» ما عرفوا منكم إلا قبلتكم»^(٤).

ونقول: حتى القبلة قد گُیرت، وجعلوها إلى بيت المقدس، حيث
الصخرة قبلة اليهود، كما تقدم في الفصل الأول من هذا الكتاب.

٦ - وقال أبو الدرداء: «والله لا أعرف فيهم من أمر محمد «صلی الله

(١) شرح الموطأ للزرقا尼 ج ١ ص ٢٢١ وتنوير الحوالك ج ١ ص ٩٣ - ٩٤ عن الباجي.

(٢) كتاب الأم للشافعی ج ١ ص ٢٠٨ والغدیر ج ٨ ص ١٦٦ عنه.

(٣) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٤٤ وراجع المصادر التالية: ضحي الإسلام ج ١
ص ٣٦٥ والجامع الصحيح ج ٤ ص ٦٣٢ والزهد والرقائق ص ٣١ وفي هامشه
عن طبقات ابن سعد ترجمة أنس، وعن الترمذی، وعن البخاري ج ١ ص ١٤١.

(٤) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٤٤.

الفصل الأول: بين الدوافع والأهداف والآثار والتائج ١٦٣
عليه وأله» شيئاً إلا أنهم يصلون جميعاً»^(١).

٧ - وعن عبد الله بن عمرو بن العاص؛ أنه قال: «لو أن رجلين من أوائل هذه الأمة خلوا بمصحفيهما في بعض هذه الأودية، لأتيا الناس اليوم ولا يعرفان شيئاً مما كانوا عليه»^(٢).

وعن الإمام الصادق «عليه السلام» - وقد ذكرت هذه الأهواء عنده -
فقال: «لا والله، ما هم على شيء مما جاء به رسول الله «صلى الله عليه وآله»
إلا استقبال الكعبة فقط»^(٣).

٨ - وحينما صلى عمران بن حصين خلف علي «عليه السلام» أخذ بيد مطرف بن عبد الله، وقال: لقد صلى صلاة محمد، ولقد ذكرني صلاة محمد.
وكذلك قال أبو موسى حينما صلى خلف علي «عليه السلام»^(٤).

(١) مسنـد أـحمد بن حـنبـل جـ ٦ صـ ٢٤٤.

(٢) الزـهـد والـرـقـاقـ صـ ٦١.

(٣) الـبـحـارـ جـ ٦٨ صـ ٩١ وـقـصـارـ الـجـمـلـ جـ ١ صـ ٣٦٦.

(٤) راجـعـ: أـنـسـابـ الـأـشـرـافـ جـ ٢ صـ ١٨٠ طـ الـأـعـلـمـيـ وـسـنـنـ الـبـيـهـقـيـ جـ ٢ صـ ٦٨ وـكـتـرـ العـمـالـ جـ ٨ صـ ١٤٣ عـنـ عـبـدـ الرـزـاقـ وـابـنـ أـبـيـ شـيـةـ وـالـمـصـنـفـ لـلـصـنـاعـيـ جـ ٢ صـ ٦٣
وـمـسـنـدـ أـبـيـ عـوـانـةـ جـ ٢ صـ ١٠٥ وـمـسـنـدـ أـحـدـ جـ ٤ صـ ٤٢٨ وـ٤٢٩ وـ٤٤٤ وـ٤٤١ وـكـشـفـ ٤٠٠ وـ٤١٥ وـ٣٩٢ وـ٤٣٢ فـيـ مـوـضـعـيـنـ وـالـغـدـيرـ جـ ١٠ صـ ٢٠٢ وـ٢٠٣ وـكـشـفـ
الـأـسـتـارـ عـنـ مـسـنـدـ الـبـزـارـ جـ ١ صـ ٢٦٠ وـالـبـحـرـ الـزـخـارـ جـ ٢ صـ ٢٥٤ وـعـنـ الـمـصـادـرـ
الـتـالـيـةـ: صـحـيـحـ الـبـخـارـيـ جـ ٢ صـ ٢٠٩ وـصـحـيـحـ مـسـلـمـ جـ ١ صـ ٢٩٥ وـسـنـنـ النـسـانـيـ
جـ ١ صـ ١٦٤ وـسـنـ أـبـيـ دـاـوـدـ جـ ٥ صـ ٨٤ وـسـنـ اـبـنـ مـاجـةـ جـ ١ صـ ٢٩٦ وـفـحـ الـبـارـيـ جـ ٢ صـ ٢٠٩ وـالـمـصـنـفـ لـابـنـ أـبـيـ شـيـةـ جـ ١ صـ ٢٤١.

الهاشميون في زمن السجاد:

٩ - وأخيراً، فقد ذكروا: أن الناس والهاشميون في زمن السجاد «عليه السلام» إلى أن مضت سبع سنين من إمامية الباقر «عليه السلام» كانوا لا يعرفون كيف يصلون، ولا كيف يحجون^(١).

فإذا كانت الصلاة التي هي عمود الدين، والركن الأعظم في الإسلام، و يؤديها كل مسلم خمس مرات يومياً، كان لا يعرف حدودها وأحكامها حتى بعض من هم أقرب الناس إلى مهبط الوحي والتزيل، الذين يفترض فيهم أن يكونوا أعرف من كل أحد بالشريعة وأحكام الدين!، فكيف تكون حالة غيرهم من أبناء الأمة، الذين هم أبعد عن مصدر العلم والمعرفة، وما هو مدى اطلاعهم على أحكام الشريعة يا ترى؟!.

وإذا كانت أوضاع الواضحات قد أصبحت مجهلة إلى هذا الحد، فما هو مدى معرفة الناس، وبالخصوص البعيدين منهم عن مصدر العلم والمعرفة، بالأحكام الأخرى، التي يقل الابتلاء بها، والتعرض لها، والسؤال عنها؟!

لامبالغة ولا تهويل:

وقد يظن القارئ: أننا نبالغ في تصويرنا لحقيقة ما تخضت عنه تلك السياسة الخبيثة تجاه حديث الرسول «صلى الله عليه وآله»، وتتجاه القرآن والإسلام.

وقد يظن مثل ذلك بالنسبة للأقوال الآنفة الذكر التي تقرر: أنه لم يبق

من الإسلام إلا اسمه، ومن الدين إلا رسمه.

أو لم يبق إلا الأذان بالصلاحة، أو أن صلاة النبي «صلى الله عليه وآله» أصبحت منسية حتى من قبل أصحابه «صلى الله عليه وآله»، حتى ذكرهم بها على أمير المؤمنين «عليه السلام» .. إلى آخر ما قدمناه.

ولتكنا ناسف حين نقول للقارئ: إن هذه هي الحقيقة، كل الحقيقة، وليس فيها أي مبالغة، أو تضخيم.

ومن أجل التأكيد على ما سبق نورد للقارئ بعض الشواهد والواقع لتكون دليلاً ملماوساً على ما نقول، مع التزامنا القوي في أن لا نذكر شيئاً من تلك الشواهد الكثيرة والمتضارفة على جهل الخلفاء - باستثناء علي «عليه السلام» - بأحكام شرعية هي من أبده البديهيات، وأوضح الواضحات؛ لأننا نخاف أن توجه إلينا أصحاب الاتهام بالتعصب على هذا أو ذاك، وبإرادة تسجيل إدانة لهم من موقع التحامل المذهبى عليهم.

مع أننا نطمئن القارئ الكريم بأن العلامة الأميني رحمه الله، قد ألغانا في كتابه القيم «الغدیر» عن ذلك، لأنه حشد فيه من الواقع والشواهد على ذلك الشيء الكثير، والكثير جداً، عن مصادر بالغة الكثرة والوثاقة لدى من يتولونهم، ويدافعون عنهم بكل حيلة ووسيلة.

فضائح لا تطاق:

والشواهد التي نريد أن نوردها هنا، وتصل إلى حد الفضيحة، هي التالية:

١- يقول ابن عباس لأهل البصرة، وهو على المنبر: أخرجوا صدقة صومكم. فلم يفهم الناس مراده؛ فطلب أن يقوم من كان من أهل المدينة حاضراً بتوضيح

ذلك للناس؛ «فإنهم لا يعلمون من زكاة الفطرة الواجبة شيئاً»^(١).

كان هذا هو حال البصرة، التي مُضْرِت في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، فإن أهلها لا يفهمون حتى لغة الشريعة، ولم يعرفوا عن زكاة الفطرة شيئاً، رغم أن من المفروض أن يكون ذلك من البدويات، فما ظنك بعد هذا بأولئك الذين تفتح بلادهم، ويعلنون إسلامهم، وهم عشرات الآلوف، وليس لديهم من يعلّمهم، ولا من يدّهُم ويرشدُهُم؟

وقد كانت لا تزال تضاف إلى الممالك الإسلامية مناطق واسعة، وببلاد شاسعة، مملوءة بالسكان، دون أن يتصدى لتعليمهم وتنقيفهم أحد من الناس.

٢ - وقد كان جيش بأكمله من هؤلاء الفاتحين للبلاد، والمفترض أنهم هم حملة الإسلام إلى سائر الأمم التي تخضع لهم، وتقبل ببسط سلطتهم - إن هذا الجيش - لم يكن فيه أحد يعرف: أن الوضوء على من أحدث، حتى بعث قائدتهم، أبو موسى الأشعري من ينادي فيهم بذلك^(٢).

مع أن أمر الوضوء من أوضح الواضحات، ويرارسه كل أحد كل يوم عدة مرات.

إذا كان هؤلاء يجهلون ذلك، فما ظنك بالناس الذين يفترض فيهم أن يأخذوا أحكام دينهم وعباداتهم من هؤلاء الجهلة بالذات، وهم المعلمون والأساتذة، والمربيون لهم؟!!.

(١) الإحکام في أصول الأحكام ج ٢ ص ١٣١.

(٢) حياة الصحابة ج ١ ص ٥٠٥ عن كنز العمال ج ٥ ص ١١٤ وعن معاني الآثار للطحاوي ج ١ ص ٢٧.

٣ - لقد أشار الخليفة الثاني إلى أن الناس كانوا يعرفون جهل كبار الصحابة بأحكام الربا، فهو يقول:

«إنكم تزعمون: أنا لا نعلم أحكام الربا. ولأن أكون أعلمها أحب إلى من أن يكون لي مثل مصر، وكثيرها»^(١).

٤ - كما أن ابن مسعود لم يكن يدرى: أن صرف الفضة بالفضة لا يصلح إلا مثلاً بمثل^(٢).

٥ - وأنكر معاوية أيضاً: أن يكون ذلك من الربا^(٣).

ونقول:

إنه إذا كان الصحابة، حتى الخليفة الثاني ومعاوية، وحتى ابن مسعود المشهور بعلمه وفضله، لا يدرؤن ذلك، فما حال غيرهم من سائر الناس، فضلاً عن أولئك الذين لم يروا النبي «صلى الله عليه وآله» ولا عاشوا معه، بل سمعوا باسمه، لا أكثر ولا أقل؟!^(٤).

٦ - لقد شكا أهل الكوفة إلى عمر، سعد بن أبي وقاص: أنه لا يحسن يصلي^(٥).

(١) المصنف للصنعاني ج ٨ ص ٢٦ والسنن الكبرى ج ٣ ص ٢٣.

(٢) راجع: المصنف للصنعاني ج ٨ ص ١٢٣ و ١٢٤ والسنن الكبرى ج ٥ ص ٢٨٢، ٢٨٢ وجمع الروايندج ٤ ص ١١٦.

(٣) المصنف للصنعاني ج ٨ ص ٣٤ والسنن الكبرى ج ٥ ص ٢٨٢ و ٢٧٧ و ٢٧٦ وعن صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٥ و ٥٢.

(٤) سيأتي ذلك مع مصادره في غزوة أحد.

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ج^(١)

٧ - إن ابن عمر لا يحسن أن يطلق امرأته، حيث طلقها ثلاثة في طهر
كان واقعها فيه، فاستحمقوه لأجل ذلك^(٢).

٨ - إن ابن مسعود قد أفتى رجلاً في الكوفة بجواز أن يتزوج أم
زوجته التي طلقها قبل الدخول، ففعل ذلك، وبعد أن ولدت له أم زوجته
ثلاثة أولاد، وعاد ابن مسعود إلى المدينة، وسأل عن هذه المسألة، فأخبروه
بعدم جواز ذلك، فعاد إلى الكوفة، وأمر ذلك الرجل بفارق تلك المرأة، بعد
كل ما حصل^(٣).

كما أن مسروقاً ومعاوية كانوا لا يعرفان حكم هذه المسألة أيضاً^(٤).

٩ - إنهم إنما كانوا يعرفون قراءة رسول الله «صلى الله عليه وآله» في
صلاته؛ باضطراب لحيته^(٥).

(١) راجع: صحيح مسلم ج ٤ ص ١٨١ وراجع ص ١٧٩ و ١٨٢ والغدیر ج ١٠
ص ٣٩ وراجع: مسنـد أـحمد ج ٢ ص ٥١ و ٦١ و ٦٤ و ٧٤ و ٨٠ و ١٢٨ و ١٤٥
وـعنـ صـحـيـحـ الـبـخـارـيـ ج ٨ ص ٧٦ وـعنـ تـارـيـخـ الـأـمـمـ وـالـمـلـوـكـ ج ٥ ص ٣٤ وـعنـ
الـكـامـلـ فـيـ التـارـيـخـ ج ٣ ص ٢٧ وـعنـ الصـوـاعـقـ الـمـحرـقةـ ص ٦٢ وـعنـ فـتحـ الـبـارـيـ
ج ٧ ص ٥٤ وـصـحـحـهـ كـلـ ذـلـكـ فـيـ الـغـدـيرـ.

(٢) راجع: المصنـفـ لـلـصـنـعـانـيـ ج ٦ ص ٢٧٣ و ٢٧٤ وـالـسـنـنـ الـكـبـرـيـ ج ٧ ص ١٥٩.

(٣) راجع: المصنـفـ ج ٦ ص ٢٧٤ و ٢٧٥.

(٤) صحيح البخاري ج ١ ص ٩٠ و ٩٣ ط سنة ١٣٠٩ هـ. ومسنـدـ أـحمدـ ج ٥ ص ١٠٩
و ١١٢، وـالـسـنـنـ الـكـبـرـيـ ج ٢ ص ٣٧ و ٥٤ وـعنـ الصـحـيـحـينـ، وـالـبـحـرـ الزـخـارـ ج ٢
ص ٢٤٧ وـجوـاهـرـ الـأـخـبـارـ وـالـأـثـارـ (ـمـطـبـوعـ بـهـامـشـ الـبـحـرـ الزـخـارـ) ج ٢ ص ٢٤٧
عـنـ أـبـيـ دـاـودـ وـالـتـرمـذـيـ، وـالـانتـصـارـ، وـالـنـسـانـيـ، وـالـبـخـارـيـ.

١٠ - لقد أفتى عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو^(١): أن ماء البحر لا يجزي من وضوء ولا جنابة.

وقريب من هذا روي عن سعيد بن المسيب^(٢) وروي مثل ذلك عن أبي هريرة أيضاً^(٣).

ومما يوضحه التكلي:

هذا، وقد ذكر لنا الزبير بن بكار وغيره نموذجاً مخجلاً، يوضح حتى التكلي من خطب عدد من سادة القبائل^(٤)، من كان الخلفاء يولونهم أمور الناس في عنوان الدولة الأموية. وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى الانحطاط الفكري الذي كان يهيمن على طبقة الرؤساء وأصحاب النفوذ آنئذ، فكيف يمكننا أن نتصور حالة سائر الناس من كانوا لا يملكون إمكانيات حتى الحصول على لقمة العيش، والاحتفاظ برمق الحياة؟

قال الزبير بن بكار: «شكراً عبد الله بن عامر إلى زياد بن أبيه - وهو كاتبه

(١) راجع: المصنف للصمعاني ج ١ ص ٩٣ والمغني لابن قدامة ج ١ ص ٨ والشرح الكبير بهامشة ج ١ ص ٧ وراجع: تحفة الأحوذى ج ١ ص ٢٣١ ط دار الفكر، والخلاف ط جماعة المدرسین ج ١ ص ٥١ والمحلی ج ١ ص ٢٢١ ونيل الأوطار ج ١ ص ٢٠ والجامع لأحكام القرآن ج ١٣ ص ٥٣ وعن المصنف لابن أبي شيبة ج ١ ص ٨٨.

(٢) راجع: الخلاف ج ١ ص ٥١ وتحفة الأحوذى ج ١ ص ٢٣١ ونيل الأوطار ج ١ ص ٢٠.

(٣) نيل الأوطار ج ١ ص ٢٠ والمحلی ج ١ ص ٢٢١ وتحفة الأحوذى ج ١ ص ٢٣١.

(٤) الموقفيات ص ٣٥٥ - ٢٠٣ وراجع: جهرة خطب العرب ج ٣ ص ٣٥٥.

على العراق - الحصر على المنبر، فقال: أما إنك لو سمعت كلام غيرك في ذلك الموقف استكثرت ما يكون منك.

قال: فكيف أسمع ذاك؟!

قال: رح يوم الجمعة وكن من المقصورة بالقرب حتى أسمعك خطب الناس.

فلمَّا كان يوم الجمعة قال زياد: إن الأمير سهر البارحة فليس يمكنه الخروج إلى الصلاة.

والتفت إلى رجل من سادة بنى تميم، فقال له: قم فاخطب، وصلّ بالناس.

فلمَّا أُوفِيَ على ذروة المنبر قال: الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض في ستة أشهر.

قالوا: قبحك الله، جل ثناؤه يقول: في ستة أيام.
وتقول أنت: في ستة أشهر.

فنزل والتفت إلى شريف لربيعة، فقال له: قم فاخطب.

فلمَّا ارتفَّى المنبر ضرب بطرفه، فوقع على جار له كان يخاصمه في حد بينهما.

قال: الحمد لله. وارتَّجَ عليه.

قال لجاره: أما بعد فإن نزلت إليك يا أصلع لأفعلن بك، ولا لأ فعلن.
فأنزلوه. فالتفت إلى رئيس من رؤساء الأزد، فقال له: انهض فأقم للناس صلاتهم، فلمَّا تسمَّ المنبر قال: الحمد لله، ولم يدر ما يقول بعد ذلك،

فقال: أيها الناس، قد والله هممت أن لا أحضر اليوم، فقالت لي امرأة: أنسدتك بالله إن تركت فضل الصلاة في المسجد يوم الجمعة، فأطعتها، فوقفت هذا الموقف الذي ترون. فاشهدوا جميعاً أنها طالق.

فأنزلوه إنزالاً عنيفاً. وأرسل زياد إلى عبد الله بن عامر، أنه ليس أحد يقيم صلاتهم، ولا بد أن تحمل على نفسك. فخرج فخطب فتيين فضله في الناس على سائر الناس^(١).

التركة الموروثة:

أما بالنسبة إلى حجم التركة التي ورثها الناس عن سلفهم الصالح (على حد تعبيرهم) فقد أدعوا: أنه قد وصل إليهم من حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» - من غير طريق أهل البيت «عليهم السلام» - نزر قليل، لا يتناسب مع الحاجات التي تواجه الناس، ولا تتوافق مع هذا التراث الضخم جداً، الذي سطره علماؤهم عبر القرون المتقدمة، فهم يقولون:

- ١ - إن حديث النبي «صلى الله عليه وآله» أربعة آلاف حديث^(٢).
- ٢ - عن أحمد بن حنبل: «الأصول التي يدور عليها العلم عن النبي «صلى الله عليه وآله» ينبغي أن تكون ألفاً وماءتين»^(٣).

(١) الأخبار الموقفيات ص ٢٠٣ - ٢٠٤ ح ١١٩.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٦٧ والباعث الخيث ص ٨٥ والستة قبل التدوين عن فتح المغيث ج ٤ ص ٣٩ وعن تلقيح فهوم أهل الآثار.

(٣) إرشاد الفحول ص ٢٥١.

٣ - لكن نصاً آخر يقول: إنه لم يصل إلى الأمة سوى خمسة حديث في أصول الأحكام، ومثلها في أصول السنة^(١).

ثم إنهم يقولون: إن هذا الوा�صل لم يصح منه عندهم إلا أقل القليل، حيث قد بلغت رواية أبي حنيفة سبعة عشر حديثاً فقط.

أما مالك، فإنها صح عنده ما في كتاب الموطأ، «وغيتها ثلاثة حديث، أو نحوها»^(٢).

فمن أين إذن جاءت هذه الآلاف المؤلفة من الأحاديث التي وصفوها بالثبوت والصحة، فملايات صحيحي البخاري ومسلم، ومستدرك الحاكم، وبباقي الصحاح ست، وصحيف ابن حبان، وصحيف أبي عوانة. وغير ذلك كثير؟

هذا فضلاً عن غيرها من مئات الآلوف بل الملايين من الأحاديث التي يزعم حفاظ الحديث أنها عندهم.

بل إن أحمد بن حنبل الذي يقول ما قدمناه هو نفسه قد ألف المسند الذي يضم أربعين ألف حديث، منها عشرة آلاف مكررة^(٣).

ويزعمون: أنه ليس فيه حديث موضوع عدا ثلاثة أو أربعة أحاديث تكلموا فيها. بل لا يتأتى الحكم بكون واحد منها موضوعاً إلا الفرد النادر،

(١) مناقب الشافعي ج ١ ص ٤١٩ وعن الوحى المحمدي لـ محمد رشيد رضا ص ٢٤٣.

(٢) المقدمة لـ ابن خلدون ص ٤٤٤ وأضواء على السنة المحمدية ص ٣٨٨.

(٣) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٣٦.

مع الاهتمام القوي في دفع ذلك^(١).

نعم، من أين جاءت هذه الأحاديث والروايات، إن ذلك لمريب حقاً،
وإنه أيضاً لغريب وعجب!!

نظريّة التطور عند أهل الحديث:

قد ظهر مما تقدم: أن الأحاديث التي كان قد بلغ تداولها إلى درجة الصفر أو كاد، قد بدأت بعد السماح للناس بالرواية، بعد عشرات السنين تظهر عليها أعراض التضخم المطرد بصورة غير طبيعية، وبدون أية ضابطة أو رابطة، إذ إن مراجعة جامعة لكتب تراجم الحفاظ وأهل الحديث، ومن يسمونهم بالفقهاء مثل تذكرة الحفاظ للذهبي^(٢) وغيره تعطينا أمرين:
أحداهما: أنها تعظم وتتفخم وتخلع مختلف الألفاظ الدالة على الحفظ والعلم، والتبحر على أشخاص كثيرين، بل تصف بعضهم بأنه وحيد في مصره أو في عصره.

ثم يظهر: أنه إنما كان يحفظ ثلث مئة حديث، أو لم يثبت لديه سوى سبعة عشر حديثاً، أو لا يعرف أنه يحرم الزواج بأم الزوجة، أو ما إلى ذلك مما ألمحنا إليه.

(١) راجع: تعجيل المنفعة برجال الأربعه ص ٦. وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٧ عنه. والقول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، لابن حجر العسقلاني. وذيل القول المسدد للمدراسي.

(٢) شرف أصحاب الحديث ص ١١٥ وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة لعبد الجبار ص ١٩٣.

الثاني: إن ملاحظة طبقات الحفاظ تعطينا تدرجاً ملفتاً للنظر في حجم الأحاديث، فنجد أن طبقة كبيرة في الصدر الأول يوصف الحافظ منها بأن عنده ثلاثون أو ستون حديثاً، أو مئة أو عشرة أحاديث، أو متتا حديث، ونحو ذلك.

ثم إذا تقدم الزمان قليلاً، يترقى العدد ليتراوح بين الألف والألفين والثلاثة والخمسة، ونحو ذلك. ثم في فترة لاحقة يترقى العدد إلى بضع عشرات: عشرين ألفاً، ثلاثين.. وهكذا.

ثم تأتي فترة فتصل فيها الأعداد إلى مئة ألف أو مئتين أو ثلاثة مئة، ثم يقفز العدد إلى السبعة والسبيع مئة، وإلى المليون حديث، وأكثر من ذلك حتى ليفوز بعضهم مثل شعبة بلقب أمير المؤمنين في الحديث^(١).

ولا ننسى هنا: أن نستشهد لهذا الذي ذكرناه بالمقارنة التالية:
في حين نجد: أن القاضي عبد الجبار يصرح: بأن أحاديث التجسيم
والتشبيه من أخبار الأحاداد^(٢).

وأن أحمد بن حنبل قد قال: إن بعض أهل الحديث أخبره: أن يحيى بن صالح (المتوفى سنة ٢٢٢ هـ)^(٣) قال: «لو ترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث، يعني هذه التي في الرؤية».

(١) راجع: الباعث الحيث ص ١٨٦ و ١٨٧.

(٢) فضل الاعتزال، وطبقات المعتزلة ص ١٩٣ و ١٥٨.

(٣) راجع: سير أعلام النبلاء ج ١ ص ٤٥٦ والتاريخ الكبير ج ٨ ص ٢٨٢ وتهذيب التهذيب ج ١١ ص ٢٣٠.

ثم قال أَحْمَدُ: «كَانَهُ نَزَعَ إِلَى رَأْيِ جَهَنَّمِ»^(١).

فيبحبى بن صالح الذى يروى له البخارى، وأصحاب الصحاح الست سوى النسائي^(٢) يريد أن يقول: إن الاعتقاد برأوية الله قائم على عشرة أحاديث فقط.

بل صرخ بعضهم: بأن أخبار الرؤية لا تزيد على ثانية أحاديث^(٣).

ولكتنا بعد حوالي نصف قرن من الزمن نجد ابن خزيمة الذى يصفونه بأنه «إمام الأئمة» يؤلف كتاباً بعنوان «التوحيد وإثبات صفات الرب» يبلغ عدد صفحاته حوالي أربع مئة صفحة، قد شحنه بأحاديث التجسيم، وأحاديث الرؤية من أوله إلى آخره، وفيه الكثير مما يدل على أن الله تعالى يداء، ورجالاً، وعيناً، وإصبعاً، وساقاً... الخ.. تعالى الله عما يقوله الجاهلون والمبطلون علواً كبيراً.

فمن أين جاءت هذه الأحاديث؟

وكيف ومتى لفقت واخترعت؟!

لا ندري، غير أننا وجدها الإمام الشافعى ينقل عن القاضى أبي يوسف، الذى عاش فى أواخر القرن الثانى قوله: «والرواية تزداد كثرة،

(١) سير أعلام النبلاء ج ١٠ ص ٤٥٥ والعلل ومعرفة الرجال ج ١ ص ١٨٧ وتهذيب التهذيب ج ١١ ص ٢٣٠ والضعفاء الكبير للعقيلى ج ٤ ص ٤٠٨ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٤٠٨.

(٢) راجع: مقدمة فتح البارى ص ٤٥٢ وتهذيب التهذيب ج ١١ ص ٢٢٩.

(٣) المغني للقاضى عبد الجبار ج ٤ ص ٢٢٨ وص ٢٢٥ و ٢٣٥ و ٢٣٣.

ويخرج منها ما لا يعرف، ولا يعرفه أهل الفقه، ولا يوافق الكتاب ولا السنة»^(١).

وذلك يفسر لنا العديد من الظواهر الأخرى الملفتة للنظر، مما سنتشير إلى بعض منه فيما يلي من مطالب.

الوضع والوضاعون:

وبعدما تقدم، فإننا سوف لن نفاجأ إذا سمعناهم يحكمون على ١٢ أو ١٤ أو ٣٥ ألف حديث، بل على مئات الآلوف من الأحاديث بالكذب والوضع والاختلاق؛ وكثير من هذا المختلق والموضوع قد جاء لأهداف مختلفة، ومنها: لإرضاء الملوك وتأييد سلطانهم، وتحقيق أهدافهم وما رأبهم^(٢).

وقد ذكر العلامة الأميني في كتابه الغدير ج ٥ ص ٢٨٨ - ٢٩٠ قائمة بالموضوعات بلغت ٤٠٨٦٤ حديثاً فراجع.

وحتى تلك الأحاديث التي سكتوا عنها أو حكموا بصحتها، وهي

(١) الأمل للشافعي ج ٧ ص ٣٠٨.

(٢) راجع: على سبيل المثال التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٠٨ والكافية في علم الرواية ص ٤٣١ وراجع: المجرورون ج ١ ص ١٥٦ و ١٨٥ و ١٥٥ و ١٤٢ و ٩٦ و ٣٣ و ٦٥ حول وضع الحديث للملوك. وراجع: الباعث الحيث ص ٨٤ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٢ و ٣٣ ولسان الميزان ج ٣ ص ٤٠٥ وج ٥ ص ٢٢٨ والفوائد المجموعة ص ٤٢٦ و ٤٢٧ وأي كتاب يتحدث عن الموضوعات في الأخبار والأثار مثل الآلئ المصنوعة للسيوطى، والأسرار المرفوعة للشوكانى والمواضيعات للفتنى، وغير ذلك.

تعد بعشرات الألوف والملايين^(١)، وقد زخرت بها كتب صحاجهم وبجماعتهم الحديثة، فإنها تصبح موضع شك وريب، بل إننا لنطمئن لعدم صحة الكثير منها، من الأساس.

الحاجة أم الاختراع:

وبعد، فإذا كان كبار الصحابة، وابن مسعود لا يعرفون أحكام الربا، وابن عمر لا يعرف كيف يطلق امرأته، وجيش بأكمله لا يعرف أن الوضوء على من أحدث إلى آخر ما تقدم.

فإن من الطبيعي: أن يرى الناس في من يدعى أنه يحفظ ثلاثين أو أربعين حديثاً، أو مئة أو مائة حديث، أو عرف بعض الأحكام عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنه أعلم العلماء، وأفقه الفقهاء في عصره، أو في مصره، أو بلده.

وأن يصبح هو الملاذ والمرجع والموئل لهم فيما ينوبهم من أمور دينهم. ويتعلّمُون عليه، ويأخذون عنه أحكامهم، وشريعة نبيهم، كما يظهر جلياً من مراجعة كتب التراجم والرجال، التي تمثل التيار العام لبعض الفئات، التي كانت تنسجم مع سياسات الحكام، وترتبط بها بنحو أو بأخر.

ومن جهة أخرى؛ فإن هذا العالم الجليل !! إذا وجد نفسه في موقع

(١) راجع عل سيل المثال: التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٨ و ٤٠٧ والكتنى والألقاب ج ١ ص ٤١٤ ولسان الميزان ج ٣ ص ٤٠٥ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٦٤١ و ٤٣٠ وج ١ ص ٢٥٤ و ٢٧٦ وهذا الكتاب مليء بهذه الأرقام العالية والمخفية، فليراجعه طالب ذلك.

كهذا، وواجه الواقع، واحتاج إلى المزيد مما ليس عنده منه أثاره من علم، فلسوف يبحث عنها يلبي له حاجته، ويوصله إلى بغيته، وأين؟ وأنى له أن يجد ذلك؟ إلا عند أناس، أخذ على نفسه (أو أخذ الحكم عليه وعلى الناس): أن لا يتصلوا بهم، ولا يأخذوا شيئاً عنهم، وهم أهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة عليهم الصلاة والسلام.

فلا غرو بعد هذا إذا رأينا هذا الرجل الجليل يبادر إلى ما هو أسهل وأيسر، فيضيف من عند نفسه، وعلى حسابه الخاص ما شاءت له قريحته، وسمحت له به همته، حيث لا رقيب عليه ولا حسيب، ولا مانع من ضمير، ولا رادع من وجدان.

الفقهاء والفقهاء:

أما بالنسبة إلى فقه الفقهاء، ومذاهب العلماء، فقد أصبح من المفهوم: أن وراء الأكمة ما وراءها، حين نرى أن فقه أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وغيرهم يتسع ويتضخم، ويزيد ويتورم، حتى تضيق عنه المجلدات الكثيرة وألاف الصفحات، مع ما نراه من استنادهم إلى المئات والألوف من الروايات التي كانت تلك حالها، وذاك مآها!!
فاقرأ واعجب، فما عشت أراك الدهر عجباً !!

أما ما يستندون إليه، ويعتمدون عليه في غير الفقه، فذلك حدث عنه ولا حرج؛ وهو يصل إلى الألوف الكثيرة، كما يظهر من تتبع مختلف الموضع والم الواقع.

يعترفون.. ثم يتهمون:

ومن الطريف أن نذكر هنا:

أنهم في حين يعترفون بأنهم قد وضعوا أحاديث في فضائل أبي بكر، وعمر، وعثمان، ردًا على من يتقصص منهم^(١).

ويعرفون أيضًا: بأنه عندما كثر سب الصحابة (وهو أمر لم يحصل، وما حصل هو مجرد التعريف ببعض ما ارتكبه أشخاص منهم، تحفهم الهيئة الحاكمة، أو من كانوا أحد أركانها، ردًا على الغلو الحاصل فيهم، حتى لتعتبر أقوالهم سنة، وما إلى ذلك) فقد وضعت أحاديث في فضل الصحابة جميعاً، أو في فضل جماعة منهم^(٢).

إنهم مع أنهم يعترفون بهذا، لكنهم يتهمون بعض الشيعة بوضع أحاديث في فضل علي، والطعن في معاوية^(٣).

مع أن علياً في غنى عن ذلك، ولا يمكن لأحد أن يضع أكثر مما قاله رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» في حقه، مما ثبت بالأثار الصحيحة والمتوترة، والتي تفوق حد الإحصاء.

كما أنه يكفي معاوية التعريف بما ثبتت روايته عن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ

(١) راجع: الالٰي المصنوعة ج ١ ص ٢٨٦ و ٣١٥ - ٣١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٢ عنه وعن تنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٧٢ وج ٢ ص ٤.

(٢) الالٰي المصنوعة ج ١ ص ٤٢٨ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٢ عنه.

(٣) الالٰي المصنوعة ج ١ ص ٣٢٣ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٢ عنه وعن ابن تيمية في المتنقى من منهاج الاعتدال ص ٣١٣.

عليه وآلـهـ» في حقه ما لا يجهله أحد، حتى إن النسائي قد نال شرف الشهادة حينما أظهر حديثاً واحداً منها^(١)، فكيف لو أراد إظهار كل ما يعرفه، مما رواه عن رسول الله «صلـى اللـهـ علـيـهـ وآلـهـ وسـلـيـدـهـ» في حقه؟!

التبعـيـنـ علىـ العـرـاقـيـيـنـ:

وقد كان العراق موطنـاً لـعـلـيـ «علـيـ السـلـامـ» مـدةـ خـلـافـتـهـ، وقد نـاصـرـ العـرـاقـيـوـنـ عـلـيـاًـ، ورـأـواـ ورـوـواـ بـعـضـ فـضـائـلـهـ «علـيـ السـلـامـ».

وقاتـلـواـ النـاكـثـيـنـ وـالـمـارـقـيـنـ وـالـقـاسـطـيـنـ مـعـهـ، فـعـادـاهـمـ النـاسـ، وـاتـهـمـوـهـ بالـكـذـبـ وـالـوـضـعـ لـأـجـلـ ذـلـكـ، وـفـرـضـوـاـ عـلـيـهـمـ حـسـارـاًـ ثـقـافـيـاًـ وـإـعـلامـيـاًـ.

ولـعـلـ أـوـلـ مـنـ بـادـرـ إـلـىـ اـتـهـمـهـ بـذـلـكـ هوـ أـمـ المؤـمـنـيـنـ عـائـشـةـ^(٢)ـ الـتـيـ لـقـيـتـ عـلـيـهـمـ فـيـ حـرـبـ الجـمـلـ شـرـ هـزـيمـةـ.

وـاتـهـمـهـ بـذـلـكـ أـيـضـاًـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ عـمـرـوـ بـنـ الـعـاصـيـ الـذـيـ لـقـيـهـمـ الـأـمـرـيـنـ فـيـ حـرـبـ صـفـيـنـ^(٣).

(١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع المجري ج ١ ص ١٢١ وراجع: وفيات الأعيان ج ١ ص ٧٧ ط بيروت والبداية والنهاية ج ١١ ص ١٢٤ ومرأة الجنان ج ٢ ص ٢٤١ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٧٠٠ وراجع ص ٦٩٩ وشذرات الذهب ج ٢ ص ٢٤٠ وراجع: سير أعلام النبلاء ج ١٤ ص ١٣٢ وتهذيب الكمال ج ١ ص ٣٣٩ وتهذيب التهذيب ج ١ ص ٣٨ والمنتظم ج ٦ ص ١٣١.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٤ وتهذيب تاريخ ابن عساكر ج ١ ص ٧٠.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ط صادر ج ٤ ص ٢٦٧.

وكذلك الزهري^(١) الذي كان له وجاهة ومكانة خاصة في البلاط الأموي^(٢).

أما مالك، الذي لم يرو عن أحد من الكوفيين، سوى عبد الله بن إدريس، الذي كان على مذهبها، فقد رأى: أن أحاديث أهل العراق، تنزل منزلة أحاديث أهل الكتاب، أي فلا تصدق ولا تكذب^(٣).

وكان يقول: لم يرو أولونا عن أوليهم، كذلك لا يروي آخروننا عن آخريهم^(٤).

السبب هو السياسة والانحراف عن علي عليه السلام:

وقد كانت هذه السياسة سياسة أممية وشامية، ضد علي «عليه السلام»، منطلقاً منها التبعية والتبعية، وليس تحري الحق، والتزام جانبه.

وقد قالوا عن الجوزجاني:

إنه في كتابه في الرجال «يتشدد في جرح الكوفيين من أصحاب علي، من أجل المذهب»، لذلك قال ابن حجر:

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٤ وتهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ٧٠.

(٢) ستأتي إشارة إلى ذلك حين الحديث حول روایات بدء الوحى، وقصة ورقة بن نوفل.

(٣) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٥ عن ابن تيمية في المتنقى من منهج الاعتدال ص ٨٨.

(٤) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٥ عن الكامل لابن عدي ج ١ ص ٣ - أ.

«لا عبرة بخطه على الكوفيين»^(١).

وقال الأوزاعي:

«كانت الخلفاء بالشام، فإذا كانت الحادثة سألا عنها علماء أهل الشام، وأهل المدينة، وكانت أحاديث العراق لا تتجاوز جدر بيوتهم، فمتى كان علماء أهل الشام يحملون عن خوارج أهل العراق؟!»^(٢).

ويقول ابن المبارك: «ما دخلت الشام إلا لأستغني عن حديث أهل الكوفة»^(٣).

بل إن ذلك قد انعكس حتى على علوم العربية، مثل علم النحو وغيره؛ حيث نجد اهتماماً ظاهراً بتكرис نحو البصريين، واستبعاد نحو الكوفيين، منها عاكساته الدلائل والشواهد، فراجع ولاحظ. وهذا البحث مجال آخر.

فشل المحاولات:

على أن كل تلك الجهود، وإن تركت بعض الأثر بصورة عامة، ولكنها لم تؤت كل ثمارها المرجوة، فقد فرض الفقه والحديث العراقي نفسه على الساحة، ولا يمكنهم الاستغناء عنه بالكلية، فقبلوه على مضض وكره

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٩٣ وراجع تهذيب التهذيب ج ١ ص ٩٣ وج ٥ ص ٤٦ وج ١٠ ص ١٥٨.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ٧٠ - ٧١ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٥ عنه.

(٣) المصادران السابقان.

منهم، حتى ليقول ابن المديني:

«لو تركت أهل البصرة حال القدر، وتركت أهل الكوفة لذلك الرأي
(يعني التشيع) خربت الكتب»^(١).

وقال محمد بن يعقوب: «إن كتاب أستاذه (يعني صحيح مسلم) ملآن
من حديث الشيعة»^(٢).

وقد روى البخاري نفسه عن طائفة كبيرة من ينسبون إلى التشيع من
العراقيين وغيرهم^(٣).

خلاصات لا بد من قراءتها:

ولمزيد من التأيد والتأكيد على ما نريد أن نقوله، نعود إلى التذكير
بعض النقاط المفيدة في إيضاح المطلوب، فنقول:

لامعايير ولا ضوابط:

لقد كانت كل تلك السياسات التي تحدثنا عنها تنفذ في حين: أن
الناس لم يكونوا قادرين على تمييز الغث من السمين، والصحيح من
السقيم، لأنهم كانوا قد فقدوا المعايير والضوابط المعقولة والمقبولة، التي
تمكنهم من ممارسة دور الرقابة الدقيقة والمسؤولة على ما يزعم أنه شريعة
ودين، وأحكام وإسلام.

(١) الكفاية في علم الرواية ص ١٢٩.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ١٢٩.

(٣) راجع: فتح الباري (المقدمة) ص ٤٦٠ و ٤٦١ و بحوث في تاريخ السنة المشرفة
ص ٢٨.

إنفلات الزمام:

وبما أن الناس كانوا يريدون معرفة شيء عن دينهم، ويحبون قرآهم، وإسلامهم، ونبيهم.

وبما أنه لم يعد ثمة من يستطيع أن يعارض أو أن يعتراض، فقد راجت بضائع الكذابين والوضاعين، وقامت سوقهم على قدم وساق.

وتمكنوا من إشاعة أباطيلهم، وترهاتهم، وأضاليلهم.

ولم يكن كثير من الناس يملكون القدرة على تمييز الصحيح من السقيم، والحق من الباطل، والأصيل من الدخيل.

أهل الكتاب يمارسون دورهم:

وكان أهل الكتاب في طليعة المستفیدین من هذه الأجواء، حسبما أوضحناه.

حيث إن ذلك قد سهل على الذين أظهروا الإسلام منهم: أن ينشروا أباطيلهم وترهاتهم، بعد أن خلت لهم الساحة، وأصبحوا هم مصدر العلم والمعارف الدينية، والثقافة لأكثر الناس، خصوصاً مع ما كانوا ينعمون به من حماية وتأييد من قبل الحكام آنذاك.

إبعاد أهل البيت ع عن الساحة:

إنما أصبح ذلك ممكناً بعد أن تمكن الحكام من فرض ظروف منع الصفة من أهل البيت «عليهم السلام»، وشيعتهم الأبرار رضوان الله تعالى عليهم من ممارسة دورهم في التصحيح والتنقية، والتقليم والتطعيم، وفضح زيف المزيفين، ودفع كيد الخائنين.

وحرص أكثر الناس ولاسيما الحاقدون والمترنمون، وضعفاء النفوس، على الابتعاد عنهم «عليهم السلام»، ولاسيما بعد استشهاد سيد شباب أهل الجنة، الإمام الحسين «عليه السلام»، وصحبه الأخيار، وأهل بيته الأطهار في كربلاء الفداء.

وقد أشار الإمام السجاد إلى ذلك، فقال: «اللهم إن هذا المقام لخلفائك وأصفيائك، وموضع أمنائك. في الدرجة الرفيعة، التي اختصتهم بها، قد ابتنوها حتى عاد صفوتك، وخلفاؤك مغلوبين، مقهورين، مبزيزين. يرون حكمك مبدلاً، وكتابك منبذاً، وفرايضك محركة عن جهات أشراعك، وسنن نبيك متروكة الخ..»^(١).

والملفت للنظر هنا: أنه «عليه السلام» يقرر هذه الحقيقة ويعلّمها في صيغة دعاء، في خصوص يوم عرفة في موسم الحج، حيث يجتمع الناس من مختلف الأقطار والأمسكار، ليستفيدوا من هذه الشعيرة العظيمة، ويعودوا إلى بلادهم بمزيد من الطهر، والصفاء، والإخلاص، والوعي لدينهم، ولعقيلتهم.

ثم تكون هذه الفقرات جزءاً من دعاء يدعوه المسلمون كل يوم جمعة في طول البلاد الإسلامية وعرضها وباستمرار، ليسهم ذلك في المزيد من إيجاد حالة الوعي الرسالي، ولakukan من ثم واحداً من مسؤولياتهم الإيمانية، والعقيدية.

وقد تعودنا من الإمام السجاد «عليه السلام» هذا الأسلوب الفذ في أكثر من مجالات الفكر، والعقيدة، والسلوك، كما يتضح ذلك

(١) الصحفة السجادية، دعاء ٤٨. وهو الدعاء الخاص بيوم الجمعة وعرفة.

بالمراجعة إلى الصحيفة السجادية، وغيرها من الأدعية المنسوبة عنه صلوات الله وسلامه عليه وعلى آبائه وأبنائه الطيبين الطاهرين.

الالتجاء المبكر إلى الرأي والقياس:

وغني عن القول: إن استبعاد حديث الرسول «صلى الله عليه وآله»، قد أوقع السلطات الحاكمة في مأزق حقيقي على صعيد الفتوى، وإصدار الأحكام، ولذلك كان أول من بادر إلى العمل بالرأي والقياس هم الحكماء أنفسهم، الذين كانوا يصررون على استبعاد أهل البيت «عليهم السلام» - قدر الامكان - عن دائرة الفتوى، وعن بث العلوم والمعارف الصحيحة، والصادقة في الناس.

ثم تبعهم رعيل كبير من تسمى بالفقهاء والمحدثين، الذين كان الكثيرون منهم من طلاب اللبنات، ومن المتزلفين إلى الحكماء، ومن وعاظ السلاطين. فطغت مدرسة الرأي، وانتشر العمل بالاستحسان وبالقياس^(١) «حتى استحالـت الشريـعة، وصار أصحاب الـقياس أصحاب شـريـعة جديدة»^(٢) كما قالـه المعـتـزـلـي الشـافـعـيـ.

وسـيـأـيـ^(٣): أنـ أـبـاـ بـكـرـ كـانـ أـوـلـ مـنـ عـمـلـ بـرـأـيـهـ،ـ حـيـنـهـ لـاـ يـكـونـ لـدـيـهـ نـصـ عنـ رـسـوـلـ اللـهـ «ـصـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآـلـهـ»ـ،ـ كـمـاـ زـعـمـواـ.

ثـمـ جاءـ عـمـرـ بـنـ الـخـطـابـ،ـ فـأـكـدـ ذـلـكـ،ـ وـرـسـخـهـ،ـ قـوـلـأـ وـعـمـلـأـ.

(١) حـيـاةـ الشـعـرـ فـيـ الـكـوـفـةـ صـ ٢٥٣ـ وـكـنـزـ الـعـمـالـ جـ ١ـ صـ ٣٣٢ـ وـغـيرـ ذـلـكـ.

(٢) شـرـحـ نـبـعـ الـبـلـاغـةـ لـلـمـعـتـزـلـيـ جـ ١٢ـ صـ ٨٤ـ .

(٣) فـيـ فـصـلـ:ـ مـعـايـرـ لـحـفـظـ الـأـنـحـارـ فـرـقـ ١١ـ -ـ رـأـيـ الصـحـابـيـ حـيـثـ لـاـ نـصـ.

وستأتي بعض أقواله ورسائله إلى أبي موسى الأشعري^(١)، وشريح القاضي، التي يأمر فيها بالعمل بالرأي والقياس في رقم ٢٨ من هذا الفصل.

مع أنهم يقولون: إن عمر بن الخطاب هو الذي انتقد القاتلين بالرأي، وروى عن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» قوله: «إِنَّ أَصْحَابَ الرَّأْيِ أَعْدَاءُ السَّنَنِ، تَفَلَّتْ مِنْهُمْ أَنْ يَعْوَهَا، وَأَعْيَتْهُمْ أَنْ يَحْفَظُوهَا، وَسَلَبُوا أَنْ يَقُولُوا: لَا نَعْلَمْ؛ فَعَارضُوا السَّنَنَ بِرَأْيِهِمْ»^(٢).

ولعل ذلك قد كان منه قبل أن يواجه المشكلة، ويحتاج إلى العمل برأيه، أي قبل أن يتشدد في المنع من رواية حديث النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» وكتابته، وقبل أن يمنع الصحابة من الفتوى ويحصر حق الفتوى بالأمير، أو من يختاره الأمير.

وربما يكون ذلك منه مختصاً بأولئك الذين يفتون الناس برأائهم، دون إجازة من الحاكم أو الأمير.

ولعل التوجيه الأول هو الأنسب بسياق كلامه، حيث ينسبهم إلى الجهل بالسنن، فعارضوا السنن برأائهم.

إلا أن يدعى: أنه يريد أن غير النساء لم يكن لديهم علم بالسنن،

(١) سيأتي ذلك إن شاء الله في فصل: معايير لحفظ الانحراف رقم: ٢٨ - القياس، والرأي والاستحسان.

(٢) كنز العمال ج ١ ص ٣٣٥ عن ابن أبي نصر والغدير ج ٧ ص ١١٩ و ١٢٠ عن جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٣٤ و مختصره ص ١٨٥ وعن أعلام الموقعين ص ١٩.

والعلم بها محصور بالأمراء. وهذا كلام لا يمكن قبوله، ولا المموافقة عليه، لمخالفته الظاهرة للبداهة وللواقع.

أصدق الحديث:

وقد أوضح لنا الإمام الصادق «عليه السلام» - فيما روي عنه - سبب لجونهم إلى الرأي، والقياس في دين الله، ثم ما نشأ عن ذلك.

وهي شهادة من كان حاضراً وناظراً، وقد شاهد وعاين، وخبر الأمور، ووقف على أغوارها، واستكنته أسرارها، فهو يقول:

«يظن هؤلاء الذين يدعون أنهم فقهاء علماء، قد أثبتوا جميع الفقه والدين، مما يحتاج إليه الأمة!! وليس كل علم رسول الله «صلى الله عليه وآله» علموه، ولا صار إليهم من رسول الله «صلى الله عليه وآله» ولا عرفوه. وذلك أن الشيء من الحلال، والحرام، والأحكام، يرد عليهم؛ فيسألون عنه، ولا يكون عندهم فيه أثر من رسول الله «صلى الله عليه وآله».

ويستحبون أن ينسبهم الناس إلى الجهل، ويكرهون أن يسألوا فلا يجيبون؛ فيطلب الناس العلم من معدنه. فلذلك استعملوا الرأي، والقياس في دين الله، وتركوا الآثار ودانوا بالبدع الخ..»^(١).

الدافع والأهداف:

قد قدمنا فيما سبق إيضاحات حول سياسات الحكماء تجاه حديث الرسول، روایة وكتابه، وتجاه السؤال عن معانی القرآن وغير ذلك.

(١) وسائل الشيعة ج ١٨ ص ٤٠ وتفسير العياشي ج ٢ ص ٣٣١.

وبقي أن نشير إلى دوافع هذه السياسة وأهدافها، فنحن نجمل ذلك على النحو التالي:

١- لل الخليفة مقام الرسول:

لقد كان الخليفة الإسلامي - بنظر الناس - يحتل مقام رسول الله «صلى الله عليه وآله». وذلك يعني:

أنه لا بد أن يقوم بنفس المهام، ويتحمل نفس المسؤوليات التي للرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله».

فهو القاضي، والحاكم، والمربى، والقائد العسكري، والمفتي، والعالم، ووالخ..

وقد كان الناس يرون: أن لهم الحق في توجيه أي نقد له، ومطالبه بأية مخالفة تصدر منه، وأي خطأ يقع فيه.

وإذا رجعنا إلى أولئك الذين سلموا زمام الحكم فور وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فإننا نجد:

أنهم ليسوا في مستوى توقعات الناس، لاسيما وأن التناقضات في فتاواهم وأعمالهم مع ما سمعه الصحابة ورأوه من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وعرفوه من مواقفه، كانت كثيرة وخطيرة.

هذا كله عدا عن مخالفاتهم لكثير من النصوص القرآنية، وأخطائهم، أو عدم اطلاعهم على تفسير كثير من آياته.

بالإضافة إلى تناقضهم في الأحكام والفتاوي باستمرار.

وقد اعترفوا هم أنفسهم بالحقيقة، وقرروها في مناسبات عدّة، حتى

وهم يواجهون بعض الاعتراضات من قبل النساء على بعض مخالفاتهم حيث ظهر أنهم لا يملكون الكثير من المعرفة بالأحكام الشرعية، والدينية، التي يحتاجها الناس في معاملاتهم وشؤونهم.

بل إن الخليفة الثاني قد سجل كلمة طارت في الآفاق، وأصبحت لها شهرة متميزة، وذلك حينما طالب أبا موسى الأشعري ببيانه على حديث رواه، وإلا فلسوف ينزل به العقاب.

ثم اتضح صحة الحديث، فقال عمر بن الخطاب في هذه المناسبة: إنه ألهاء الصدق بالأسواق^(١) عن الحضور عند النبي «صلى الله عليه وآله» لسماع حديثه، والاستفادة منه.

وهو الذي يقول أيضاً: كل الناس أفقه من عمر، حتى رباث الحجال في خدورهن.

وقال عشرات المرات: لو لا علي هلك عمر. ونحو ذلك^(٢).

(١) راجع: صحيح البخاري ج ٤ ص ١٧٢ وج ٢ ص ٩ ومسند أحادي ج ٤ ص ٤٠٠ وسنن أبي داود ج ٤ ص ٣٤٦ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٧ و٤ و٥ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٥٦٩ والغدير ج ٦ ص ١٥٨ عن البخاري، وأبي داود وعن مسلم ج ٢ ص ٢٣٤ وعن مسند أحادي ج ٣ ص ١٩ وعن سنن الدارمي ج ٢ ص ٢٧٤ وعن مشكل الآثار ج ١ ص ٤٩٩. وحول تنكيل عمر بمن لا يأتي على الحديث ببيانه راجع: حياة الصحابة ج ٣ ص ٣٦٠، عن كنز العمال ج ٧ ص ٣٤ وغيرها.

(٢) راجع: الغدیر للعلامة الأميني رحمه الله تجد تفصيل هذه النصوص، وطاقة كبيرة من مصادرها.

ومهما يكن من أمر، فقد كثرت الاعتراضات، وظهرت القصور جلياً واضحاً في نطاق تطبيق الرواية، والفتوى، والقضاء، والموقف السياسي، وغير ذلك، على النص القرآني، والسنة النبوية بصورة عامة.

وقد بدا واضحاً أن استمرار الوضع على هذا المنوال لسوف يضعف موقع الحاكم، وسيهتز ويترنّح، ولن تبقى له تلك المصداقية والفاعلية، ولا الهيمنة القوية التي يتواхها.

٢- إحراجات لا بد من الخروج منها:

ومن جهة أخرى، فقد كانت هناك تصريحات كثيرة للرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، وموافق حاسمة وحساسة تجاه بعض القضايا وبعض الناس، إيجابية هنا، وسلبية هناك.

كان إظهارها وشيوعها بين الناس لا يخدم مصلحة الحكام، بل هو يضرهم ويجرّهم بصورة كبيرة وخطيرة، فلا بد من معالجة هذا الأمر وتلافي سلبياته، فكان انتهاج هذه السياسة مفيداً جداً لهم في ذلك.

وإليك تفصيل ذلك:

إن مما يدل أو يشير إلى أنه قد كان ثمة موافق للرسول «صلى الله عليه وآله»، ونصوص لم يكن إظهارها في مصلحة الحاكم، فكان لا بد من التعتيم عليها، وطمسمها، قول ابن أبي الحديد المعتزلي:

«قد أطبقت الصحابة إطباقياً واحداً على ترك كثير من النصوص لما رأوا المصلحة في ذلك»^(١).

(١) شرح النهج للمعتزلي ج ١٢ ص ٨٣.

وواضح: أن مراده من الصحابة المجمعين من عدا علياً «عليه السلام»، لأن المعتزلي نفسه يقول: «إنما قال أعداؤه: لا رأي له؛ لأنه كان متبعاً بالشريعة، لا يرى خلافها».

إلى أن قال: «وغيره من الخلفاء كان يعمل بمقتضى ما يستصلحه، ويستوفقه، سواء أكان مطابقاً للشرع أم لم يكن. ولا ريب أن من يعمل بما يؤدي إليه اجتهاده، ولا يقف مع ضوابط وقيود يمتنع لأجلها مما يرى الصلاح فيه، تكون أحواله إلى الانتظام أقرب»^(١).

وقد قال عثمان للناس على المنبر: «أيها الناس، إني كتمتكم حديثاً سمعته من رسول الله «صلى الله عليه وآله» كراهة تفرقكم عنِّي، ثم بدا لي الخ..»^(٢).

وهناك موقف إيجابية لرسول الله «صلى الله عليه وآله» تجاه بعض المخلصين من أصحابه، الذين كانوا يملكون مؤهلات نادرة، وميزات فريدة، تجعل لهم الحق دون كل من عدتهم بالتصدي لإماممة الأمة، وقيادتها. وأعني به علياً أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام.

وقد ركزت كلمات وموافق الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله» على إظهار تلك الميزات الفريدة بالذات، سواء منها ما يرتبط بفضائله «عليه السلام» الذاتية، أو فيما يرتبط بها له من جهاد وسوابق.

ثم أوضحت تلك المواقف النبوية، والنصوص عنـه «صلى الله عليه

(١) شرح النهج للمعتزلي ج ١ ص ٢٨.

(٢) حياة الصحابة ج ١ ص ٤٥٥ عن مستند أحد ج ١ ص ٦٥ وراجع ص ٦١.

وآله» بالاستناد إلى ذلك: أن الإمامة وقيادة الأمة إنما هي حق له، وللأئمة من ولده «عليهم السلام»، دون كل أحد سواهم.

وذلك من شأنه: أن يضع الهيئة التي تصدت للحكم بعد النبي «صلى الله عليه وآلـه» أمـام إـحـرـاجـاتـ كـبـيرـةـ في مـسـأـلةـ مـصـيـرـةـ، وـخـطـيـرـةـ وـحسـاسـةـ، بل وفي مـنـتـهـىـ الـحـسـاسـيـةـ، ويـضـعـ عـلـامـاتـ اـسـتـفـاهـاـمـ وـاضـحـةـ عـلـىـ مجـمـلـ الـوـضـعـ الـقـائـمـ آـنـذـاكـ، ومـدـىـ شـرـعـيـتـهـ.

فكان لا بد من محاربة هذا النوع من النصوص، والتعتيم على تلکم المواقف، تلافيًا لما هو أعظم وأدھى.

فعن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، قال: « جاء علقمة بكتاب من مكة أو اليمن، صحفة فيها أحاديث في أهل البيت - بيت النبي «صلى الله عليه وآلـه» - فاستأذنا على عبد الله^(١)، فدخلنا عليه، قال: فدفعنا إليه الصحفة.

قال: فدعا الجارية، ثم دعا بسطت فيه ماء.

فقلنا له: يا أبا عبد الرحمن، انظر فيها؛ فإن فيها أحاديث حساناً!

قال: فجعل يميثها فيها وهو يقول:

﴿نَحْنُ نُقصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنُ﴾^(٢)،
القلوب أوعية؛ فاشغلوها بالقرآن، ولا تشغلوها بما سواه^(٣).

(١) أبي ابن مسعود.

(٢) الآية ٣ من سورة يوسف.

(٣) تقيد العلم ص ٤٥ والستة قبل التدوين ص ٣١٢ وراجع: غريب الحديث لابن سلام ج ٤ ص ٤٨. وليس فيه: أن الأحاديث في أهل البيت.

ويذكرون: أن ابن عباس أتى أيضاً بكتاب فيه قضاء على «عليه السلام»، فمحاه إلا قدر ذراع^(١).

وإن كنا نشك في صحة ذلك، ونرى، أن ابن مسعود هو الذي فعل ذلك، وسيأتي في مواضع من هذا الكتاب بعض النهاج للحرب الإعلامية التي كانت تمارس ضد علي وأهل بيته «عليهم السلام» وشيعته الأبرار رضوان الله تعالى عليهم.

وهناك أقوال صحيحة، وموافقات صريحة لرسول الله «صلى الله عليه وآله» تبين انحراف وزييف كثير من الشخصيات والرموز التي كانت تدعم الحكم الجديد، وتشد من أزره، وتعمل على بسط سلطته، وترسيخ نفوذه، بل فيهم بعض من أصبح جزءاً من تكوينه وهيكليته، ومن ركائزه ودعائمه، الأمر الذي جعل الحكم الجديد يرى نفسه مسؤولاً عن الحفاظ على سمعة هؤلاء الناس، ورفع شأنهم، وبسط نفوذهم، وإظهارهم على أنهم شخصيات على درجة من الفضل والتبليغ، و لهم من المواقف المشرفة، ومن الكرامات ما ليس لغيرهم، بل لا بد أن يُظهروا للناس - ولو عن طريق الأخلاق، والتحريف، والتزوير - أن هؤلاء الناس هم الذين شيدوا أركان الدين، وضحوا وجاهدوا حتى قام عموده، واشتد عوده.

أما أقوال النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله» في حقهم، وموافقاته «صلى الله عليه وآله» تجاههم، فلا ضير في أن تكتم وتنتسر، ثم تتلاشى وتندثر، بل لا بد لها من ذلك، وحيث لا يمكن ذلك، فلا أقل من التأويل والتبديل، والتحريف

والتربيـ، أو اختلاـ ما ينـقـضـ ويعارـضـ. وذلـكـ هو أضعفـ الإيـانـ.

وقد روـىـ أـحـمـدـ بـنـ حـنـبـلـ: أـنـ كـانـ بـيـنـ حـذـيـفـةـ وـسـلـمـاـنـ شـيـءـ؛ فـسـأـلـهـ أـبـوـ قـرـةـ الـكـنـدـيـ عـنـ ذـلـكـ، فـقـالـ: إـنـ حـذـيـفـةـ كـانـ يـحـدـثـ بـأـشـيـاءـ يـقـوـلـهـ رـسـوـلـ اللهـ «صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآـلـهـ وـسـلـامـ»ـ. فـيـ غـضـبـهـ^(١)ـ لـأـقـوـامـ، فـأـسـأـلـ عـنـهـ، فـأـقـولـ:

حـذـيـفـةـ أـعـلـمـ بـهـ يـقـولـ، وـأـكـرـهـ أـنـ يـكـونـ ضـغـائـنـ بـيـنـ أـقـوـامـ، فـأـتـىـ حـذـيـفـةـ، فـقـيلـ لـهـ: إـنـ سـلـمـاـنـ لـاـ يـصـدـقـكـ وـلـاـ يـكـذـبـكـ بـهـ تـقـولـ.

فـجـاءـنـيـ حـذـيـفـةـ فـقـالـ: يـاـ سـلـمـاـنـ اـبـنـ أـمـ سـلـمـاـنـ.

قـلـتـ: يـاـ حـذـيـفـةـ اـبـنـ أـمـ حـذـيـفـةـ، لـتـتـهـيـنـ، أـوـ لـأـكـتـبـنـ إـلـىـ عـمـرـ، فـلـمـاـ خـوـفـتـهـ بـعـمـرـ تـرـكـنـيـ الخـ..^(٢).

إـذـنـ، فـقـدـ كـانـ حـذـيـفـةـ يـحـدـثـ النـاسـ بـهـ كـانـ يـوـقـعـ سـلـمـاـنـ الـذـيـ كـانـ أـمـيرـاـ عـلـىـ الـمـدـائـنـ مـنـ قـبـلـ عـمـرـ فـيـ حـرـجـ شـدـيدـ فـكـانـ لـاـ بـدـ لـسـلـمـاـنـ مـنـ أـنـ يـوـقـفـ حـذـيـفـةـ عـنـ الإـسـتـمـارـ فـيـ ذـلـكـ، فـاـسـتـفـادـ مـنـ هـذـهـ الـوـسـيـلـةـ لـتـحـقـيقـ هـذـاـ الـهـدـفـ.

وـبـعـبـارـةـ أـخـرىـ: إـنـ السـيـاسـةـ كـانـتـ قـدـ فـرـضـتـ حـظـراـً عـلـىـ تـنـاقـلـ بـعـضـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـأـحـوـالـ الـأـشـخـاصـ.

وـقـدـ كـانـ حـذـيـفـةـ بـنـقـلـهـ تـلـكـ الـأـمـورـ قـدـ أـحـرـجـ سـلـمـاـنـ، فـلـمـاـ هـدـدـهـ بـالـكـتـابـةـ إـلـىـ الـخـلـيـفـةـ كـفـ عـنـ ذـلـكـ، غـيرـ أـنـهـ قـدـ وـرـدـتـ فـيـ آـخـرـ الـحـدـيـثـ زـيـادـةـ نـحـبـ

(١) هذه الكلمة لا يمكن أن يقـوـلـهـ سـلـمـاـنـ الـذـيـ هوـ منـ أـعـرـفـ النـاسـ بـأـمـرـ عـصـمةـ الرـسـوـلـ فـيـ جـيـعـ حـالـاتـ، بلـ هيـ منـ إـقـحـامـاتـ مـحـبـيـ أـوـلـئـكـ الـمـنـحـرـفـينـ الـذـيـنـ لـاـ مـانـعـ عـنـهـمـ مـنـ اـنـتـقـاصـ شـخـصـ الرـسـوـلـ، شـرـطـ أـنـ لـاـ يـمـسـ أـحـدـاـ مـنـ أـحـبـائـهـ.

(٢) مـسـنـدـ أـحـمـدـ حـ ٤٣٩ صـ ٥

أنها لم ترد على لسان سليمان، وهي أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال: «أيتها مؤمن لعنته لعنة، أو سببته سبة، في غير كنهه، فاجعلها عليه صلاة»^(١). فإن ذلك لا شك في كونه من الأكاذيب على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وعلى سليمان، فراجع ما ذكرناه في غزوة أحد من هذا الكتاب، ثم ما سنذكره حول موضوع السب واللعنة أيضاً.

٣- التأثر بأهل الكتاب:

هناك فرقتان من اليهود:

إحداهما: «فقهاء الفريسيين»، وهم يؤمنون بكتابة العلم وتدوينه، ويكتبون كلام علمائهم وأحبارهم. كما هو الحال بالنسبة إلى التلمود، الذي له أهمية كبيرة عند معظم اليهود، بل إن أهميته لدى بعض فرقهم لتزيد على أهمية العهد القديم نفسه^(٢).

الثانية: فرقة يقال لها: «القراء»، وهم الذين كثروا ونشطوا بعد ضعف أمر الفريسيين، وهم يقولون بعدم جواز كتابة شيء غير التوراة^(٣). وقد صرخ البعض: بأن فرقة الصدوقين لا تعرف إلا بالعهد القديم، وترفض الأخذ بالأحاديث الشفوية المنسوبة إلى موسى «عليه السلام»^(٤).

(١) مستند أحادي ص ٤٣٩ ج ٥.

(٢) راجع: اليهودية واليهود ص ٢٣.

(٣) راجع: التفكير الديني عند اليهود، لمحمد حسن ظاظا وراجع: مقارنة الأديان (اليهودية) ص ٢٢٧.

(٤) اليهودية واليهود ص ٨٦ ومقارنة الأديان (اليهودية) ص ٢٢٦.

بل لقد جاء في التلمود نفسه: «إن الأمور التي تروى مشافهة ليس لك الحق في إثباتها بالكتابة»^(١).

وقد علق على ذلك بعض العلماء بقوله: «من العجيب: أن اليهود كتبوا التلمود والشناة حتى هذا النهي. وأهل الحديث من المسلمين كتبوا الأحاديث حتى الحديث المكذوب: لا تكتبوا عنّي.. الخ»^(٢).

غير أننا نقول: إن المقصود هو المنع من الروايات الشفوية عن الأنبياء، أما أقوال العلماء فهي الشريعة، تماماً كما يقول البعض الآن: إن آراء الصحابة شريعة وسنة.

والذي يظهر لنا هو: أن كعب الأحبار قد كان من الفرقة التي لا تخفيز كتابة غير التوراة.

ويشير إلى ذلك: أنه حينما سأله الخليفة الثاني عن الشعر، أجابه كعب واصفاً العرب بقوله: «أجد في التوراة قوماً من ولد إسماعيل، أناجيلهم في صدورهم، ينطقون بالحكمة»^(٣).

(١) الفكر الديني الإسرائيلي للدكتور ظاظا ص ٧٩ عن التلمود: حيطين ٦٠ بـ - تمور.

(٢) بحوث مع أهل السنة والسلفية هامش ص ٩٧.

(٣) راجع: العمدة لابن رشيق ج ١ ص ٢٥ وقد صرّح بذلك كعب في حديث آخر في الدر المثور ج ٣ ص ١٢٥ ثم روى ذلك أبو هريرة وقتادة عن النبي «صلّى الله عليه وآله» فراجع الدر المثور ج ٣ ص ١٢٤ و ١٢٣ و ١٢٢، وقد استدل البعض بهذا الحديث على حفظ القرآن عن ظهر قلب، فراجع مناهل العرفان ج ١ ص ٢٣٥ والنشر في القراءات العشر ج ١ ص ٦، وفي ربيع الأبرار ج ٢ ص ١٥٠ ذكر هذا الحديث عن التوراة على لسان راهب آخر فراجع.

وقد روی مثل ذلك وہب بن منبه أيضاً - الذي كان أيضًا في الأساس من أهل الكتاب - فقد جاء في رواية مطولة له قوله: «يا رب، إني أجد في التوراة قوماً أنا جيلهم في صدورهم، يقرؤونها، وكان من قبلهم يقرؤون كتبهم نظراً، ولا يحفظونها، فاجعلهم أمتي»، قال: تلك أمة محمد»^(١).

فلعل كعب الأحبار، وغيره من كان مقرباً من السلطة قد استفاد من حسن الظن به من قبل الصحابة والحكام، فألقى هذا الأمر إليهم، وهم غافلون، فوافق قبولاً منهم، بسبب ما كانوا يعانونه من مشكلات المحسنة إليها آنفاً.

وما يشير إلى أن السلطة كانت تخزن في وعيها شيئاً من ذلك هو التعليل الذي جاؤوا به حينما أرادوا إحراق ما جمعوه من أحاديث كتبها الصحابة عن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه»، حيث ذكروا: أن سبب إقدامهم على هذا الأمر هو الالتفات إلى أن أمّا كانوا قبلهم كان بينهم كتاب الله، فلما كتبوا أقوال علمائهم أكبوا عليها، وتركوا كتاب الله (فراجع ما تقدم).

والملفت للنظر هنا: أن يتخيل هؤلاء المساواة فيها بين أقوال النبي «صلى الله عليه وآلـه» الذي لا ينطق عن الهوى، وبين أقوال علماء أهل الكتاب الذين كانوا يخلطون الحق بالباطل عن عمد وإصرار في كثير من الأحيان، إن لم يكن في أكثرها.

(١) راجع: البداية والنهاية ج ٦ ص ٦٢ ونزهة المجالس ج ٢ ص ١٩٩.

بغضهم لعلي علثمة سبب آخر:

هذا، ولا بد من الإشارة هنا: إلى أن السياسة التي انتهجهت تجاه حديث النبي «صلى الله عليه وآله»، وإن كانت سبباً مهماً لما حاق بالإسلام من بلاء، على صعيد تجاهيل الناس به، والتلاعب بالدين، وتغيير أحكام الشريعة. ولكن ذلك ليس هو كل شيء في هذا المجال، بل إن ثمة سبباً آخر كان له دوره وتأثيره في ذلك، وهو: بعض علي «عليه السلام»، والإصرار على مخالفته في كل شيء.

قال ابن عباس: «اللهم العنهم، قد تركوا السنة من بغض علي»^(١).

قال السندي: «أي وهو كان يتقيد بها»^(٢).

وقال النسابوري حول السبب في تركهم الجهر بالبسملة في الصلاة: «وأيضاً، فيه تهمة أخرى، وهي: أن علياً رضي الله عنه كان يبالغ في الجهر بالتسمية؛ فلما كان زمن بنى أمية بالغوا في المنع عن الجهر، سعياً في إبطال آثار علي»^(٣). ورغم اعتراف الحجاج بأن أمير المؤمنين «عليه السلام» المرء الذي لا يرغب عن قوله، فإنه يصر على مخالفته، والعمل برأي عثمان!!^(٤).

(١) سنن النسائي ج ٥ ص ٢٥٣ وسنن البيهقي ج ٥ ص ١١٣ والغدير ج ١٠ ص ٢٠٥ عنها وعن كنز العمال عن ابن جرير نص آخر.

(٢) تعليق السندي على سنن النسائي ج ٥ هامش ص ٢٥٣.

(٣) تفسير النسابوري (مطبوع بهامش جامع البيان للطبراني) ج ١ ص ٧٩.

(٤) مروج الذهب ج ٣ ص ٨٥ والكامل في الأدب ج ١ ص ٢٠٧ و مكاتيب الرسول ج ١ ص ٦٢.

وقد عاش الحسنان «عليهما السلام» في الناس دهراً طويلاً، وها إمامان قاما أو قعداً، لكن ما روي عنهما في أحكام الشريعة قليل جداً لا يكاد يذكر.

ولا يمكن أن يصغي إلى ما اعتذر به ابن شهر آشوب هنا، حيث قال: «وأما من قل منهم الروايات، مثل الحسن والحسين، فلقلة أيامهما»^(١).

والصحيح هو أن الناس أهلوا أقوالهم، ولم يهتموا بنقل شيء عنهم، بغضاً منهم لهم، أو خوفاً من معاقبة الحكماء.

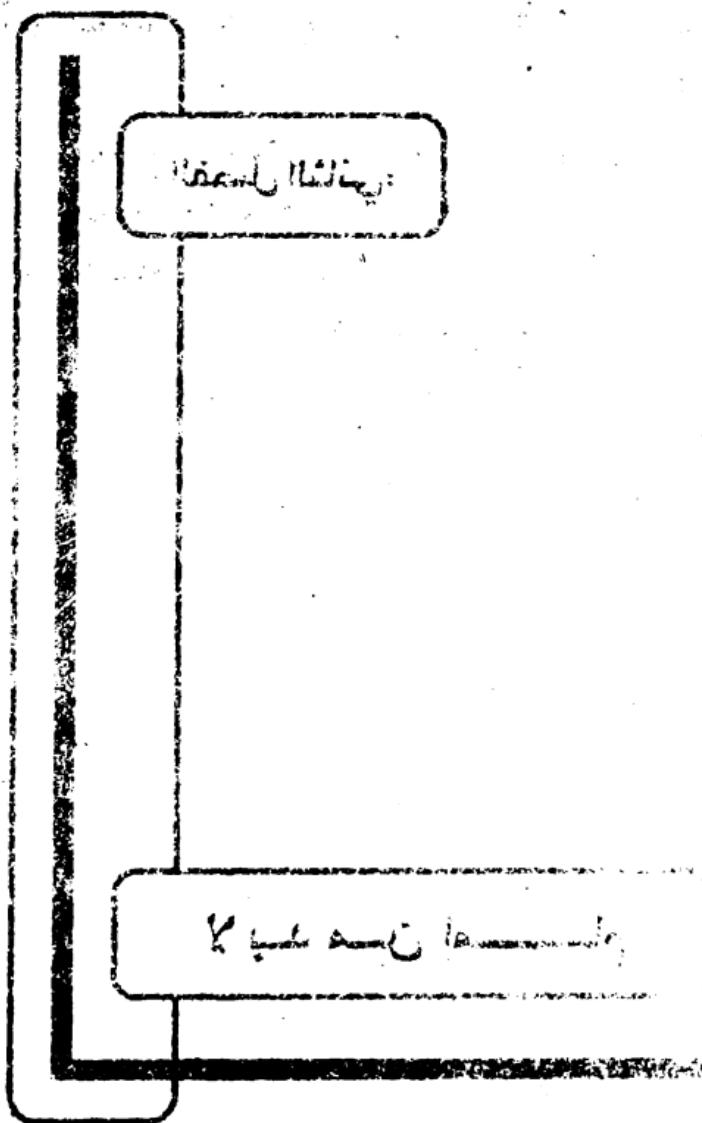
(١) مناقب آل أبي طالب ج ١ ص ٢٧٤.

الفصل الثاني:

لابد من إمام

مکانیزم ایجاد این پدیده را در اینجا

آنچه در اینجا مذکور شده است از این دو عوامل میباشد



ضرورة وجود الإمام:

ولسنا بعد ذلك كله بحاجة إلى التأكيد على أنه كان لا بد لهذا الدين من رائد وحافظ، وإمام يحفظ له مسيرته، وينشر تعاليمه، ويربي الناس تربية إلهية صالحة وقويمة. ويكون هو الضمانة الحقيقة له على مر العصور، وكر الأيام والدهور.

وقد كان أئمة أهل البيت الأطهار «عليهم السلام» هم هذه الضمانة، التي بها حفظ الدين وأحكامه، وبهم سلمت رسومه وأعلامه. وكيف لا، وهم سفينة نوح، وأحد الثقلين الذين لا يضل من تمسك بهما، واهتدى بهديها. وهذا ما يفسر لنا ما روي عن الإمام الバاقر «عليه السلام» في قوله للحكم بن عيينة (عتيبة)، وسلمة بن كهيل: شرقاً وغرباً، فلا تجدان على صحيحاً إلا شيئاً خرج من عندنا^(١).

ويقول «عليه السلام» عن الحسن البصري: «فليذهب الحسن يميناً وشمالاً؛ فوالله، ما يوجد العلم إلا ههنا»^(٢).

(١) اختصار معرفة الرجال ص ٢١٠ و ٢٠٩ والكافي ج ١ ص ٣٩٩ وبصائر الدرجات ص ٩ والوسائل (ط دار الإسلامية) ج ١٥ ص ١٩٦.

(٢) الكافي ج ١ ص ٥٠ والوسائل (ط دار الإسلامية) ج ١٨ ص ٤٢ - ٤٣ و ٨.

وعنه «عليه السلام»: فليذهب الناس حيث شاؤوا، فوالله ليس الأمر إلا ههنا، وأشار إلى بيته^(١).

وعنه «عليه السلام» أيضاً: كل شيء لم يخرج من هذا البيت فهو وبال^(٢).

موقف الأئمة من رواية الحديث وكتابته:

لا أعتقد: أننا بحاجة إلى التذكير بموقف الأئمة من رواية الحديث وكتابته، فإن ذلك أوضح من الشمس، وأبين من الأمس.

فعلى «عليه السلام» هو الذي رفع الحظر عن رواية حديث النبي «صلى الله عليه وآله»^(٣) وهو الذي يقول: تزاوروا، وأكثروا مذاكرة الحديث، فإن لم تفعلوا يندرس الحديث^(٤).

وهو الذي يقول: «قيدوا العلم، قيدوا العلم»، مرتين. ونحوه غيره^(٥).

وقد قال «عليه السلام»: «من يشتري مني علمًا بدرهم؟».

قال الحارث الأعور: فذهبت، فاشترت صحفاً بدرهم، ثم جئت بها.

(١) الكافي ج ١ ص ٣٩٩ وبصائر الدرجات ص ١٢.

(٢) الاختصاص ص ٣١.

(٣) راجع: سر گذشت حدیث (فارسی) هامش ص ٢٨ وراجع: کتز العمال ج ١٠ ص ١٧١ و ١٧٢ و ١٢٢.

(٤) معرفة علوم الحديث ص ٦٠ وکتز العمال ج ١٠ ص ١٨٩.

(٥) تقييد العلم ص ٨٩ و ٩٠ وفي هامشه قال: «وفي حضرة علي «عليه السلام» على الكتابة انظر معادن الجوهر للأمين العاملی ١، ٣».

قال الراوي: «فكتب له علمًا كثيرًا»^(١).

وعنه «عليه السلام»: «إذا كتبت الحديث فاكتبه بأسناده، فإن يك حقاً كتتم شركاء في الأجر، وإن يك باطلًا كان وزره عليه»^(٢).
ومثل ذلك كثير عنه «عليه السلام»^(٣).

كما أن الإمام الحسن «عليه السلام» دعا بنيه، وبني أخيه، فقال: «يا بنّي، وبني أخي، إنكم صغار قوم يوشك أن تكونوا كبار آخرين؛ فتعلموا العلم؛ فمن لم يستطع منكم أن يرويه؛ فليكتبه، ولি�ضعه في بيته»^(٤).

وقد كتب علي «عليه السلام» عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» كتاباً كثيرة، كما هو أشهر من أن يحتاج إلى تفصيل وبيان.
وقد حث الأئمة «عليهم السلام» شيعتهم على هذا الأمر، كما يظهر بأدنى مراجعة لكتب حديثهم وروايتهم.

(١) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٥٩ وطبقات ابن سعد ج ٦ ص ١١٦ وتاريخ بغداد ج ٨ ص ٣٥٧ وكتز العمال ج ١٠ ص ١٥٦ وتقيد العلم ص ٩٠ وفي هامشه عن تقدم، وعن كتاب العلم لابن أبي خيثمة ص ١٠ وعن المحدث الفاضل ج ٤ ص ٣.

(٢) كتز العمال ج ١٠ ص ١٢٩ عن الحاكم، وأبي نعيم، وابن عساكر.

(٣) راجع على سبيل المثال: كتز العمال ج ١٠ كتاب العلم.

(٤) تقيد العلم ص ٩١ ونور الأ بصار ص ١٢٢ وكتز العمال ج ١٠ ص ١٥٣ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٣٠ وجامع بيان العلم ج ١ ص ٩٩ والعلل ومعرفة الرجال ج ١ ص ٤١٢ وتاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٢٢٧ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ عن ابن عساكر، وعن البيهقي في المدخل، وفي هامش تقيد العلم عن بعض من تقدم، وعن: تاريخ بغداد ج ٦ ص ٣٩٩ (ولم أجده) وعن ربيع الأبرار ١٢ عن علي «عليه السلام».

بل إن الأئمة «عليهم السلام» كانوا يطّلعون على بعض الكتب التي كانت تؤلف في زمنهم، ويدون ملاحظاتهم عليها.

ونرى أن ذكر الشواهد والمصادر لكل ذلك، مع هذه الكثرة الكاثرة فيها ليست في محلها، وهي تضييع للوقت وللجهد.

موقف الأئمة عليهم السلام من الإسرائينيليات ورواتها:

وقد واجه الأئمة «عليهم السلام» ترهات بني إسرائيل، بالكلمة وبالملقى، بصرامة وبحزم.

وأعلنوا للملأ زيف تلك الأباطيل، وكذبوا من جاؤوا بها بصرامة ووضوح في مناسبات كثيرة.

بل إن أمير المؤمنين علياً «عليه السلام»، لم يكتف بالتكذيب والتفنيد، وإنما هدد وتوعد بالجلد أحياناً، كما حصل منه لمن يروي قصة أوريا، وفق زعم القصاصين، كما سيأتي.

وقد وصف «عليه السلام» كعب الأحبار، فقال: إنه لكذاب^(١).

وكان كعب منحرفاً عن علي عليه الصلاة والسلام^(٢).

هذا بالإضافة إلى أنه قد طرد القصاصين من المساجد، كما سنرى.

وقد كذب الإمام الباقر «عليه السلام» كعب الأحبار في بعض

(١) أضواء على السنة المحمدية ص ١٦٥ وشرح النهج للمعtilي ج ٤ ص ٧٧ والبحار ط قديم ج ٨ ص ٦٧٥.

(٢) راجع: شرح النهج للمعtilي ج ٤ ص ٧٧.

أباطيله، كروايته: أن الكعبة تسجد لبيت المقدس في كل صباح^(١).

وذلك من أجل أن يتوصل إلى تبرير جعل الصخرة التي في بيت المقدس قبلة لأهل نحلته من اليهود، وأنها هي القبلة الأولى والأعلى، بلاحظة أن الكعبة التي هي قبلة المسلمين تسجد للصخرة كل صباح.

هذا، وللإمام الصادق «عليه السلام» موقف يكذب فيه أباطيل أهل الكتاب أيضاً^(٢).

كما أنه «عليه السلام» قد قال وهو يتحدث عن العلماء: «ومن العلماء من يطلب أحاديث اليهود والنصارى ليغزره علمه، ويكثر به حديثه، فذاك في الدرك الخامس من النار»^(٣).

الشيعة في مواجهة الفكر الإسرائيلي:

وقد اقتدى الشيعة الأبرار رضوان الله تعالى عليهم بأئمتهم «عليهم السلام»، في محاربة الفكر الإسرائيلي الدخيل، وتصدوا للرموز، وللمروجين له

(١) الكافي ج ٤ ص ٢٤٠ والبحار ج ٤٦ ص ٣٥٤، ويبدو أن كعباً قد استمر على تعظيم الصخرة، حتى إنها كان مع عمر في بيت المقدس، وسأله عمر: أين يجعل المسجد والقبلة، قال: خلف الصخرة، فقال له عمر: ضاحكت اليهودية يا كعب. فراجع هذه القضية بنصوصها المتقاربة في: الأنس الجليل في أخبار القدس والخليل ج ١ ص ٢٥٦ والأموال لأبي عبيد ص ٢٢٥ والإصابة ج ٤ ص ١٠٥ والأسرار المرفوعة ص ٤٥٧.

(٢) البحار ج ٧١ ص ٢٥٩ ط إيران وج ٤٦ ص ٣٥٣ - ٣٥٤ وسفينة البحار ج ٢ ص ١٦٧، والكافي ج ٤ ص ٢٣٩.

(٣) البحار ج ٢ ص ١٠٨.

بحزم، وشجاعة، وصلابة، رغم ما كان يتمتع به أولئك الأفاكون من حصانة قوية من قبل الحكماء على أعلى المستويات، لقد واجههم الشيعة، وتصدوا لهم، عملاً بالتكليف الشرعي، الذي أكده ما روى عن الرسول الأكرم «صلى الله عليه وأله»، من أنه قال:

«إن الله قضى بالجهاد على المؤمنين في الفتنة بعدي...».

إلى أن قال: «.. يجاهدون على الإحداث في الدين، إذا عملوا بالرأي في الدين، لا رأي في الدين الخ...»^(١).

ونذكر هنا بعض النماذج لمؤلفات أتباع مدرسة أهل البيت «عليهم السلام»، وهي التالية:

- ١ - لقد أعلن ابن عباس بالنكير على أولئك الذين يسألون أهل الكتاب، مع وجود كتاب الله بين ظهرانيهم^(٢).
- ٢ - وروي نظير ذلك عن ابن مسعود أيضاً^(٣).

(١) تفسير فرات ص ٦١٤ ط جديد.

(٢) راجع: صحيح البخاري ج ٤ ص ١٩٣ و ١٧٣ وج ٢ ص ٧١ والمصنف للصناعي ج ١٠ ص ٣١٤ وج ١١ ص ١١٠ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٥١ والفصل في الملل والأهواء والنحل ج ١ ص ٢١٦ والبداية والنهاية ج ٢ ص ١٣٤ وجمع الزوائد ج ١ ص ١٩٢ والدر المشور ج ١ ص ٨٣ عن البخاري، وعبد الرزاق، وابن أبي حاتم، والبيهقي في شعب الإيمان.

(٣) راجع: المصنف للصناعي ج ٦ ص ١١٢ وج ١١ ص ١٦٠ وج ١٠ ص ٣١٣ وجامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٥٠ والبداية والنهاية ج ٢ ص ١٣٤ وفتح الباري ج ١٣ ص ٢٨١ وراجع: سنن الدارمي ج ١ ص ١٢٢ وتفيد العلم ص ٥٣ و ٥٦.

٣ - وقد تصدى ابن عباس، وحذيفة بن اليمان لتكذيب كعب الأحبار صراحة في بعض الموارد^(١).

٤ - أما أبو ذر ذلك الرجل الصابر المجاهد، فالكل يعلم موقفه من كعب الأحبار في مجلس الخليفة الثالث عثمان، حينما جاؤوا بتركة عبد الرحمن بن عوف، وتصدى كعب الأحبار لإصدار فتاواه في دين الله؛ فضربه أبو ذر رحمة الله بعصايه، وقال له: «يا ابن اليهودية، تعلمنا ديننا؟! أو «متى كانت الفتيا إليك يا ابن اليهودية؟!»^(٢).

ثم كان جزاء هذا الصحابي الجليل هو النفي والتشريد، ومكافحة المحن والبلايا، حتى مات مظلوماً غريباً في الربذة، منفاه^(٣).

علي عليه يواجه القصاصين بالحقيقة:

أما موقف علي «عليه السلام» من القصاصين، فتوضّحه النصوص التالية:

(١) أضواء على السنة المحمدية ص ١٦٥ عن الكاف الشاف ص ١٣٩.

(٢) راجع: مروج الذهب ج ٢ ص ٣٤٠ ومسند أحد ج ١ ص ٦٣ وراجع: حلية الأولياء ج ١ ص ١٦٠ وتاريخ الأمم والملوک ج ٣ ص ٣٣٦ وج ٤ ص ٢٨٤ والغدير ج ٨ ص ٣٥١ عنه. وراجع: أنساب الأشراف ج ٥ ص ٥٢ وشرح النهج للمعتزلي ج ٣ ص ٥٤ وج ٨ ص ٢٥٦ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٧ - ٦٩ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٤ ص ٢٣٢ والأوائل ج ١ ص ٢٧٩ وجمع الزوائد ج ١٠ ص ٢٣٩ وحياة الصحابة ج ٢ ص ١٥٧ و ١٥٨ و ٢٥٩ وعن كنز العمال ج ٣ ص ٣١٠. وأشار إليه العلامة الطباطبائي في تفسير الميزان ج ٩ ص ٢٥٨ و ٢٥١.

(٣) راجع كتابنا: دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام ج ١ ص ١١١ - ١٤١.

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ج ١

١ - عن الحارث، عن علي، أنه دخل المسجد، فإذا بصوت قاص، فلما رأه سكت، قال علي «عليه السلام»: من هذا؟!
قال القاص: أنا.

فقال علي «عليه السلام»: أما أني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: سيكون بعدي قصاص لا ينظر الله إليهم^(١).

٢ - عن سعيد بن أبي هند: أن علياً «عليه السلام» مر بقاص، فقال: ما يقول؟!

قالوا: يقص!

قال: لا، ولكن يقول: إعرفوني^(٢).

٣ - عن أبي عبد الرحمن السُّلْمي، قال: مر علي بن أبي طالب «عليه السلام» برجل يقص، فقال: أعرفت الناسخ من المنسوخ؟
قال: لا.

قال: هلكت وأهلكت^(٣).

٤ - عن أبي يحيى، قال:
مر بي علي وأنا أقص؛ فقال: هل عرفت الناسخ من المنسوخ؟
قلت: لا.

(١) كنز العمال ج ١٠ ص ١٧٢ عن أبي عمير بن فضالة في أماليه.

(٢) كنز العمال ج ١٠ ص ١٧٢ عن مسدد، وصحح.

(٣) الدر المثور ج ١ ص ١٠٦ عن أبي داود في ناسخه، وعن النحاس في ناسخه، وعن سنن البيهقي ونشر الدر ج ١ ص ٣١٢ وذكر أخبار أصحابهان ج ١ ص ٨٩.

قال: أنت أبو إعرفوني^(١).

علي عليه السلام يضرب القصاصين ويطردهم:

لم يقتصر موقف علي «عليه السلام» من القصاصين على الإدانة الكلامية، بل تعداه إلى ما هو أبعد من ذلك، فجاء متميزةً وحاسماً في الوقت نفسه، وقد تجلى ذلك في أنه «عليه السلام» قد استعمل في مواجهتهم الأساليب التالية:

- ١ - تعرি�تهم أمام الناس، وتعريفهم بنو آياتهم، وذلك ببيان حقيقة جهم للظهور، كما تقدم.
- ٢ - تهجين عملهم عن طريق نشر أقوال النبي «صلى الله عليه وآله» فيهم حيث إنه «صلى الله عليه وآله» قال: سيكون بعدي قصاص لا ينظر الله إليهم.
- ٣ - إظهار جهلهم، وقلة معرفتهم، ثم ما يترتب على ذلك من هلاك لهم أنفسهم، ثم إهلاك الآخرين. وقد تقدمت الأمور الثلاثة الآنفة الذكر.
- ٤ - طردتهم من المساجد.
- ٥ - ضربهم.

ويوضح هذين الأمرين النصوص التالية:

ألف: عن أبي البختري، قال: دخل علي بن أبي طالب المسجد، فإذا

(١) كنز العمال ج ١٠ ص ١٧١ عن المروزي في العلم. وراجع: ربيع الأبرار ج ٢ ص ٥٨٨.

رجل يخوّف، فقال: ما هذا؟

قالوا: رجل يذكّر الناس.

قال: ليس برجل يذكّر الناس، ولكنه يقول: أنا فلان بن فلان،

إعرفوني.

فأرسل إليه فقال: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟!

قال: لا.

قال: فاخبر من مسجدنا، ولا تذكّر فيه^(١).

والذكر هو القاصن في اصطلاحهم، كما يظهر من الكتب التي تتحدث عن القصاصين، فراجع تليس ابليس، والقصاصين والمذكرين لابن الجوزي.

ب: وحين قدم البصرة طرد القصاصين من المسجد، حيث إنه لا ينبغي القصاص في المسجد^(٢).

ج: عن أبي عبد الله «عليه السلام»، أنه قال: «إن أمير المؤمنين «عليه السلام» رأى قاصناً في المسجد فضربه، وطرده»^(٣).

(١) كنز العمال ج ١٠ ص ١٧١ عن المروزي في العلم، والنحاس في ناسخه، والعسكري في الموعظ، والدر المثور ج ١ ص ١٠٦ والجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٦٢.

(٢) عن قوت القلوب ج ٢ ص ٣٠٢ وراجع: الحوادث والبدع ص ١٠٠.

(٣) الكافي ج ٧ ص ٢٦٣ وتهذيب الأحكام للطوسوي ج ١٠ ص ١٤٩ والوسائل ج ١٢ ص ١١١ وج ١٨ ص ٥٧٨ وج ٣ ص ٥١٥ وج ١٠ ص ٤٦٨ وج ١١ ص ٥٦٧ وج ٨ ص ٤٢ وسفينة البحار ج ٢ ص ٤٣٣ وراجع: الصافي ج ٤ ص ٢٩٦ وجمع البيان ج ٨ ص ٤٧٢ وتفسير البرهان ج ٤ وراجع: الدر المثور ج ١ ص ١٠٦.

٦ - التهديد بالضرب الوجيع، وبيانه الحدود عليهم ويوضح ذلك:
 ألف: ما روي، من أنه حينما بلغه «عليه السلام» ما يقوله القصاصون
 في قصة أوريا قال:

«من حديث داود على ما يرويه القصاصون، جلدته مائة وستين
 جلدة، وذلك حد الفريضة على الأنبياء»^(١).

ب: وسيأتي أنه «عليه السلام» قد امتحن أحد القصاصين، فأجابه،
 ولو أنه عجز عن الجواب لكنه قد أوجعه ضرباً^(٢) على حد تعبيره.

موقف سائر الأئمة عليهم السلام من القصاصين:

ولا يختلف موقف سائر الأئمة «عليهم السلام» عن موقف أمير المؤمنين
 صلوات الله وسلامه عليه من القصاصين، ويوضح ذلك النصوص التالية:

١ - إن الإمام السجاد «عليه السلام» قد نهى الحسن البصري عن
 مزاولة عمل القصاص. فاستجاب للنهي^(٣).

٢ - وفي حماورة جرت بين الإمام الحسن «عليه السلام» وبين أحد
 القصاصين، نجد الإمام الحسن يكذب ذلك الرجل في دعواه كونه قصاصاً
 تارة، ومذكراً أخرى؛ باعتبار أن هاتين الصفتين هما للنبي «صلى الله عليه

(١) راجع: سمير الليلي ص ٣٢٤ والإسرائيليات في كتب التفسير والحديث ص ٢٠٤
 عن تفسير النسفي ج ٤ ص ٢٩ - ٣٠ وراجع: ربيع الأبرار ج ٣ ص ٥٨٨ والصافي
 ج ٤ ص ٢٩٦ وجمع البيان ج ٨ ص ٤٧٢.

(٢) كتز العمال ج ١٠ ص ١٧٢ عن وكيع في الغرر، والقصاصون والمذكرين ص ٢٣.

(٣) راجع وفيات الأعيان ج ١ ص ٧٠.

وأله»، فلما سأله عن نفسه أي شيء هو؟.

قال له «عليه السلام»: المتكلف من الرجال^(١). أي الذي يتكلف أمراً ليس له.

٣ - وعن الإمام الباقر «عليه السلام» في تفسير قوله تعالى: «وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا»^(٢) أن منهم القصاصون^(٣).

٤ - وذكر الإمام الصادق «عليه السلام»: أن بعض القصاص يقول: هذا المجلس لا يشقى به جليس.

فقال «عليه السلام»: هيئات هيئات أخطأت استاهم الحفرة^(٤). أي أنهم أرادوا شيئاً فوقعوا في غير ما أرادوا.

٥ - كما أنه «عليه السلام» قد لعنهم، واعتبرهم يثرون الناس ضدهم «عليهم السلام».

ثم إنه «عليه السلام» قد حرم الاستماع إلى القصاصين. هذا بالإضافة إلى أنه «عليه السلام» قد اعتبر أنهم هم الغاون أتباع الشعراء، كما نصت عليه الآية الكريمة^(٥).

(١) تاريخيعقوبي ج ٢ ص ٢٢٧ و ٢٢٨.

(٢) الآية ٦٨ من سورة الأنعام.

(٣) راجع: تفسير العياشي ج ٢ ص ٣٦٢.

(٤) البحار ج ٧٤ ص ٢٥٩.

(٥) بحار الأنوار ج ٦٩ ص ٢٦٤ و ٢٦٥ و راجع: وسائل الشيعة ج ٦ ص ١١١.

شرط الإجازة للقصاصين:

وما تقدم نعرف: أن معرفة الناسخ من المنسوخ شرط في السماح للقصاص بأن يقص على الناس.

وثمة شرط آخر: وهو أن يكون عارفاً بالدين، واقفاً على مراميه وأهدافه، كما يظهر من سؤال أمير المؤمنين للقصاص الذي امتحنه، فأجاب، فسمح له بمواصلة عمله، ولو لا ذلك لكان «عليه السلام» قد أوجعه ضرباً.

ولأجل أن البعض لم يكن يعرف الناسخ من المنسوخ، فإنه «عليه السلام» قد حكم عليه بأنه قد هلك وأهلك. وبين أن من لا يعرف ذلك ويتصدى لهذا العمل الخطير فإنه يكون طالباً للدنيا وللشهرة بين الناس.

أما حين يطمئن «عليه السلام» إلى أن القصاص جامع للشروط المطلوبة، فإنه «عليه السلام» يسمح له بمزاولة عمله ذاك، فقد: «قال علي «عليه السلام» للقصاص: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟!

قال: نعم.

قال: قال: قص»^(١).

ومعنى ذلك، هو أن القصاصين كانوا إلى جانب وعظهم الناس، يقومون بمهامات أخرى، وهي بيان الأحكام الشرعية، وتفسير القرآن، إلى جانب أمور تقدمت، وستأتي الإشارات إليها في الموارد المختلفة.

وتقدم في فصل: «القصاصون يثقفون الناس رسمياً»: أن الإمام الباقر «عليه السلام» قد قال لسعد الإسکاف: «وددت أن على كل ثلاثة ذراعاً

فاصاً مثلك».

وأن أبان بن تغلب كان قاص الشيعة.

وأن عدي بن ثابت الكوفي كان إمام مسجد الشيعة وقاصهم.

امتحان القصاصين:

ثم إننا قد رأينا أمير المؤمنين «عليه السلام» يجري امتحاناً لأحد القصاصين، فلو لم ينجح في الامتحان لكان «عليه السلام» قد أوجعه ضرباً.

فقد رروا: أنه «عليه السلام» انتهى إلى قاص يقص، فقال: تقص، ونحن حديث عهد (برسول الله «صلى الله عليه وآله»)!؟ أما إني سائلك فإن تحيب فيها سألك وإلا أدبتك.

(وفي نص آخر: أما إني أسألك عن مسائلتين، فإن أصبت وإلا أو جعتك ضرباً).

فقال القاص: سل يا أمير المؤمنين عما شئت.

فقال: ما ثبات الإيمان وزواله؟

قال: ثبات الإيمان الورع، وزواله الطمع.

قال علي: فذلك فقص.

قيل: إن هذا القاص هو نوف البكالي^(١).

(١) البداية والنهاية ج ٩ ص ٣١ وكتزان العمال ج ١٠ ص ١٧٢ عن وكيع في الغرر، والقصاص والمذكرين ص ٢٣.

الفصل الثالث:

إجراءات وضوابط مشبوهة

الطبعة الأولى طبعها في بيروت في شهر سبتمبر

بيانات انتخابية

بيانات انتخابية في دائرة بيروت

معايير لحفظ الإنحراف:

وبعد، فإن التصدي للفكر الإسرائيلي، وإن أفلح في حفظ وصيانة الإسلام إلى حد بعيد، ولكن آثار هذا الحفظ إنما ظهرت، أو فقل:

قد اقتصرت على التيار الذي كان يقوده الأئمة «عليهم السلام» وشيعتهم، ومن تخرج من مدرستهم، واختار طريقتهم ونهاجمهم.

أما الآخرون؛ الذين كانوا في الخط الآخر، فقد استمروا في التحرك في دائرة السياسة المعلنة، والمصرح بها من قبل الحكماء، فأخذوا عن أهل الكتاب الشيء الكثير ما هو محرف ومدسوس، ونفذوا والتزموا بالإسلام الذي راق للحكام، وروجوا له.

فكان أن شحنوا كتبهم وبجماعتهم الحديثية بالشيء الكثير من الفتاوى، والمعارف، والعقائد، والسياسات، والسير والتاريخ، التي تنسجم مع ما يريده أولئك الحكماء، مما أخففهم به أهل الكتاب، أو غيرهم من المرتزقة والمتزلفين.

نعم، لقد شحنوا بها كتبهم، وبجماعتهم، من دون أي تحقيق، أو تمحیص، إلا فيما يمس القشر، ولا يتعرض لما دونه في شيء؛ لأنها قد جاءت محكومة لضوابط ومعايير من شأنها أن تكرس الإنحراف، وتقوي من تياره، وتعمق

جذوره، لأنها إنما وضعت لتأكيد تلك الأباطيل والترهات ومن خلالها، ومن أجل حفظ الإنحراف وتكريسه لا لإزالته والتخلص منه.

أما المعايير الحقيقة والضوابط الأصلية، القادرة على كشف الزيف، وإحقاق الحق، فقد كانت مرفوضة من هؤلاء الناس جملة وتفصيلاً، حتى إن ما ورد من الأمر بعرض الحديث على كتاب الله سبحانه قد رفض، وضرب به عرض الجدار، بل قد اعتبروه من وضع الزنادقة، كما سيأتي في الفصل التالي إن شاء الله تعالى.

نماذج يسيرة:

ونحن من أجل جلاء الحقيقة، والتعریف بحقيقة المؤامرة، نذكر هنا نماذج يسيرة من ضوابط تهدف لحفظ الإنحراف، ومعايير لتكرير الباطل وترسيخه، بكل ما فيه من فتاوى باطلة، وروايات مختلفة، أو محرفة، وأساطير وترهات عن أهل الكتاب وغيرهم.

بالإضافة إلى أساليب تبرير الموقف الإنسانية واللاشرعية، التي صدرت وتصدر عنمن يهمهم حفظهم، والاحتفاظ بهم بأي ثمن كان، والنماذج التي نريد تقديمها إلى القارئ الكريم هي التالية:

١- الصحابة كلهم عدول:

لقد كان الكثيرون من الصحابة، من تهتم السلطة وبعض الفئات والإتجاهات المذهبية والسياسية بإعطائهم دوراً متميزاً وأساسياً، سواء على الصعيد السياسي، أو العقدي، أو في مجال الحديث، والرواية، أو الفتيا، أو على صعيد المواقف، تأييداً وتأكيداً، أو غير ذلك.

مع أن أولئك الأشخاص لا يملكون تاريخاً نظيفاً ولا مشرفاً، لا في حياتهم السلوكية من حيث الالتزام بأحكام الدين، ولا في مجال التحليل بمكارم الأخلاق، وحيد الخصال.

فكان أن عملوا من أجل تبرير انحرافاتهم ومخالفاتهم، وتبرئتهم مما ارتكبواه من جرائم، وموبقات، حتى ما هو مثل الزنى، وشرب الخمر، وقتل النفوس، وسرقة بيت مال المسلمين، وما إلى ذلك، على اختراع إكسيير يستطيع أن يحول تلك الجرائم والموبقات، والمعاصي، إلى خيرات، وطاعات ومبرات، وحسنات، يستحقون عليها المثوبة، وينالون بها رضا الله والجنة.

وكان هذا الأكسيير هو دعوى:

أن الصحابة بساطتهم مطوي، وإن جرى ما جرى، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات^(١).

و«الصحابة كلهم عدول، سواء منهم من لابس الفتنه، ومن لم يلابس» وذلك بإجماع من يعتد به من الأمة^(٢).

(١) أضواء على السنة المحمدية ص ٣٤٢ عن الذبي في رسالته التي ألفها في الرواية الثقات.

(٢) راجع: الكفاية في علم الرواية ص ٤٦ - ٤٩ والباعث الحيث ص ١٨٢ وتدريب الراوي ج ٢ ص ٢١٤ والسنة قبل التدوين ص ٣٩٤ و ٤٠٣ وعنهم وعن فتح المغivity ج ٤ ص ٣٥.

وراجع: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٨ و علوم الحديث لصبعي الصالح ص ٣٥٣ الطبعة الثامنة وقواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٠٢ والإصابة ج ١ ص ٩ و ١٠ والاحكام في أصول الأحكام ج ٢ =

وعدة مستندهم في ذلك آيات كريمة ورد فيها ثناء على الصحابة في ظاهر الأمر، مع أن الثناء ناظر إلى بعض منهم، وهم خصوص المتصفين بصفة الإيمان، مع مواصفات معينة أخرى أشارت إليها، أو صرحت بها تلك الآيات بالذات.

وقد تحدثنا عن ذلك باختصار في كتابنا: «صراع الحرية في عصر المفید»،

فراجع.

أضف إلى ذلك: أن تلك الآيات لم تتناول الأفراد بالنصوصية، إنما غايتها عموم، يرد التخصيص عليه بحسب المورد، مع أن دليل شمول الصحبة لطلق من رأى النبي «صلى الله عليه وآله» ركيك جداً^(١).

لفت نظر:

لا أدرى إن كان قولهم بعدهلة كل صاحبي، يشبه القول بعصمة الحاخامات لدى اليهود^(٢)، أو أنه مستوحى منهم، أم لا؟.

٢- من هو الصحابي؟:

وقد يكون من بين من يراد تبرير جرائمه وموبقاته، من كان حين وفاة النبي «صلى الله عليه وآله» صغيراً جداً، أو لم ير النبي «صلى الله عليه وآله»

= ص ٨٢ وفواتح الرحموت ج ٢ ص ١٥٦ وإرشاد الفحول ص ٧٠ و ٦٩ و ٦٤ و ٦٥ والخلاصة في علوم الحديث ص ١٢٤ و ٩٤ و ٦٧ و سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٨.

(١) أضواء على السنة المحمدية ص ٣٤٩ عن العلم الشامخ للمقبل ص ٢٩٧ - ٣١٢.

(٢) راجع: مقارنة الأديان (اليهودية) ص ٢٢٢.

سوى مرة واحدة، في ساعة من نهار، وبصورة عابرة، فجاءت المعالجة من قبل من يهمهم أمر هؤلاء؛ فقررت: أن الصحابي هو كل من صحب النبي «صلى الله عليه وآلـه» سنة أو شهراً، أو يوماً، أو ساعة، أو رأه^(١).
وعدوا من الصحابة صبياناً وأطفالاً رأوا النبي «صلى الله عليه وآلـه» يوم الفتح، وفي حجة الوداع، وغيرهما^(٢).

٣- صحابية المرتد:

وحيث يجدون: أن بعض من يعز عليهم من الصحابة يرتد عن الدين، ويحارب النبي «صلى الله عليه وآلـه»، ثم يعود فيظهر الإسلام، كطليحة بن خوبيلد، وبعضهم ارتد، وأهدر النبي «صلى الله عليه وآلـه» دمه، كما هو

(١) راجع: الكتابة في علم الرواية ص ٥١ وراجع ص ٥٠ والباعث الحديث ص ١٧٩ و ١٨١ (متنا وهاماً) والإصابة ج ١ ص ٥ و ٧ و نهاية الوصول ج ٣ ص ١٧٩ وإرشاد الفحول ص ٧٠ وأضواء على السنة المحمدية ص ٣٥٢ وتدريب الراوي ج ٢ ص ٢٠٨ و ٢١٥ - ٢١٦ والستة قبل التدوين ص ٣٨٧ ومقدمة في علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٦٣ والخلاصة في أصول الحديث للطبيبي ص ١٢٤ وعلوم الحديث لصبعي الصالح ص ٣٥٢ ط ٨. وصحيح البخاري (ط دار الفكر) ج ٤ ص ١٨٨ وأسد الغابة ج ١ ص ١٣، وراجع: الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٨٢ وفواتح الرحموت ج ٢ ص ١٥٨ وسلم الوصول ج ٣ ص ١٨٠ وعن فتح المغيث ج ٤ ص ٣١ و ٣٢ وعن تلقيح فهومن أهل الآثار ص ٢٧ ب.

(٢) راجع: الباعث الحديث ص ١٨٤ والستة قبل التدوين ص ٣٩٢ ومعرفة علوم الحديث ص ٢٤ وعلوم الحديث لصبعي الصالح ص ٣٥٦ و ٣٥٧ ط ٨ وراجع: سلم الوصول ج ٣ ص ١٨٠.

الحال بالنسبة لعبد الله بن سعد بن أبي سرح.

وكذا الحال بالنسبة للأشعث بن قيس الذي ارتد عن الإسلام، ثم لما أسر، وأظهر التوبه في عهد أبي بكر أطلقه الخليفة، وزوجه أخته في نفس الساعة^(١).

إنهم حين يجدون ذلك، يبادرون إلى ادعاء: أن الصحابي إذا ارتد ذهبت صحابيته، فإذا عاد إلى الإسلام عادت إليه صحابيته، من دون حاجة إلى أن يرى النبي «صلى الله عليه وآله» من جديد^(٢)، أي وتعود إليه عدالته أيضاً !!

٤- السكوت عما شجر بين الصحابة:

لقد كان ولا يزال الجهر بما فعله بعض الصحابة محرجاً، بل مخجلاً لمن يعتقدون لزوم موالاتهم، والارتباط بهم، ويوجب سلب ثقة الناس بأناس يراد لهم أن يثقوا بهم، بل يراد لهم أن يقدسوهم.

ولو فرض أنه يمكن إسكات بعض العوام، بواسطة إطلاق بعض الشعارات البراقة والرنانة، أو بواسطة بعض الفتاوي المختلفة، أو بشيء من الترغيب أو الترهيب، فإن ذلك لا يتيسر بالنسبة لجميع الناس، فلا بد من اعتماد أسلوب آخر للخروج من المأزق.

(١) راجع: الإصابة ج ١ ص ٥١.

(٢) راجع الإصابة ج ١ ص ١٥٨ وص ٨ وترجمة طليحة وتدریب الراوی ج ٢ ص ٢٠٩ وراجع فواتح الرحموت ج ١ وسلم الوصول ج ٣ ص ١٨٠.

قالوا عن الصحابة: «الواجب علينا أن نكف عن ذكرهم إلا بخير»^(١).

وقالوا: ينبغي للقاص «أن يترحم على الصحابة، ويأمر بالكف عما شجر بينهم، ويورد الأحاديث في فضائلهم»^(٢).

وقد أخذوا على أبي عمر بن عبد البر: أنه قد شان كتابه «الاستيعاب» بذكر ما شجر بين الصحابة^(٣).

٥- من ينتقد الصحابة زنديق:

وحيث لم ينفع الأمر بالسكتوت عما شجر بين الصحابة، فقد جلأوا إلى أسلوب آخر للخروج من المأزق، وهو اتهام من ينتقد الصحابة بالزندة، والخروج من الدين، والإلحاد.

قال أبو زرعة: «إذا رأيت الرجل يتقصّ أحداً من أصحاب رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» عندنا حقيقة، والقرآن حقيقة، وما جاء به حقيقة.

وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

(١) السنة قبل التدوين ص ٣٩٧ عن المنهج الحديث في علوم الحديث ص ٦٢ عن شرح مسلم الثبوت.

(٢) القصاص والمذكرين ص ١١٥.

(٣) الباعث الحديث ص ١٧٩ وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٦٢ وتقريب النواوي (مطبوع مع تدريب الراوي) ج ٢ ص ٢٠٧ والخلاصة في أصول الحديث للطبيبي ص ١٢٤.

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ج١

ولأنها يريدون أن يحرروا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنّة، والجرح بهم أولى. وهم زنادقة»^(١).

وقال السرخي: «من طعن فيهم فهو ملحد، منا بد للإسلام، دواؤه السيف، إن لم يتبا»^(٢).

ومن الواضح: أن حملة الإسلام وتعاليمه إلى الأمم ليسوا هم الوليد بن عقبة ولا مروان بن الحكم، ولا ابن أبي سرح ونظارتهم، وإنما هم على «عليه السلام» وأهل البيت «عليهم السلام» وأبو ذر وسلمان وابن مسعود، وأبي بن كعب ونظارتهم من أعلام الأمة وعلمائهم. وما كلام أبي زرعة وغيره هنا إلا مغالطة ظاهرة، لا تسمن ولا تغنى من جوع.

٦- لا يفسق الصحابي بما يفسق به غيره:

أما بالنسبة إلى المعاصي التي ارتكبوها، ولا يمكن دعوى التأويل والاجتهاد فيها، فقد جاء تبريرها بدعوى: أن الصحابي لا يفسق بما يفسق به غيره^(٣).

٧- حتمية توبة الصحابي:

وإذا ارتكب الصحابي ما يوجب العقاب له آخرورياً، مما توعد الله عباده عليه بالعقاب بالنار، ولم يمكن دفع ذلك عنه، لا بدعوى الاجتهاد،

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٤٩ والسنّة قبل التدوين ص ٤٠٥ عنه.

(٢) أصول السرخي ج ٢ ص ١٣٤.

(٣) السيرة الخلبية ج ٢ ص ٢٠٣ و ٢٠٤ عن الخصائص الصغرى، عن شرح جمع الجواب وراجع: فتح الباري ج ٧ ص ٢٣٧.

والتأويل، ولا بغير ذلك.

فإإن علاج ذلك هو بالقول: إن التوبة حتمية الوقع من يعصي منهم^(١).

٨- ذنب البدرى يقع مغفوراً:

ولبعض الشخصيات مزيد من الأهمية، فلا يمكن تركها تعصي الله ثم نتظر إلى أن تصدر التوبة منها، وهي قد تتأخر بعض الوقت.

بل لا بد من مغفرة ذنوب هؤلاء فوراً، ففتثروا عن تاريخ هؤلاء الأشخاص، فوجدوا أنهم من حضر بدرأ - وإن لم يعلم عنه أنه قاتل - فجاءت المعالجة لتقدم معياراً جديداً يقول:

إن ما يقع من معاصي لا يحتاج إلى التوبة، إذا كان مرتكب ذلك من شهد بدرأ لأن أهل بدر مغفور لهم^(٢).

٩- الصحابة مجتهدون:

وكان لا بد من تبرير أخطاء وقع فيها بعض الصحابة، سواء في مواقفهم، أو في فتاواهم، حتى حارب بعضهم بعضاً، وأزهقت أرواح كثيرة، وسفكت دماء غزيرة، وخرج بعضهم على إمام زمانه، وقاتلوه، كما جرى في الجمل، وصفين، والنهرونان، فاخترعوا للصحاباة مسألة الإجتهاد، فكلهم مجتهدون^(٣)، ولا اعتراض على المجتهد، بل هو إن أصاب فله

(١) راجع: فتح الباري ج ٧ ص ٢٣٨ والسيرة الخلبية ج ٢ ص ٢٠٣.

(٢) راجع: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» الجزء الرابع حين الحديث حول غفران ذنب من شهد بدرأ.

(٣) راجع: التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٦٤ - ٣٦٦.

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ ج ١ أجران، وإن أخطأ كان له أجر واحد.

وبهذا أدخلوا معاوية، وطلحة والزبير الجنة، ومنحومم المزيد من التواب على ما فعلوه وما ارتكبواه من جرائم في حق الإمام والأمة. وأصبح من حلال منهم الربا، وشرب الخمر مأجوراً ومثاباً، بل إن خالد بن الوليد، الذي قتل مالك بن نويرة بدون جرم، ثم نزا على زوجته في نفس الليلة مثاباً ومأجوراً على ذلك أيضاً.

والخلاصة: أن المصيب منهم له أجران، كعلي «عليه السلام» وأصحابه، والمخطئ كمعاوية، ومن معه لهم أجر واحد، بل كان ما فعلوه بالاجتهاد، والعمل به واجب، ولا تفسيق بواجب^(١).

وبتعبير آخر: «إن جميع من اشترك في الفتنة من الصحابة عدول، لأنهم اجتهدوا في ذلك»^(٢).

وقال الكيا الطبرى: «وأما ما وقع بينهم من الحروب والفتنة، فتلك أمور مبنية على الاجتهاد، وكل مجتهد مصيبة، والمصيبة واحد، والمخطئ معذور، بل مأجور»^(٣).

(١) راجع: فواتح الرحموت في شرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ١٥٨ و ١٥٦ وسلم الوصول (مطبوع مع نهاية السؤل) ج ٣ ص ١٧٦ و ١٧٧ والسنة قبل التدوين هامش ص ٣٩٦ و ٤٠٤ و ٤٠٥.

(٢) السنة قبل التدوين ص ٤٠٤ و راجع: اختصار علوم الحديث (الباعث الحديث) ص ١٨٢.

(٣) إرشاد الفحول ص ٦٩.

والملفت للنظر هنا:

أننا نجد البعض لا تطاوئه نفسه على تخطئة الفتنة الباغية على إمام زمانها، فيقول: إن علياً «عليه السلام» وأصحابه كانوا أقرب إلى الحق^(١). وكأنه يريد أن يوحى للقارئ بأن معاوية قريب أيضاً لكن علياً أقرب، كما أنه بتعيره هذا يكون قد تجنب التصریح بكون علي «عليه السلام» مع الحق، والحق معه.

ولا نستغرب على هؤلاء مثل هذا البغي والظلم، فإنما هي شنستة أعرفها من أخزم.

وقال المقبلي، ونعم ما قال: «بعد أن تم لهم تعريف الصحبة، ذيلوها باطراح ما وقع من مسمى الصحابي؛ فمنهم من يتستر بدعوى الإجتهداد، دعوى تكذبها الضرورة في كثيرة (كذا) من الموضع، ومنهم من يطلق - ويا عجباه من قلة الحياة - في ادعائهم الإجتهداد لبسر بن أرطأة، الذي انفرد بألواع الشر؛ لأنه مأمور المجتهد معاوية، ناصح الإسلام في سب علي بن أبي طالب وحزبه. وكذلك مروان، والوليد الفاسق، وكذلك الإجتهداد الجامع للشروط في البيعة ليزيد، ومن أشار بها، وسعى فيها، أو رضيها»^(٢).

وللعلامة أبي رية تعلیقات هامة على كلام المقبلي هذا، يذكر فيها أفاعيل بعض الصحابة مع رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأموراً أخرى، فراجع.

(١) إختصار علوم الحديث (الباعث الحديث) ص ١٨٢.

(٢) أضواء على السنة المحمدية ص ٣٥٢ عن الأرواح النوافع (المطبوع مع العلم الشامخ) ص ٦٨٧ و ٦٨٨.

كما أن ابن خلدون قد انتقد دعوى اجتهاد جميع الصحابة هذه؛ فقال: «إن الصحابة كلهم لم يكونوا أهل فتيا، ولا كان الدين يؤخذ عن جميعهم، وإنما كان ذلك مختصاً بالحاملين للقرآن، العارفين بناسخه ومنسوخه الخ...»^(١).

١٠- إجماع الأئمة المحتددين:

وقال مالك بن أنس: «سن رسول الله «صلى الله عليه وآله» وولاة الأمر بعده سننا، الأخذ بها تصدق لكتاب الله عز وجل، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، من عمل بها مهتد، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى»^(٢).

وعن عمر بن الخطاب، أنه قال لشريح، حين ولاد القضاة: «فإن لم تعلم كل أفضية رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فاقض بها استبان لك من أمر الأئمة المحتددين»^(٣).

وقال الخطيب البغدادي، بالنسبة للأمور التي لم يسمع من النبي «صلى الله عليه وآله» فيها شيء: إن كانوا قد قالوا رأياً واجتهاداً ولم يسمع من النبي «صلى الله عليه وآله» فيه شيء فإجماع الأئمة (الأمة خ ل) على التحليل والتحريم يثبت به الحكم، كأمر النبي «صلى الله عليه وآله»^(٤).

(١) المقدمة لأبن خلدون ص ٣٨٩.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٣٠٧.

(٣) شرف أصحاب الحديث ص ٧.

(٤) الكفاية في علم الرواية ص ٤٢١ - ٤٢٢.

والمراد بالأئمة المحتدين حسب الظاهر هم الخلفاء الثلاثة الأول، ما عدا علياً «عليه السلام»، كما سترى.

١١- رأي الصحابي حيث لانص:

قد ألمحنا سابقاً إلى قول الخطيب: إن كانوا قد قالوا رأياً واجتهاداً^(١). وذكر المقرizi أيضاً: أن أبا بكر كان يقضي بما كان عنده من الكتاب والسنّة، فإن لم يكن عنده شيء، سأله من بحضرته من الأصحاب، فإن لم يكن عندهم شيء اجتهد في الحكم^(٢).

وذكر بعض آخر: أن الصحابة كانوا يغيبون عن مجلس النبي «صلى الله عليه وآلـه»، فكانوا يجهدون فيما لم يحضروه من الأحكام^(٣).

ومهما يكن من أمر: فقد ذهب الأكثرون إلى جواز الاجتهاد في عصر النبي «صلى الله عليه وآلـه» ووقوعه، وقد ذكروا في ذلك أقوالاً كثيرة، وتفصيلات عديدة، فلتراجع في مظانها^(٤).

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٤٢١ - ٤٢٢.

(٢) راجع: الخطط والأثار ج ٢ ص ٣٣٢ وتاريخ حصر الاجتهاد ص ٩٠ - ٩٣
وراجع: الغدير ج ٧ ص ١١٩ عن سنن الدارمي ج ١ ص ٥٨ وعن الصواتق المحرقة ص ١٠ وعن تاريخ الخلفاء ص ٧١ وعن أعلام الموقعين ص ١٩ وعن جامع بيان العلم ج ٢ ص ٥١ وعن ابن سعد في الطبقات.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) راجع: إرشاد الفحول ص ٢٥٦ و ٢٥٧.

١٢- الاجتهاد في مقابل النص كرامة للصحابة:

ونجد من العلماء من يقول:

إن الصحابة «كانوا مخصوصين بجواز العمل والفتوى بالرأي كرامة لهم، فيجوز لهم العمل بالرأي في موضع النص، وقد فعلوا ذلك في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولم ينكر «صلى الله عليه وآله» ذلك عليهم، وهذا من الأمور الخاصة بهم دون غيرهم»^(١).

١٣- الصحابة يشرون وفتواهم سنة:

وقد رأينا في أحيان كثيرة: أن بعض الصحابة يصرحون بأن ما يفتون به ما هو إلا رأي رأوه، وقد ظهر خطأً كثير منهم في فتاواه وآرائه هذه، ومخالفتها للنص القرآني، ولما ثبت بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله «صلى الله عليه وآله».

فكان لا بد من علاج ذلك، وتلafi سليياته، فجاءت النظرية الغربية عن روح الإسلام لتقرر: أن للصحابة حق التشريع، وأن فتاواهم سنة، إلا ما أفتى به علي «عليه السلام».

ويتبين ذلك بمراجعة النصوص التالية:

قال أبو زهرة: «وجدنا مالكاً يأخذ بفتواهم على أنها من السنة»^(٢).

وقد رأينا أنهم يعتقدون في كتب أصولهم باباً لكون قول الصحابي فيما يمكن فيه الرأي ملحق بالنسبة لغير الصحابي بالسنة.

(١) راجع: أصول السرخسي ج ٢ ص ١٣٤ و ١٣٥ ثم إنه ناقش هذه النظرية ورد لها.

(٢) ابن حبّل ص ٢٥١ - ٢٥٢ ومالك لأبي زهرة ص ٢٩٠

وقيل: «إن ذلك خاص بقول الشيختين أبي بكر وعمر»^(١).

وخطب عثمان حينما بُويع فقال: إن لكم عليّ بعد كتاب الله عز وجل، وسنة نبيه «صلى الله عليه وآلها» ثلاثة: «اتباع من كان قبلها فيما اجتمعتم عليه وستنت، وسن سنة أهل الخير فيها لم تتسنوا عن ملأ»^(٢).

وقال البعض: السنة هي: «ما سنّه رسول الله «صلى الله عليه وآلها» والصحابة بعده عندنا»^(٣).

وأمثال ذلك كثير، فراجع كتب أصول الفقه، وكتابنا: الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام» ص ٨٦ - ٩٠.

لفت نظر:

ونعود فنذكر بأن اليهود يقولون: إن أقوال الحاخamas كالشريعة^(٤).

١٤- سنة الشيختين والخلفاء سوى على عليهما السلام:

قد تقدم: أنهم يعتقدون بباباً في كتب الأصول يذكرون فيه: أن قول الصحابي فيها يمكن فيه الرأي ملحق بالسنة، وقيل: إن ذلك خاص بقول الشيختين أبي بكر وعمر.

(١) راجع على سبيل المثال: فواحة الرحموت ج ٢ ص ١٨٦ والتراخيص الإدارية ج ٢ ص ٣٦٦ - ٣٦٧ وسلم الوصول في شرح نهاية المسؤول ج ٤ ص ٤١٠ وراجع نهاية المسؤول ج ٤ ص ٤١٠ وأصول السرخيسي ج ٢ ص ١١٤ - ١١٥.

(٢) حياة الصحابة ج ٣ ص ٥٠٥ عن تاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٤٤٦.

(٣) أصول السرخيسي ج ٢ ص ١١٣ وراجع: نهاية المسؤول ج ٤ ص ٤١٦.

(٤) مقارنة الأديان (اليهودية) ص ٢٢٢ تأليف الدكتور أحمد شلبي.

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ج ١ ٢٣٤
 وقال عمر بن عبد العزيز: «ألا إن ما سنه أبو بكر وعمر، فهو دين
 نأخذ به، وندعو إليه».

وزاد المتقى الهندي: «وما سن سواهـما فإنـا نرجـيه»^(١).
 وروروا عن النبي «صلـى الله علـيـه وآلـه وسـلـمـ» قوله: «عـلـيـكـ بـسـتـيـ وـسـنـةـ
 الـخـلـفـاءـ الرـاشـدـيـنـ»^(٢).

وبهذا استدل الشافعي على حجية قول أبي بكر وعمر^(٣).
 مع أنـنا قد أشرـنا إـلـىـ أنـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ لـوـ صـحـ فـالـمـقـصـودـ بـالـخـلـفـاءـ
 الرـاشـدـيـنـ هـمـ الـأـئـمـةـ الـاثـنـاـ عـشـرـ «عـلـيـهـمـ السـلـامـ»، الـذـيـنـ ذـكـرـهـمـ النـبـيـ
 «صلـى الله علـيـهـ وآلـهـ وسـلـمـ» مـرـاتـ كـثـيرـةـ، كـمـاـ فـيـ صـحـاحـ مـسـلـمـ وـالـبـخـارـيـ وـأـبـيـ
 دـاـوـدـ وـغـيـرـ ذـلـكـ^(٤).

والمقصود بـسـنـةـ الـخـلـفـاءـ هوـ ماـ تـلـقـوهـ عـنـ رـسـوـلـ اللهـ، وـاستـفـادـوـهـ مـنـ
 كـتـابـ اللهـ مـنـ أـحـكـامـ وـسـنـنـ وـتـشـرـيـعـاتـ.

وـأـمـاـ إـخـرـاجـ عـشـانـ، فـلـعـلـهـ لـأـجـلـ تـسـهـيلـ إـخـرـاجـ عـلـيـ، وـلـعـلـهـ لـأـجـلـ

(١) كـتـرـ العـهـالـ جـ ١ صـ ٣٣٢ـ عـنـ اـبـنـ عـساـكـرـ، وـكـشـفـ الغـمـةـ لـلـشـعـرـانـيـ جـ ١ صـ ٦ـ
 وـالـنـصـ لـهـ.

(٢) رـاجـعـ الثـقـاتـ لـابـنـ حـبـانـ جـ ١ صـ ٤ـ وـنـهاـيـةـ السـؤـلـ جـ ٣ صـ ٢٦٦ـ وـ ٢٦٧ـ وـسـلـمـ
 الـوـصـولـ فـيـ شـرـحـ نـهاـيـةـ السـؤـلـ جـ ٤ صـ ٤١٠ـ وـأـصـوـلـ السـرـخـسـيـ جـ ١ صـ ١١٦ـ
 وـإـرـشـادـ الـفـحـولـ صـ ٣٣ـ وـالـأـحـكـامـ فـيـ أـصـوـلـ الـأـحـكـامـ لـلـأـمـدـيـ جـ ٤ـ
 صـ ٢٠٤ـ وـحـيـةـ الصـحـابـةـ جـ ١ صـ ١٢ـ وـعـنـ كـشـفـ الغـمـةـ لـلـشـعـرـانـيـ جـ ١ صـ ٦ـ.

(٣) رـاجـعـ الـمـصـادـرـ الـتـيـ فـيـ الـهـامـشـ السـابـقـ.

(٤) رـاجـعـ كـتـابـناـ: الـغـدـيرـ وـالـمـعـارـضـونـ صـ ٦١ـ ـ ٧٠ـ.

ظهور عوار سلوكه، حتى إن الرعية لم تتحمل سياساته، فقتله..
ويقول عثمان: «إن السنة سنة رسول الله وسنة صاحبيه»^(١).

وفي قضية الشورى يعرض عبد الرحمن بن عوف على أمير المؤمنين علي «عليه السلام»: أن يبايعه على العمل بسنة النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وسنة الشیخین: أبي بكر وعمر؛ فأبى «عليه السلام» ذلك، فتحولت البيعة إلى عثمان^(٢).

وقد بلغ من تأثير الشیخین على الناس، ونفوذهما فيهم: أننا نجد ربيعة بن شداد لا يرضى بأن يبايع علينا أمير المؤمنين «عليه السلام» على كتاب الله وسنة رسوله.

وقال: على سنة أبي بكر وعمر.

فقال له «عليه السلام»: «وإليك، لو أن أبو بكر وعمر عملاً بغير كتاب الله وسنة رسوله لم يكونا على شيء»^(٣).

وهذا الكلام لا يعني أن الشیخین قد عملاً بكتاب الله وسنة رسوله بل معناه تعليم ذلك الجاهل ما ينبغي أن يكون بديهيًّا عنده بغض النظر عن

(١) سنن البیهقی ج ٣ ص ١٤٤ والغدیر ج ٨ ص ١٠٠ عنه وراجع: الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١٣٥ . وراجع رواية صالح بن كیسان والزہری في تقيید العلم ص ١٠٦ و ١٠٧ وفي هامشة عن العديد من المصادر.

(٢) راجع قصة الشورى في أي كتاب تاریخي شئت . وراجع: أصول السرخسی ج ٢ ص ١١٤ والأحكام في أصول الأحكام للأمدي ج ٤ ص ١٣٣ .

(٣) بیح الصیاغة ج ١٢ ص ٢٠٣ .

حقيقة سلوك الشيوخين في هذا المجال..

ومهما يكن من أمر فقد قال ابن تيمية: «فأحمد بن حنبل وكثير من العلماء يتبعون علياً فيها سنّه، كما يتبعون عمر وعثمان فيها سنّه، وآخرون من العلماء - كمالك وغيره - لا يتبعون علياً فيها سنّه. وكلهم متفقون على اتباع عمر وعثمان فيها سنّه»^(١).

١٥- سنة كل إمام عادل:

ثم لما مسّت الحاجة إلى فتاوى ومبررات أخرى اقتضتها سياسات الحكام، وتصدى الحكام لسن بعض السنن، جاء المبرر الآخر المنسوب إلى ابن عباس، ليكون أكثر قبولاً لدى أهل العلم، وإن كنا لا نوافق على نسبة له، ليقول:

«السنة ستان: من نبي، أو من إمام عادل»^(٢).

١٦- سنة وفتوى كل أمير:

وحيث زاد تدخل الحكام في شرع الله، وفي دينه، واتسع نطاقه، وتعدى دائرة الخلفاء، وكان لا بد من تبرير ذلك أيضاً، قالوا: إنه بعد موت أبي بكر، وفتح سائر البلاد في عصر عمر، وبعده، تزايد تفرق الصحابة في البلاد. فكان أمير كل بلد يجتهد، لولم يكن فيها صاحب^(٣).

(١) منهاج السنة ج ٣ ص ٢٠٥ وقواعد في علوم الحديث ص ٤٤٦.

(٢) كنز العمال ج ١ ص ١٦٠ عن الدليلي في الفردوس.

(٣) راجع: الخطط والأثار للمقرizi ج ٢ ص ٣٣٢ وتاريخ حصر الاجتهد ص ٩٠ و ٩٣.

وكانهم يريدون بصياغة الأمور على هذا النحو الإيحاء بأن ذلك قد كان بسبب الضرورة، حيث لم يكن ثمة خرج إلا ذلك، مع أن المخرج موجود، برأي منهم ومسمى وهو الأخذ بقول النبي «صلى الله عليه وآله» فيما يرتبط بالتمسك بالعترة.

فإنهم سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق، وهم أحد الثقلين، اللذين لن يضل من تمسك بهما.

١٧- رأي الصحابي أقوى في رأي غيره:

قد عرفنا: أن بعض الصحابة يصدرون فتاوى لم يستندوا فيها إلى آية ولا إلى رواية، وإنما هو الرأي منهم، وهو قد يخطئ ويصيب، وصار ينافق بعضهم بعضاً أحياناً، بل قد نجد التناقض في آراء الصحابي الواحد.

يقول البعض: إن الصحابة كانوا يغيبون عن مجلس النبي «صلى الله عليه وآله»، فكانوا يجتهدون فيما لم يحضروه من الأحكام، ولعدم تساوي هؤلاء المجتهدین في العلوم والإدراکات، وسائل القوى والملکات، تختلف - طبعاً - الآراء والإجهادات، ثم تزايدت تلك الاختلافات، بعد عصر الصحابة^(١).

فكان لا بد من علاج هذه الحالة، وتلافي سلبياتها، فكان أن اخترعوا لنا دعوى: «أن قول الصحابي إن كان صادراً عن الرأي؛ فرأيهم أقوى من رأي غيرهم؛ لأنهم شاهدوا طريق رسول الله «صلى الله عليه وآله» في بيان

(١) راجع: الخطط والأثار للمقرizi ج ٢ ص ٣٣٢ و تاريخ حصر الإجتهاد ص ٩٠ و ٩٢.

أحكام الحوادث، وشاهدوا الأحوال التي نزلت فيها النصوص، والمحال التي تتغير باعتبارها الأحكام..»^(١) ثم قرروا على هذا الأساس لزوم تقديم رأيهم على رأينا، لزيادة قوة في رأيهم.

١٨- قول الصحابي يعارض الحديث الصحيح:

وإذا خالفت فتوى الصحابي قوله صريحاً، وحديثاً صحيحاً عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فإن مالك بن أنس يعاملهما معاملة المعارضين.

قال أبو زهرة: «إن مالكاً يوازن بينها وبين الأخبار المروية، إن تعارض الخبر مع فتوى صحابي.

وهذا ينسحب على كل حديث عنه «صلى الله عليه وآله»، حتى لو كان صحيحاً»^(٢).

ونقل عن الشوكاني ما يقرب من ذلك أيضاً^(٣).

وقال الأستوي عن قول الصحابي: «فهل ينحص به عموم كتاب أو سنة؟ فيه خلاف لأصحاب الشافعي، حكاه الماوردي».

و«قال في جمع الجواب: وفي تخصيصه للعموم قوله.

قال الجلال: الجواز كغيره من الحجج. والمنع الخ..»^(٤).

وقال ابن قيم الجوزية عن أحد بن حنبل: «وكان تخريه لفتاوي الصحابة

(١) أصول السرخيسي ج ٢ ص ١٠٨.

(٢) ابن حنبل لأبي زهرة ص ٢٥١ ومالك لأبي زهرة ص ٢٩٠.

(٣) ابن حنبل لأبي زهرة ص ٢٥٤ و٢٥٥ عن إرشاد الفحول ص ٢١٤.

(٤) نهاية السؤل، وسلم الوصول بهامشه ج ٤ ص ٤٠٨.

كحري أصحابه لفتاويه ونصوصه، بل أعظم، حتى إنه ليقدم فتاواهم على الحديث المرسل» برجال ثبت^(١).

وقال التهانوي: «لا لوم على الحنفية إذا أخذوا في مسألة بقول ابن مسعود وفتواه، وتركوا الحديث المرفوع؛ لا عرافكم بأن فتوى الصحابي هو الحكم وهو الحجة، وإذا تعارض الحديثان يعمل بالترجح؛ فإن رجح القياس أو مرجع آخر سواه قول الصحابي على الخبر المرفوع، فينبغي أن يجوز عندكم الأخذ بقول الصحابي».

ولكنه عاد فقال: «إن غالب أقوال الصحابة وفتواهم كان على سبيل التبليغ عن قول النبي «صلى الله عليه وآله»، أو فعله أو أمره، وإذا كان كذلك فيجوز للمجتهد أن يرجع فتوى الصحابي على المرفوع الصريح أحياناً، إذا ترجح عنده كون فتوى الصحابي مبنية على جهة التبليغ دون الرأي»^(٢).

ولكن مراجعة فتاوى الصحابة توضح عدم صحة قوله: إنها كانت على سبيل التبليغ، لكنه أراد تخفيف قبح هذا العمل.

١٩- عمل الصحابي يوجب ضعف الحديث:

قال التهانوي: «عمل الصحابة أو صحابي بخلاف الحديث يوجب الطعن فيه، إذا كان الحديث ظاهراً عليهم أو عليه»^(٣).

(١) أعلام الموقعين ج ١ ص ٢٩.

(٢) قواعد في علوم الحديث ص ٤٦٠ و ٤٦١.

(٣) قواعد في علوم الحديث ص ٢٠٢.

وقال السرخيسي: «أما ترك العمل بال الحديث أصلًا، فهو بمنزلة العمل بخلاف الحديث، حتى يخرج به عن أن يكون حجة»^(١).

٢٠- مراasil الصحابة:

كثيراً ما نجد أنهم قد نسبوا إلى بعض الصحابة أموراً يُدعى أنهم شهدوها، أو سمعوها من النبي «صلى الله عليه وآله» أو من غيره، تهدف إلى تأييد اتجاه سياسي، أو مذهبي معين، ثم يظهر البحث العلمي أن أولئك الصحابة ما كانوا قد ولدوا في تلك الفترة، أو ما كانوا موجودين في بلد الحدث، أو حين صدور ذلك القول أو الفعل، فتأتي قاعدة جديدة لتحول المشكل، وتحسم الأمر لصالح ذلك الاتجاه السياسي أو المذهبي.

حيث تقرر كما ذكره جماعة: أن مرسلات الصحابة حجة.

ثم يحاولون تبرير هذه القاعدة بدعوى لا تثبت أمام النقد العلمي الصحيح فيقولون:

لأن الظاهر: أن ذلك الصحافي قد سمع بذلك من النبي «صلى الله عليه وآله»، أو من صحابي آخر سمعه من النبي «صلى الله عليه وآله»، بل لقد قبل بعضهم مراasil التابعين، وتبعي التابعين أيضاً^(٢).

وكان أحمد بن حنبل يقدم الموقف عن الصحابة والتابعين على

(١) أصول السرخيسي ج ٢ ص ٧.

(٢) راجع تفصيل ذلك في: إرشاد الفحول ص ٦٤ و ٦٥ والخلاصة في أصول الحديث ص ٦٧ والكافية في علم الرواية ص ٣٨٥ و ٣٨٤ وراجع ص ٤٠٤ وقواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ١٣٨.

الفصل الثالث: إجراءات وضوابط مشبوهة ٢٤١
الرسلات عن النبي «صلى الله عليه وآلـه»^(١).

٤١- تصويب الصحابة وغيرهم في اجتهاد الرأي: قد يقال: إن الاجتهاد معناه:

أن المجتهدين قد يصيبون في اجتهادهم، وقد يخطئون؛ فلا بد لنا نحن من معرفة الصواب من الخطأ في ذلك. فإن الاجتهاد إذا كان عذراً لهم إذا أخطأوا فليس عذراً لنا في متابعتهم على الخطأ، ولا سيما بعد ظهوره لنا.

فجاء العلاج ليقول: أما بالنسبة لفتاواهم في الأحكام، فإنهم مصيبون جميعاً في اجتهادهم؛ فقد قال الشهاب الهيثمي في شرح الهمزة على قول البوصيري عن الصحابة: «كلهم في أحكامه ذو اجتهاد - أي صواب - وكلهم أكفاء»^(٢).

وأما بالنسبة لما جرى بين الصحابة من الفتنة، فهو أيضاً اجتهاد منهم؛ وقد يقال بصواب هذا الاجتهاد من الجميع أيضاً، فقد قال الآمدي: «وعلى هذا، فإما أن يكون كل مجتهد مصيباً، أو أن المصيب واحد، والآخر خطئ في اجتهاده، وعلى كلا التقديرتين، فالشهادة والرواية من الفريقين لا تكون مردودة، أما بتقدير الإصابة ظاهر، وأما بتقدير الخطأ مع الاجتهاد فبالإجماع»^(٣).

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٣٩٢ وقواعد في علوم الحديث للتهاوني ص ١٣٩ . ١٤١.

(٢) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٦٦ وراجع ص ٣٦٤ و ٣٦٥.

(٣) الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٨٢ والسنة قبل التدوين ص ٤٠٤ عنه.

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ ج ١

وعن العنبري في أشهر الروايتين عنه: «إنما أصوب كل مجتهد في الذين يجمعهم الله. وأما الكفرا فلا يصوبون»^(١).

وقال الشوكاني: «ذهب جم إلى أن كل قول من أقوال المجتهدين فيها (أي في المسائل الشرعية التي لا قاطع فيها) حق وأن كل واحد منهم مصيب، وحكاه الماوردي والروياني عن الأكثرين.

قال الماوردي: وهو قول أبي الحسن الأشعري والمعتزلة».

إلى أن قال: «وقال جماعة منهم أبو يوسف:

إن كل مجتهد مصيب، وإن كان الحق مع واحد، وقد حكى بعض أصحاب الشافعي عن الشافعي مثله».

إلى أن قال: « فمن قال: كل مجتهد مصيب، وجعل الحق متعددًا بتنوع المجتهدين فقد أخطأ»^(٢).

وقال حول حجية الإجماع:

«فغاية ما يلزم من ذلك أن يكون ما أجمعوا عليه حقاً، ولا يلزم من كون الشيء حقاً وجوب اتباعه؛ كما قالوا: إن كل مجتهد مصيب، ولا يجب على مجتهد آخر اتباعه في ذلك الاجتهاد بخصوصه»^(٣).

وقال الأستاذي حول الاجتهاد وفي الواقع التي لا نص عليها: فيها قوله:

(١) إرشاد الفحول. ص ٢٥٩.

(٢) إرشاد الفحول ص ٢٦١.

(٣) إرشاد الفحول ص ٧٨.

«أحدهما: أنه ليس لله تعالى فيها قبل الاجتهاد حكم معين بل حكم الله تعالى فيها تابع لظن المجتهد.

وهؤلاء هم القائلون بأن كل مجتهد مصيّب، وهم الأشعري، والقاضي، وجمهور المتكلمين من الأشاعرة والمعزلة الخ»^(١). ونقل عن الأئمة الأربعية، ومنهم الشافعي، التخطئة والتوصيب فراجع^(٢).

٤٢- النبي ﷺ يجتهد ويخطئ:

لقد أظهرت الروايات التي زعموها تاربخاً لرسول الله «صلى الله عليه وآله»: أن النبي «صلى الله عليه وآله» يجتهد ويخطئ في اجتهاده. ويجتهد عمر فيصيّب، فتنزل الآيات لتصوّب رأي عمر وتخطئ النبي «صلى الله عليه وآله» كما زعموه في وقعة بدر الكبرى، في قضية فداء الأسرى^(٣) وأية الحجاب وغيرها.

ولأجل ذلك تجدهم يقررون بأن النبي «صلى الله عليه وآله» يخطئ في اجتهاده، ولكن لا يقرر على الخطأ^(٤).

(١) نهاية السؤال ج ٤ ص ٥٦٠ وراجع ص ٥٥٨ وراجع: الأحكام للأمدي ج ٤ ص ١٥٩.

(٢) نهاية السؤال ج ٤ ص ٥٦٧.

(٣) سبأني تفصيل ذلك، وبيان فساده حين الحديث حول غزوة بدر.

(٤) راجع: أصول السرخي ج ٢ ص ٣١٨ وص ٥ وص ٩٦ وص ٩١ وإرشاد الفحول ص ٣٥ ونهاية السؤال ج ٤ ص ٥٣٧ والأحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ١٨٧ واجتهاد الرسول ص ١٢٢ - ١٢٤ عن العديد من المصادر.

ولكن قوله: إنه «صلى الله عليه وآلـه» لا يقرر على خطئه لا يتلـأـم مع ما يرـوـنه عنـه «صلـى الله عـلـيـه وآلـه» من أخطـاء في اجـتـهـادـهـ، مع عدم صـدـور رـاـدـعـ عـنـهـ، كـمـاـ هوـ الـحـالـ فـيـ قـصـةـ تـأـيـرـ النـخـلـ، حيثـ لمـ يـرـدـ مـاـ يـرـفـعـ خـطـأـهـ، وـوـقـعـ النـاسـ نـتـيـجـةـ لـذـلـكـ فـيـ الـخـسـارـةـ وـالـفـشـلـ»^(١) فـراـجـعـ.

٢٣- سهو النبي ﷺ ونسيانه:

وـأـمـاـ بـالـنـسـبـةـ لـسـهـوـ النـبـيـ «صلـى الله عـلـيـه وآلـه» وـنـسـيـانـهـ، وـاعـتـرـافـهـ هوـ بـذـلـكـ^(٢)، فـذـلـكـ حـدـثـ عـنـهـ وـلـاـ حـرـجـ.

وـسـتـأـقـيـ قـصـةـ ذـيـ الشـمـاـلـيـنـ، وـسـهـوـ النـبـيـ «صلـى الله عـلـيـه وآلـه» فـيـ صـلـاتـهـ، بـعـدـ غـزـوـةـ بـدرـ إـنـ شـاءـ اللهـ تـعـالـىـ. فـإـذـاـ جـازـ عـلـىـ النـبـيـ «صلـى الله عـلـيـه وآلـه» ذـلـكـ، فـإـنـ أـهـدـافـاـ كـثـيرـةـ يـمـكـنـ تـحـقـيقـهاـ عـنـ هـذـاـ الطـرـيـقـ، وـيمـكـنـ تـصـحـيـحـ روـاـيـاتـ عـدـيـدةـ تـخـدـمـ هـوـيـ سـيـاسـيـاـ أوـ مـذـهـبـيـاـ بـعـينـهـ.

٢٤- عـصـمـةـ الـأـمـةـ عـنـ الـخـطـأـ:

وـإـذـاـ كـانـ الرـسـوـلـ «صلـى الله عـلـيـه وآلـه» يـخـطـئـ فـيـ اجـتـهـادـهـ، فـإـنـ الـأـمـةـ مـعـصـومـةـ عـنـ الـخـطـأـ، بلـ سـيـأـقـيـ حـيـنـ الـحـدـيـثـ حـوـلـ صـحـةـ مـاـ فـيـ الـبـخـارـيـ وـمـسـلـمـ:

أنـ ظـنـ الـأـمـةـ لـاـ يـخـطـئـ أـيـضاـ، أـيـ أـنـ إـذـاـ حـصـلـ إـجـمـاعـ بـعـدـ الـخـلـافـ؛ فـإـنـ ذـلـكـ يـلـغـيـ أـيـ تـشـكـيـكـ بـصـحـةـ مـاـ أـجـمـعـواـ عـلـيـهـ، بلـ لـاـ بـدـ مـنـ الـحـكـمـ بـصـحـتـهـ

(١) سـيـأـقـيـ الـحـدـيـثـ عـنـ قـصـةـ تـأـيـرـ النـخـلـ فـيـ هـذـاـ الـكـتـابـ أـيـضاـ إـنـ شـاءـ اللهـ تـعـالـىـ.

(٢) رـاجـعـ عـلـىـ سـيـلـ المـثالـ: إـرـشـادـ الـفـحـولـ صـ ٣٥ـ وـالـأـحـكـامـ فـيـ أـصـوـلـ الـأـحـكـامـ جـ ٤ـ صـ ١٨٧ـ وـاجـتـهـادـ الرـسـوـلـ.

وقد واجه القائلون بعصمة الأمة فكرة أن تكون الأمة أعلى رتبة من النبي «صلى الله عليه وآله»، فكيف وجب عليها طاعته واتباعه؟! فأزعجهم ذلك، وحاولوا التخلص منها، فما أفلحوا في ذلك فراجع^(٢).

٢٥- الإجماع: نبوة بعد نبوة:

وقد يحتاج الحاكم أحياناً من أجل ثبيت سلطانه، وإحكام قبضته على مقدرات الشعوب إلى التصرف في بعض الشؤون العقائدية، أو الفقهية الثابتة، أو المفاهيم الدينية، فيواجه اعترافاً من علماء الأمة، وأهل الفضل والدين.

فلا بد إذن من إيجاد تبرير لما يقدم عليه من تصرف، ومن تغيير في الدين وأحكامه، ورسومه وأعلامه؛ فجاءت القاعدة لتقول: إنه إذا حصل ذلك، واستطاع أن يحصل على موافقة الناس في عصره،

(١) راجع: تهذيب الأسماء ج ١ ص ٤٢ وراجع: الإمام ج ٦ ص ١٢٣ والباعث الحديث ص ٣٥ وشرح صحيح مسلم لل النووي (مطبع بهامش إرشاد الساري) ج ١ ص ٢٨.

وراجع: نهاية السؤال ج ٣ ص ٣٢٥ وسلم الوصول ج ٣ ص ٣٢٦ وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤، وإرشاد الفحول ص ٨٢ و ٨٠ والإحكام في أصول الأحكام للأمدي ج ٤ ص ١٨٨ و ١٨٩.

(٢) راجع: الإحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ١٨٨. فيه ما يستفاد منه ذلك، وناقشه بها لا يجدى، وكذا في كتاب: اجتهد الرسول ص ١٤١ و ١٤٢ عن مصادر أخرى.

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ ج ١ ٢٤٦
 وإن جاءهم، فإن هذا الإجماع يصبح تشرعياً إلهياً، ولا مجال لنقضه، ولا
 لمعارضته، والاعتراض عليه، إلا بتحصيل إجماع مثله وذلك لأن الإجماع
 نبوة بعد نبوة^(١).

وهو حجة قاطعة للعذر، متى انعقد، وفي أي عصر كان^(٢).

وكتنموذج من ذلك نشير إلى:

أن هذا ما حدث بالفعل بالنسبة إلى الخلافة الإسلامية، فقد كان ثمة
 إجماع على اشتراط القرشية في خليفة المسلمين، حتى جاء السلطان سليم إلى
 مصر، وخلع الخليفة القرشي، وتسمى هو بال الخليفة، وألغى عملياً هذا
 الشرط، ثم أجمعت الأمة على إلغائه ولا تزال، وأصبح عدم القرشية من
 الدين، كما كانت القرشية من الدين في السابق.

٣٦- ظن المقصوم لا يخطئ:

وبعد، فإنه إذا كانت الأمة معصومة، وكان أفراد الصحابة مصيبيين في
 اجتهاداتهم كلها ولا ينطئون، فإن ضابطة أخرى لا بد من مراعاتها، لأنها
 تنفع في حل مشكلات كثيرة تواجههم.

(١) راجع: المتنظم ج ٩ ص ٢١٠ والإسلام ج ٦ ص ١٢٣ والاحكام في أصول الأحكام
 ج ١ ص ٢٠٤ وبحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٢٧ عن المتنظم.

(٢) راجع: الأحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ٢٠٨ وتهذيب الأسماء ج ١ ص ٤٢
 والنشر في القراءات العشر ج ١ ص ٧ و ٣٣ و ٣١. وأي كتاب أصولي، يبحث
 حول حجية الإجماع، وفق مذاق أهل السنة.

وهي قاعدة: ظن المقصوم عن الخطأ، لا ينطوي^(١).
وسيأتي استدلالهم بهذه القاعدة في مورد حساس في هذا البحث
بالذات.

٢٧- اجتهاد الفقهاء يقدم على النص:

وحين ظهر أن كثيراً من اجتهادات أئمة المذاهب تخالف النص الوارد
عن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه»، فقد أجازوا مخالفة نص رسول الله
«صلى الله عليه وآلـه»، والالتزام بآراء أئمة مذاهبيـمـ.

فقد قال البعض، وهو يتحدث عن الشافعية:

والعجب منهم من يستجيز مخالفة الشافعي لنص له آخر في مسألة
بخلافه، ثم لا يرون مخالفته لأجل نص رسول الله «صلى الله عليه وآلـه»^(٢).
ونقول: إن ملاحظة طريقتهم في التعامل مع الحديث، ومع فتاوى
أئمتهم تعطينا:

أن ذلك لا ينحصر بالشافعي وأصحابه، بل هو ينسحب على غيرهم
من أتباع المذاهب الأخرى الأربعـةـ، وغيرها أيضاً.

وقد أحصى ابن القيم في أعلام الموقعين حوالي مئة حديث لم يأخذ بها
مقلدة الفقهاء، حسبيـاـ يتضح من مراجعة الأحاديث الموثقة في الكتب
المعتبرة لدى أهل السنة.

(١) الباعث الحديث ص ٣٥ وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤ وشرح صحيح
مسلم (بها مش إرشاد الساري) ج ١ ص ٢٨.

(٢) مجموعة المسائل المنيرية ص ٣٢.

وذكر سبط ابن الجوزي جلة من أحاديث الصحيحين لا يأخذ بها الشافعية، لما ترجم عندهم مما يخالفها، ورد أبو حنيفة على رسول الله أربع مئة حديث أو أكثر.

وفي رواية: وردَّ متني حديث.

بل قال حماد بن سلمة: إن أبا حنيفة استقبل الآثار والسنن فردها برأيه^(١).

٢٨- القياس، والرأي، والاستحسان:

ثم ومن أجل سد النقص الناتج عن ابتعاد الناس عن حديث رسول الله «صلى الله عليه وآلـه»، وابتعادهم عن أئمة أهل البيت «عليهم السلام»، فقد قرروا إجازة العمل بالقياس، والرأي، والاستحسان، وما إلى ذلك.

وقد كتب الخليفة عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري:

«فاعرف الأشباه والأمثال، ثم قس الأمور بعضها ببعض، أقربها إلى الله، وأشبهها بالحق، فاتبعه، واعمد إليه»^(٢).

وقال لشريح: «إِنْ لَمْ تَعْلَمْ كُلَّ مَا قَضَتْ بِهِ الْأَئِمَّةُ الْمُهَتَّدُونَ، فاجتهد رأيك».

(١) راجع ما تقدم: في أضواء على السنة المحمدية ص ٣٧٠ و ٣٧١.

(٢) تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١٥٥ والكامل في الأدب ج ١ ص ١٣ وأعلام الموقعين ج ١ ص ٨٦.

وراجع: سنن الدارقطني ج ٤ ص ٢٠٦ و ٢٠٧ و راجع: المحل ج ١ ص ٥٩ و عيون الأخبار لابن قتيبة ج ١ ص ٦٦.

أو قال: «ولم يتبيّن لك في السنة فاجتهد فيه رأيك»^(١).

وقد عمل بالرأي كل من أبي بكر،^(٢) وابن مسعود، وعثمان، وعمر^(٣) وغيرهم من الصحابة، فراجع.

وقد كان من نتيجة ذلك أن: «استحالت الشريعة وصار أصحاب القياس أصحاب شريعة جديدة» على حد تعبير ابن أبي الحميد المعتزلي^(٤).

وقد أعلن الأئمة «عليهم السلام» رفضهم لهذا النهج، وأدانوه بشدة وإصرار، ورفضه غيرهم أيضاً.

وقد قال الشعبي في إشارة إلى رفض العمل بالرأي:

ما حدثوك عن أصحاب محمد «صلى الله عليه وآله» فخذ به، وما قالوا برأيهم، فبل عليه^(٥).

وقال ابن شبرمة: دخلت أنا وأبو حنيفة على جعفر بن محمد بن علي، فقال له جعفر:

«اتق الله، ولا تقص الدين برأيك، فإننا نقف غداً نحن وأنت، ومن خلفنا بين يدي الله تعالى، فنقول: قال الله، قال رسول الله «صلى الله عليه

(١) تهذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٣٠٧.

(٢) الإحکام في أصول الأحكام ج ٤ ص ١٦٢، وقد تقدمت بقية المصادر في فقرة رقم: ١١ رأي الصحابي حيث لانص، فراجع.

(٣) الإحکام في أصول الأحكام ج ٤ ص ١٦٢ والمحلج ١ ص ٦١.

(٤) شرح النهج ج ١٢ ص ٨٤.

(٥) شرف أصحاب الحديث ص ٧٤.

وآله»، وتقول أنت وأصحابك:

سمعنا ورأينا، فيفعل الله بنا وبكم ما يشاء^(١).

٤٩- ما دل عليه القياس ينسب للنبي ﷺ :

وقد أراد العاملون بالقياس إضفاء هالة من القدسية على آرائهم، وتكريسها كمعيار عملي، ونهج فكري، ثابت ومقبول، فسمحوا بنسبة ما دل عليه القياس إلى رسول الله «صلى الله عليه وآلـه»، وإن لم يكن النبي «صلى الله عليه وآلـه» قد قاله.

يقول البعض: «استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس الجلي إلى رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» نسبة قوله.

فيقولون في ذلك: قال رسول الله «صلى الله عليه وآلـه»: كذا..

ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة؛ لأنها تشبه فتاوى الفقهاء، ولأنهم لا يقيمون لها سند^(٢).

٥٠- لا اجتهاد بعد اليوم:

ومن أجل تكريس المذاهب الأربع، ولكي لا يفكر أحد بالتعدى عنها، وتكون هي المعيار والضابطة دون سواها؛ فقد قرروا: أنه لا يحق لأحد أن يجتهد في هذه العصور المتأخرة إلا في حدود

(١) شرف أصحاب الحديث ص ٧٦.

(٢) الباعث الحيث ص ٨٥ عن السخاوي في شرح ألفية العراقي ص ١١ والمبولي في مقدمة شرحه الجامع الصحيح.

المذهب الذي يتسبّب إليه، أو في دائرة خصوص مذاهب الأئمة الأربع، ووفق أصول محددة لا مجال للتعدي عنها.

ذكر ابن الصلاح: «أنه يتعين تقليد الأئمة الأربع دون غيرهم؛ لأن مذاهب الأربع قد انتشرت، وعلم تقدير مطلقاتها، وتحصيص عامها، ونشرت فروعها؛ بخلاف مذهب غيرهم»^(١).

وقال الشيخ محمد نجيب الطبّاعي: «قد بنى ابن الصلاح على ما قاله إمام الحرمين قوله بوجوب تقليد واحد من الأئمة الأربع دون غيرهم.. إلى أن قال: بل الحق: أنه إنما منع من تقليد غيرهم، لأنه لم تبق رواية مذاهبهم محفوظة..

إلى أن قال: امتنع تقليد غير هؤلاء الأئمة الأربع من الصحابة وغيرهم، لتعذر نقل حقيقة مذاهبيهم، وعدم ثبوته حق التثبت»^(٢).

ونقل محمد فريد وجدي عن بعضهم:

أنه بعد الماءتين كان الواجب على كل من المقلدين والمجتهدين المتسبّبين أن يتمموا المذهب واحد معين من المجتهدين المستقلين.

وأما من نشأ من المسلمين بعد المائة الرابعة إلى زمن صاحب كتاب (الإنصاف في بيان سبب الاختلاف)، ففهم إما عامي أو مجتهد متسبّب، فيجب على العامي تقليد المجتهد المتسبّب لا غير، لامتناع وجود المستقل

(١) نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ج ٤ ص ٦٣٢.

(٢) سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ج ٤ ص ٦٣١.

من هذا التاريخ حتى اليوم^(١).

من ترك التقليد خرج من الإسلام:

قال التهانوي الحنفي: «ومن ترك هذا التقليد، وأنكر اتباع السلف، وجعل نفسه مجتهداً أو محدثاً، واستشعر من نفسه أنه يصلح لاستبطاط الأحكام، وأجوبة المسائل من القرآن والحديث في هذا الزمان، فقد خلع ريبة الإسلام من عنقه، أو كاد أن يخلع، فأيام الله لم نر طائفه يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية إلا هذه الطائفه المنكرة لتقليد السلف، الدامة لأهلها الخ..»^(٢).

وقال المقريزى: «ولي بمصر القاهرة أربعة قضاة، وهم شافعى، ومالكى، وحنفى، وحنبل؛ فاستمر ذلك من سنة خمس وستين وستمائة، حتى لم يبق في جموع أمصار الإسلام مذهب يعرف من مذاهب أهل الإسلام سوى هذه المذاهب الأربع، وعقيدة الأشعري، وعملت لأهلها المدارس، والخوانك، والروايات، والربط فيسائر ممالك الإسلام، وعودى من تمذهب بغيرها، وأنكر عليه، ولم يول قاضٍ، ولا قبلت شهادة أحد، ولا قدم للخطابة والإمامية والتدريس أحد ما لم يكن مقلداً لأحد هذه المذاهب، وأفتى فقهاء هذه الأمصار في طول هذه المدة بوجوب اتباع هذه المذاهب، وتحريم ما عادها، والعمل على هذا إلى اليوم»^(٣).

(١) راجع: دائرة معارف القرن العشرين لوجدي ج ٣ ص ٢٢٣.

(٢) قواعد في علوم الحديث ص ٤٦٢.

(٣) الخطط والأثار للمقريزى ج ٢ ص ٣٣٤.

وقد ذكر ابن الفوطي ما يدل على أن رسم التمذهب بالماهاب الأربعة في بغداد، والمنع من ذكر آراء غيرهم قد كان قبل هذا التاريخ بحوالي عشرين سنة أو أكثر، فراجع كلامه حول افتتاح المدرسة المستنصرية، ثم رسم تعليم المذاهب الأربعة فيها، والمنع مما عدتها^(١).

وقد كان ابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣ هـ. قد أفتى بحرمة الخروج على تقليد الأئمة الأربعة، مستدلاً له بإجماع المحققين^(٢).

تكريس المذاهب بالأموال:

ونقل البعض: أن العباسيين في بغداد طلبوا من أهل المذاهب أموالاً، فلم يستطع الشيعة تأمين المال المطلوب، لكن الحنفية، والمالكية، والحنبلية، والشافعية قد دفعوا المال المطلوب لأجل اتساع حاكمهم، وتيسير المال لديهم، وكان ذلك في زمن الشريف المرتضى المتوفى سنة ٤٣٦ هـ. فالذك إلى تكريس المذاهب في الأربعة، واتفقوا على بطلان ما عدتها، وجوزوا الاجتهاد في المذهب، ولم يجوزوا الاجتهاد عن المذهب^(٣).

وقد فصل ابن قيم الجوزية أقوال القائلين بانسداد باب الاجتهاد، وزمان ذلك الانسداد، وقولهم: لا يجوز الاختيار بعد الماءتين، وناقش تلك الأقوال، فراجع^(٤).

(١) تاريخ حصر الاجتهاد ص ١٠٥ - ١٠٧.

(٢) المصدر السابق ص ١٠٨.

(٣) راجع: رياض العلماء ج ٤ ص ٣٣ و ٣٤.

(٤) أعلام المؤمنين ج ٢ ص ٢٧٥ - ٢٧٨. والاجتهاد في الإسلام ص ٢١٨ - ٢٤٦.

التمهيد للتقليل:

وقد لاحظنا: أنهم، وهم يحكمون على من مارس الاجتهاد، ولم يقلد من يحبون، أو من استشعر من نفسه أنه يصلح لاستنباط الأحكام، بالمرور من الدين، وخلع رقبة الإسلام من عنقه، حسبما تقدم عن التهانوي، قد مهدوا لسد باب الاجتهاد، ولكن بذكاء حينما ناقشوا أولاً مسألة خلو العصر من المجتهد، فلما جوزوه، انتقلوا إلى القول بأن الخلق كالمتفقين على أنه لا مجتهد اليوم.

فقد حكى الزركشي في البحر عن الأكثرين: أنه يجوز خلو العصر من المجتهد، وبه جزم صاحب المحصل.

قال الرافعي: الخلق كالمتفقين على أنه لا مجتهد اليوم.

قال الزركشي: ولعله أخذه من كلام الإمام الرازى، أو من قول الغزالى في الوسيط: قد خلا العصر من المجتهد المستقل^(١).

وقد ناقشهم الشوكاني، وأبطل هذا الزعم منهم، فراجع كلامه^(٢). ويقول نص آخر: «قد استدل بها صرح به الإمام حجة الإسلام قدس سره، والرافعي، والقفال بأنه وقع في زماننا هذا الخلو» (أى من المجتهد). إلى أن قال: «من الناس من حكم بوجوب الخلو من بعد العلامة النسفي، واختتم الاجتهاد به. وعنوا الاجتهاد في المذهب».

أما الاجتهاد المطلق، فقالوا: «اختتم بالأئمة الأربع، حتى أوجبوا

(١) إرشاد الفحول ص ٢٥٣.

(٢) إرشاد الفحول ص ٢٥٣ و ٢٥٤.

تقليد واحد من هؤلاء على الأمة»^(١).

ومهما يكن من أمر، فإن سد باب الاجتهد إنما هو لدى فريق معين غير الشيعة، أما شيعة الأئمة الاثني عشر «عليهم السلام»، وأتباعهم، فهم في غنى عن كل هذا، فهم يفتحون باب الاجتهد على مصراعيه، وبهارسونه بصورة مطردة على مر التاريخ، وإلى يومنا هذا، وهذه نعمة كبرى، هي نعمة العلم والفهم حباهم الله بها، وحرم الآخرون أنفسهم منها، وقديماً قيل: على نفسها جنت برافقش.

مع تبريرات وجدي:

أما محمد فريد وجدي فقد اعتبر: أن السبب في دعوى انسداد باب الاجتهد، هو ما طرأ على المسلمين من جمود اجتماعي، وقصور عن فهم أسرار الشريعة، فستروا ذلك بالدعوى المذكورة، والحقيقة أنه مفتوح بنص الكتاب والسنة إلى يوم القيمة.^(٢) لكن ملاحظتنا التي نريد تسجيلها هنا هي:

أولاً: لماذا قصرت أفهام المسلمين عن فهم أسرار الشريعة؟!

وهل دعوى هذا القصور صحيحة من أساسها؟!

ثانياً: ما فائدة فتح باب الاجتهد، مع وجود ذلك القصور عن الفهم؟!

وماذا يفيد فتح باب لا يجرؤ أحد على الولوج فيه، أو لا يستطيع الولوج أصلاً؟!.

(١) فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٩٩ والاجتهد في الإسلام ص ٢١٩.

(٢) دائرة معارف القرن العشرين ج ٣ ص ١٩٧.

لا اجتهاد عند الفريسيين في اليهود:

وقد كنا نحب أن نعرف: إن كان ثمة ارتباط بين ما يقال عن سد باب الإجتهاد لدى هؤلاء، وبين ما يقوله الفريسيون من اليهود، من أنه لا اجتهاد^(١).

٣١- التقديس الأعمى حتى للحديث المكذوب:

أما بالنسبة لما تناقلوه على أنه حديث رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، فقد حاولوا إضفاء هالة من التقديس الأعمى عليه، وكأنه نفس كلامه الصادر عنه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» مع أن أكثره م嘘ٍ اختلاقٍ، وتزوير.

وقد قدست كتب بأكملها على هذا الأساس، فراجع ما يذكرونه عن صحيح البخاري، وموطأ مالك، وسنن أبي داود، وغير ذلك.

بل لقد حرصوا على المنع من مناقشة الحديث، حتى ولو خالف العقل، والوجدان، وضرورة العقل، والتاريخ القطعي؛ لأن السماح بالمناقشة فيه لسوف يبرر المناقشة ثم التشكيك في أمور هي أكثر أهمية وحساسية بالنسبة إليهم.

وقد تصدى الحكام لمواجهة ذلك بصورة قوية وصارمة وحازمة، لاسيما وأن ذلك قد مكنهم من توجيه الناس حيثما يريدون، وكيفما يشاورون، من خلال حفنة من وعاظ السلاطين، لا يتورعون عن الإختلاق والإفتراء، حتى على الله ورسوله، دونها مانع من دين، أو رادع من وجدان.

وقد روى بعض هؤلاء المرتزقة عن النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» محاجة

(١) راجع: مقارنة الأديان (اليهودية) ص ٢٢٣.

جرت بين آدم وموسى «عليهما السلام»؛ فحج آدم موسى !! فاعتراض البعض بأنه: متى اجتمع آدم وموسى؟ فتدخل الخليفة ودعا بالنطع والسيف ليقتل ذلك المعترض المستفهم، بحجة أنه زنديق يكذب بحديث رسول الله «صلى الله عليه وأله» !!^(١).

بل لقد كان الاتهام بالزندة هو الوسيلة الميسورة للتخلص حتى من لا يرى الصلاة خلف الخليفة العاتي والمتجر^(٢).

٣٢- أصح الكتب بعد القرآن:

وقد يعتراض البعض: بأن في البخاري، ومسلم، وغيرهما من كتب الصحاح أحاديث كثيرة تضمنت ما يخالف الحقائق الثابتة، وصريح العقل والوجودان.

فجاء الرد: أن البخاري أجل كتب الإسلام وأفضليها بعد كتاب الله^(٣). وما قرئ في كربلة إلا فرجت، ولا ركب به في مركب فغرقت. ويستسقى بقراءته الغمام، وأجمع على قبوله، وصحة ما فيه أهل الإسلام^(٤).

(١) راجع: تاريخ بغداد ج ١٤ ص ٧ و ٨ والبداية والنهاية ج ١٠ ص ٢١٥ والبصائر والذخائر ج ١ ص ٨١ وتاريخ الخلفاء ص ٢٨٥.

(٢) البداية والنهاية ج ١٠ ص ١٥٣.

(٣) إرشاد الساري ج ١ ص ٢٩.

(٤) إرشاد الساري ج ١ ص ٢٩. وراجع: تدريب الراوي ج ١ ص ٩٦ وفتح الباري (المقدمة) ص ١١ وتذكرة السامع والمتكلم ص ١٢٧ (هامش) عن مفتاح السعادة ص ١٢٧ وقال: إن السلف والخلف قد أطبقوا على أنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

وقال أبو نصر السجزي: «أجمع أهل العلم والفقهاء، وغيرهم على أن رجلاً لو حلف بالطلاق: أن جميع ما في كتاب البخاري، مما روی عن النبي «صلى الله عليه وآلـه» قد صح عنه، ورسول الله «صلى الله عليه وآلـه» قاله، لا شك فيه، لا يحيى، والمرأة بحالها في حاليه»^(١).

وقالوا: أصح كتب بعد كتاب الله الصحيحان: البخاري، ومسلم^(٢).
بل قال البعض: «اتفق علماء الشرق والغرب على أنه ليس بعد كتاب الله أصح من صحيحي البخاري ومسلم»^(٣).

وعن سنن أبي داود يقول ابن الأعرابي: «لو أن رجلاً لم يكن معه من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله، ثم هذا الكتاب لم يحتاج معه إلى شيء من العلم بتة»^(٤).

٤٣- هذا الإجماع ظن لا يخطئ:

ولعلك تقول: إجماع الأمة على صحة ما في الصحيحين لا يمنع من كون بعض ما فيها خطأ، لأن حجية الخبر وإن كانت قطعية، ولكن ذلك لا

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح ص ٢٢.

(٢) راجع: فتح الباري (المقدمة) ص ٨ وتدريب الراوي ج ١ ص ٩١ وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٤ والخلاصة في أصول الحديث ص ٣٦ وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٣٩٦ و٣٩٩ والغدير ج ٩ ص ٣٥ عن شرح صحيح مسلم للنووي.

(٣) عمدة القاري ج ١ ص ٥.

(٤) راجع: تذكرة السامع والمتكلم (هامش) ص ١٢٨ عن تذكرة الحفاظ للذهبي ج ٣ ص ٢١٠.

يمنع من كون مضمونه مظنوناً، لكنه من الظن الذي هو حجة، والظن الحجة قد ينطوي الواقع أيضاً.

فيأتيك الرد: «ظن المعصوم عن الخطأ لا ينطوي، والأمة في إجماعها معصومة عن الخطأ»^(١).

و حول تلقي الأمة للصحيحين بالقبول قال ابن كثير: «لأن الأمة معصومة عن الخطأ، فما ظنت صحته، ووجب عليها العمل به، لا بد أن يكون صحيحاً في نفس الأمر، وهذا جيد»^(٢).

رواية الصحاح عن الخوارج والمبتدةة:

وتسجل إدانة لكتب الصحاح خصوصاً البخاري ومسلم، وهي رواياتهم عن الخوارج، والمبتدةة، حتى إن البخاري ومسلماً، وسائر أصحاب الصحاح قد رواوا عن الخوارج والمبتدةة، مثل عمران بن حطان، وهو من أكبر الدعاة إلى البدعة^(٣)، فإنه مادح ابن ملجم على قتله وصي النبي «صلى الله عليه وآله» عليه السلام^(٤).

ورووا عن كثرين آخرين من مبغضي علي «عليه السلام» وشائئه، مثل: بهز بن أسد، وعبد الله بن سالم، وحسين بن نمير، وعكرمة، وقيس بن أبي حازم، والوليد بن كثير، وعروة بن الزبير، وإسحاق بن سويد، وحريز

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤ وشرح صحيح مسلم للنووي (مطبوع بهامش إرشاد الساري) ج ١ ص ٢٨.

(٢) الباعث للحديث ص ٣٥.

(٣) الباعث للديث ص ١٠٠.

بن عثمان، وأزهر بن عبيد الله، وزياد بن أبيه، وميمون بن مهران، وأسد بن وداعة، ومحمد بن هارون، ونعيم بن أبي هند، ودحيم، وعبد المغيث الحنبلي، وخالد بن مسلمة^(١) وعلي بن الجهم^(٢)، ومحمد بن زياد، وعبد الله بن شقيق، والمغيرة بن عبد الله^(٣)، وعشرات غيرهم.

وكل هؤلاء، ومن هو على شاكلتهم، قد حكموا لهم بالوثاقة، ورووا عنهم، وعظمواهم، ووصفوهم بكل جيل، مع معروفيتهم بالنصب والبغض لعلي «عليه السلام»، وآله الأطهار^(٤).

الرواية عن الرافضة والشيعة:

ومن جهة ثانية، فقد روى أصحاب الصحاح أيضاً لبعض الشيعة والرافضة^(٥) وقد ذكر الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين في كتابه طائفة كبيرة من الشيعة، أو المتهمين بالتشيع، من روى لهم أصحاب الصحاح، فراجع.

(١) راجع في جميع ما تقدم: الغدير ج ٥ ص ٢٩٣ - ٢٩٥ وج ٧ ص ٢٧٣ ومقدمة فتح الباري ص ٤٦٠ و ٤٦١ والكتفافية في علم الرواية ص ١٢٥.

(٢) راجع: البداية والنهاية ج ١١ ص ٤ والغدير ج ٥ ص ٢٤٤.

(٣) راجع: الغدير ج ١١ ص ٨٧ وج ٣ ص ١٢٣ وج ٦ ص ١٤٣ و ١٤٤.

(٤) راجع: فتح الباري (المقدمة) ص ٤٦٠ و ٤٦١ و تدريب الراوي ج ١ ص ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٥) راجع: مقدمة فتح الباري ص ٤٦٠ و ٤٦١ و راجع: الكتفافية في علم الرواية ص ١٢٥.

التناقض في المواقف:

فروايتهم عن التوأصب والخوارج، والمبتدعة، وعن الشيعة، والرافضة،
تناقض مع قولهم: إن الرواية عن كل هؤلاء لا تصح.

فهم يقولون:

ألف: الخوارج:

عن ابن هبيرة: أنه سمع شيخاً من الخوارج يقول بعد توبته:
«إن هذه الأحاديث دين؛ فانظروا عنمن تأخذون دينكم؛ فإننا كنا إذا
هوينا أمراً صبرناه حديثاً»^(١).

أو قال: «انظروا هذا الحديث عنمن تأخذونه، فإنّا كنا إذا تراءينا رأياً،
جعلنا له حديثاً»^(٢).

ويلاحظ هنا: أن نفس هذا النص مروي عن حادث بن سلمة، ولكن عن
شيخ من الرافضة!!^(٣).

وملا حدث إيساس بن معاوية الأعمش بحديث عن بعض المحررية،

(١) لسان الميزان ج ١ ص ١٠ و ١١ والكافية للخطيب ص ١٢٣ و ١٢٨ و آفة أصحاب
ال الحديث ص ٧١ و ٧٢ واللآلî المصنوعة ج ٢ ص ٤٦٨ وراجع: العتب الجميل
ص ١٢٢. ويبحث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٩ عن الأولين، وعن
الموضوعات لابن الجوزي ص ٣٨ وعن السنة ومكانتها في التشريع للسباعي
ص ٩٧.

(٢) اللآلî المصنوعة ج ٢ ص ٤٦٨.

(٣) راجع: لسان الميزان ج ١ ص ١١.

قال: «تريد أن أكنس الطريق بثوابي، فلا أدع بعرة، ولا خنفساء إلا حلتها!»^(١).

وقال الجوزجاني عن الخوارج، الذين تحركوا في الصدر الأول، بعد الرسول «صلى الله عليه وآله»: «نبذ الناس حديثهم اتهاماً لهم»^(٢).

ب: أهل البدع:

قد وردت أحاديث رواها أهل السنة أيضاً تنهى عن الرواية عن أهل البدع^(٣) فلتراجع في مظانها.

ج: الشيعة والرافضة:

إن أدنى مراجعة لكتب الرجال على مذاق أهل السنة تظهر: أن أكثر المجرحين عندهم إنما جرحوهم بالتشيع أو الرفض، وقد اعتبروا ذلك جريمة لا مجال للسكوت عليها، أو التساهل فيها^(٤).

وسئل مالك عن الرافضة، فقال: لا تكلمهم، ولا ترو عنهم، فإنهم يكذبون^(٥).

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٤٠٣ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٩ عن المحدث الفاضل للراويه مزي ج ١ ص ١٢.

(٢) أحوال الرجال ص ٣٤.

(٣) راجع: لسان الميزان ج ١ ص ١٠ و ١٢ و ٧ وميزان الاعتدال ج ١ ص ٣.

(٤) وراجع على سبيل المثال: السنة قبل التدوين ص ٤٤٣ و ٤٤٢ والكفاية في علم الرواية ص ١٢٣ و ١٣٠ و ٣١.

(٥) لسان الميزان ج ١ ص ١٠ وميزان الاعتدال ج ١ ص ٢٧ - ٢٨ و مقدمة فتح الباري ص ٤٣١ وفتح الباري ج ٢ ص ١٥٣ وقواعد في علوم الحديث ص ٤٠٧ و ٤٢٢.

وعن الشافعي: لم أرأ أحداً من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة^(١).

وقال أبو عصمة لأبي حنيفة: «من تأمرني أن أسمع الآثار؟! قال: من كل عدل في هواه إلا الشيعة، فإن أصل عقيدتهم تضليل أصحاب محمد «صلى الله عليه وآله»، ومن أتى السلطان طائعاً الخ..»^(٢).

وعن شريك: إحل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديث، ويتخذونه ديناً^(٣).

وقال التهانوي: «نحن نعلم: أنهم كذبوا في كثير مما يروونه في فضائل أبي بكر، وعمر، وعثمان.

كما كذبوا في كثير مما يروونه في فضائل علي. وليس في أهل الأهواء أكثر كذباً من الرافضة»^(٤).

ويقول هارون الرشيد: «طلبت أربعة فوجدتها في أربعة: طلبت الكفر فوجدته في الجهمية، وطلبت الكلام والشغب فوجدته في المعتزلة، وطلبت الكذب فوجدته عند الرافضة، وطلبت الحق فوجدته مع أصحاب الحديث»^(٥).

وعن يزيد بن هارون: يكتب عن كل صاحب بدعة، إذا لم يكن داعية

(١) الكفاية في علم الرواية ص ١٢٦ وراجع لسان الميزان ج ١ ص ١٠.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ١٢٦.

(٣) لسان الميزان ج ١ ص ١٠ وميزان الاعتلال ج ١ ص ٢٧ و ٢٨.

(٤) قواعد في علوم الحديث ص ٤٤ وراجع ص ٤٤٣.

(٥) شرف أصحاب الحديث ص ٥٥ وراجع ص ٧٨.

إلا الرافضة، فإنهم يكذبون^(١).

العلاج المتتطور:

كانت تلك بعض أقاويلهم حول هؤلاء وأولئك، وهي تناقض موقفهم منهم، وروايتهم عنهم، فكان علاجهم لهذا المشكل بتقديم عدة ضوابط، رأوا أنها تكفي لدفع الخطر، وتجنب الكثير من الضرر.

ونذكر من هذه المعالجات:

٣٤- رد روایات الشیعه في المطاعن والفضائل:

فكل ما فيه تأكيد على الحق، وإظهار له، فيها يرتبط بفضائل علي «عليه السلام»، وكذا فيما يرتبط بها صدر من خصوم أهل البيت «عليهم السلام» من أفاعيل تدينهم، وتظهر بعض مساوئهم، فإنهم لا يقبلونه، ويتهمون الرافضة بالكذب فيه.

إنهم لا يقبلون منهم أي شيء فيه تأييد لمنهاب الشیعه، وتفنيد لما ذهب غيرهم.

٣٥- الرافضة لا إسناد لهم:

ومن أجل استبعاد فقه، ورؤى، و المعارف أهل البيت «عليهم السلام» الذين هم أحد الثقلين اللذين أمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» بالتمسك بهما إلى يوم القيمة، وهم سفينة نوح التي ينجو من ركبها.

ولكي تبقى الساحة مفتوحة أمام الآخرين ليأخذوا بفتاوي أناس عاشوا، أو فقل: ولدوا بعد وفاة النبي «صلى الله عليه وآله» بعشرات

(١) لسان الميزان ج ١ ص ١٠ وميزان الاعتلال ج ١ ص ٢٧ و ٢٨.

السنين، ليسوا من أهل بيت النبوة، ولا من معدن الرسالة، ولا من مهبط الوحي والتزيل.

نعم، من أجل ذلك، نجدهم يحاولون قطع الصلة بين الرافضة وبين الرسول بالكلية.

فقد قال التهانوي حول المعرفة بالإسناد: «لا ريب أن الرافضة أقل معرفة بهذا الباب، وليس في أهل الأهواء والبدع أحفل منهم به؛ فإن سائر أهل الأهواء، كالمعتزلة والخوارج يقصرون في معرفة هذا، لكن المعتزلة أعلم بكثير من الخوارج، والخوارج أعلم بكثير من الرافضة، والخوارج أصدق من الرافضة».

إلى أن قال: «أهل البدع سلكوا طريقاً أخرى ابتدعواها واعتمدوها، ولا يذكرون الحديث بل ولا القرآن في أصولهم إلا للاعتماد، لا للإعتماد، والرافضة أقل معرفة بل وعناية بهذا، إذ كانوا لا ينظرون في الأسناد، ولا في سائر الأدلة الشرعية والعقلية، هل تتفق ذلك أو تختلفه. ولهذا لا يوجد لهم أسانيد متصلة صحيحة قط.

بل كل إسناد متصل لهم؛ فلا بد أن يكون فيه من هو معروف بالكذب، أو كثرة الغلط، وهم في ذلك شبيه باليهود والنصارى، فإنه ليس لهم أسناد».

وقال: والأسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة، والرافضة أقل عناء به، إذ كانوا لا يصدقون إلا بما يوافق أهواءهم، وعلامة كذبه أنه يخالف هواهم»^(١).

٣٦- روایة ما لا يضر:

وأما رواية الشيعي، وحتى الرافضي لما يؤيد مذهب أهل السنة، أو فقل ما لا يضر بنهجهم، ولا بمذهبهم، فهي مقبولة، بل يمكن أن يصبح الشيعي بل الرافضي من رواة الصحاح ألاست أيضاً، وبذلك يكون قد جاز القنطرة، كما سترى.

٣٧- حديث الداعية إلى البدعة يرد:

وأما بالنسبة للخوارج والنواصب، وحتى الشيعي والرافضي أحياناً حين يوافق هواهم، ويخدم اتجاههم بزعمهم، فقد قالوا: إن صاحب البدعة إذا لم يكن داعية، أو كان وتاب، أو اعتضدت روایته بمتابع، فإن روایته تقبل، أما إذا كان داعية، فلا خلاف بينهم في عدم قبول روایته^(١).

وقيل لا تقبل روایة غير الداعية أيضاً^(٢).

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٤ و ١٠٣ والباعث الحيث ص ٩٩ وإرشاد الفحول ص ٥١ وفتح الباري (المقدمة) ص ٤٥٩ و ٤٥٠ ومعرفة علوم الحديث ص ١٣٥ والخلاصة في أصول الحديث ص ٩٥ والمجروحون ج ١ ص ١٦٨ والكافية في علم الرواية ص ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٦ - ١٢٨ وقواعد في علوم الحديث للثانوي ص ٢٣٠ و ٢٣١ و ٤٠٢ و ٢٠٧ و تقرير التوسي و شرحه للسيوطى المسمى بتدريب الراوى ج ١ ص ٣٢٥.

(٢) الخلاصة في أصول الحديث ص ٩٥ والكافية في علم الرواية ص ١٢٠ وقواعد في علوم الحديث للثانوي ص ٢٢٧ - ٢٣٠ و تقرير التوسي و شرحه (تدريب الراوى) ج ١ ص ٣٢٤ و بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٤٦ عنه وعن =

٤٨- حجم البدعة:

وبما أن ما تقدم لا يكفي في علاج بعض جهات القضية، لاسيما وأنهم يردون روایات من يتهم بالتشیع، مع أن صاحبھم تروي عن الشیعہ، فقد اتجهوا نحو الحديث عن حجم البدعة ومقدارها، فقالوا: إن كانت البدعة صغیری، جازت الروایة عن صاحبها، وإن كانت کبری لم تجز؛ فالبدعة الكبری هي الرفض الكامل، والصغری كغلو التشیع، أو كالتشیع بلا غلو ولا تحرق^(١).

وبذلك يفسحون المجال أمام الروایة عن بعض علمائهم الذين ينسبون إليهم التشیع مجرد:

أنه روى حديثاً في فضل علي «عليه السلام»، أو تكلم في معاویة، كالنسائی، وعبد الرزاق الصنعائی، والحاکم النیسابوری، وأضرابهم.

٣٩- من روى له الشیخان، جاز القنطرة:

ولكن تبقى مشكلة روایتهم عن بعض المبتدةع، الذين هم من أشد الدعاة إلى بدعتهم، مثل عمران بن حطان، وغيره من النواصیب والخوارج، فحلوها بطريقه جبریة، وقاطعة، حين قالوا: من روى له الشیخان، فقد جاز القنطرة^(٢).

= الكامل لابن عدی ج ١ ص ٣٩: أ و عن: المجموعون ج ٢ ص ٢٧ ب وعن المحدث الفاضل ج ١ ص ١٢.

(١) لسان المیزان ج ١ ص ٩ و ١٠ و میزان الاعتدال ج ١ ص ٣٠.

(٢) قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٤٦٣ عن أبي الوفاء القرشی في كتاب الجامع الذي جعله ذيلاً للجوهار المضية ج ٢ ص ٤٢٨.

وقال الذهبي في ترجمة يحيى بن معين: «وأما يحيى فقد جاز القنطرة (يعني برواية الشيفيين له) فلا يلتفت إلى ما قبل فيه، بل قفز من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي - يعني أنه في أعلى مراتب التعديل والتوثيق»^(١). ذكر التهانوي: إن كل من حديث عنه البخاري فهو ثقة، سواء حدث عنه في الصحيح، أم في غيره، وكذلك كل من ذكره البخاري في تواريخته، ولم يطعن فيه، فهو ثقة، وكذلك كل من حديث عنه مسلم، والنسائي، وأبي داود، أو سكت عنه أبو داود فهو ثقة أيضاً^(٢).

٤٠. الخوارج صادقون:

وبعد ما تقدم، فقد حللت مسألة لزوم قبول روایات بعض علماء أهل السنة الكبار، الذي اتهموا بالتشيع، بسبب روایتهم بعض فضائل علي وأهل بيته «عليهم السلام»، أو انتقدوا معاوية وأضرابه، وقبلت أيضاً روایات بعض الشيعة أو الرافضة، التي جاءت منسجمة مع النهج الفكري الذي يلتزم به غير الشيعة أيضاً، ثم قبلت أيضاً روایات الصحاح؛ البخاري، ومسلم، والنسائي، وأبي داود، ولكن ذلك كله لا يكفي أيضاً، بل لا بد من تصحيح روایة كل خارجي وناصبي، مع أنهم يدعون: أن هؤلاء أهل بدعة قد ترك أهل السنة حديثهم^(٣).

(١) ميزان الاعتدال ج ٤ ص ٤١٠.

(٢) لخصنا ذلك من كتاب: قواعد في علوم الحديث للتهانوي ج ٢ ص ٤٢٨.

(٣) ميزان الاعتدال ج ١ ص ٣ ولسان الميزان ج ١ ص ٧ و ١٢.

ومع أن فيهم من يدعوا إلى بدعته، ومن كان داعية إلى بدعته لا تقبل روایته^(١).

ومع أنه قد تقدم: أن الخوارج معروفون بوضع الحديث، وقد ترك الناس الرواية عنهم في البداية لذلك.

فعالجووا هذا المشكل بدعوى: أن «الخوارج أعلم بكثير من الرافضة، والخوارج أصدق من الرافضة، بل الخوارج لا نعلم عنهم أنهم يتعمدون الكذب، بل هم من أصدق الناس»^(٢).

وقال أبو داود: «ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج»^(٣).

وقال التهانوي: «الخوارج لا يكادون يكذبون، بل هم من أصدق الناس مع بدعتهم وضلائهم»^(٤).

وقال ابن تيمية: «الخوارج مع مروقهم من الدين فهم أصدق الناس، حتى قيل: إن حديثهم أصح الحديث»^(٥).

وعلل بعضهم صدقهم بأنهم يقولون بأن مرتكب الكبيرة كافر^(٦).

(١) راجع تفصيل ذلك فيما تقدم وفي لسان الميزان ج ١ ص ١٠.

(٢) قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٤٤٣.

(٣) ميزان الاعتلال ج ٣ ص ٢٣٦ والعتب الجميل ص ١٢١ وفتح الباري (المقدمة) ص ٤٣٢ وج ٢ ص ١٥٤.

(٤) قواعد في علوم الحديث ص ٤٤٤ - ٤٤٥.

(٥) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٩.

(٦) المصدر السابق ص ٢٨.

ولاندري كيف صح له هذا التعليل.

وهو لاء الخوارج أنفسهم قد قتلوا عبد الله بن خباب، وارتكبوا جرائم الرنى، وغيرها ما هو مسطور في تواريختهم؟!

٤١- الاعتزال، والعداء لأهل الحديث:

وحيث طغت مدرسة أهل الحديث، ونشروا في الناس الكثير من الأمور التي يأبها العقل والوجدان، والفطرة، ومخالف القرآن.

مثلاً: نفي عصمة النبي «صلى الله عليه وآله» إلا في التبليغ، عقيدة الجبر، التجسيم والتشبيه، لزوم الخضوع للحاكم الظالم، والمنع من الاعتراض عليه، وغير ذلك من أمور أدخلوها في عقائد المسلمين، وفي تاريختهم، وهي مأخوذة في الأكثر من أهل الكتاب.

ثم واجههم المعتزلة، وغيرهم، ولاسيما الشيعة بالأحاديث الصحيحة والصريمحة، التي رووها هم أنفسهم، فأحرجوه في كثير من الواقع، وفندوا مزاعمهم وأقاويلهم، سواء بالنسبة لكثير من الجهات العقائدية، أم بالنسبة لبعض ما يزعمون أنه أحداث تاريخية، أو غيرها.

فإنهم التجأوا إلى أسلوب التجريح، والمقاطعة على الصعيد الفكري، وقرروا بالنسبة إلى الشيعة رد روایة كل من فيه رائحة التشيع.

وأما بالنسبة للمعتزلة الذين كانوا يتمتعون بالتأييد من قبل عدد من الحكماء، فقد قرروا:

أنه إذا كان الرواى معتزلياً، يناسب أهل الحديث العداء، فلا يسمع كلامه، ولا يعتمد به، لأن كونه معتزلياً، مخالفًا لأهل الحديث، يجب

ضعفه، وسقوط ما يأتي به !!^(١).

٤٢- خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء:

ومن الذين يسمح لهم بالحديث على نطاق واسع عائشة أم المؤمنين، التي نشرت في الناس ألف الأحاديث، التي تصب في اتجاه معين، لا يتلاءم كثيراً مع خط علي «عليه السلام» وأهل بيته.

إن لم نقل: إنه يؤيد الاتجاهات المخالفة له في كثير من الأحيان.

ومنعاً لأي ريب أو اعتراض، فقد جاءت الضابطة على صورة حديث منسوب إلى النبي «صلى الله عليه وآله» يقول: «خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء»^(٢).

٤٣- أبو هريرة راوية الإسلام:

ومن المعلوم: أن أبو هريرة الدوسى يستأثر بأكبر رقم من الروايات التي ينسبها إلى النبي «صلى الله عليه وآله»، حيث إن له منها، حسب إحصائية ذكرها العلامة أبو رية رحمه الله ٥٣٧٤ حديثاً^(٣).

ونحن نجد الطعون تتوجه إلى هذا الرجل، أعني أبو هريرة من كل حدب وصوب، وقد ألفت في ذلك الكتب^(٤)، وكتبت البحوث.

بل إنك تجد في الطاعنين عليه من هو من كبار الصحابة أيضاً؛ وقد قال

(١) السنة قبل التدوين ص ٤٤٣.

(٢) أضواء على السنة المحمدية ص ١٢٧.

(٣) راجع: كتاب أضواء على السنة المحمدية

(٤) راجع كتاب: أبو هريرة لشرف الدين، وكتاب: أبو هريرة شيخ المضيرة، لأبي رية.

إبراهيم بن سيار النظام: أكذبواه: عمر، وعثمان، وعلي، وعائشة^(١).

ورد سعد على أبي هريرة مرة، فوقع بينهما كلام حتى ارتجت الأبواب
بينهما^(٢).

وروي عن عمر بن الخطاب قوله: أكذب المحدثين أبو هريرة^(٣).

وقد ذكر الذهبي نصوصاً عديدة تفيد: أنهم كانوا يتجنبون حديث أبي هريرة، ويتكلمون في إكثاره من الحديث^(٤).

وإن أدنى مراجعة لكتاب أبو هريرة شيخ المضيرة للشيخ محمود أبي رية، وكذا كتاب أبو هريرة للإمام السيد عبد الحسين شرف الدين، تغنينا عن ذكر النصوص الكثيرة لذلك.

وبعد كل ما تقدم نقول: لقد رأوا: أن هذه الطعون التي تتوجه إلى أبي هريرة من كل حدب وصوب، قد تؤدي إلى إحداث خلل كبير في البنية الفكرية لتيار كبير من الناس، فلا بد إذن من مواجهة هذه الهجمة بهجمة مماثلة، ولا مانع من أجل تبييت الأصول والقواعد من استعمال أسلوب التخويف، والتهويل، بل والسباب، ثم الاتهام بكل عظيمة، وإن لم ينفع ذلك كله في دفع غائلة تلك التجريحات والطعون، فالإمكان الالتجاء إلى أسلوب تحريض الحكم على أولئك الناس، إذا ما حاولوا التذكير بأقوال

(١) تأويل مختلف الحديث ص ١٣٢ والسنة قبل التدوين ص ٤٥٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٣.

(٣) السنة قبل التدوين ص ٤٥٥ عن: رد الدارمي على بشر المرسي ص ١٣٢.

(٤) راجع: سير أعلام النبلاء ج ٢ ترجمة أبي هريرة.

السلف وموافهم من أبي هريرة راوية الإسلام.

ولعل خير ما يجسّد هذا الاتجاه هي أقوال ابن خزيمة التي جمعت ذلك كله، حيث قرر:

أن من يطعن في أبي هريرة: إما معطل جهمي.. وإما خارجي يرى السيف على أمّة محمد، ولا يرى طاعة خليفة، ولا إمام، أو قدرى، أو جاھل^(١).

هذا كله عدا عن رمي الطاعنين على أبي هريرة بالانحراف، والضلالة، وبكثير من أنحاء التوهين والتهجين، والإخراج من الدين، كل ذلك إكرااماً لأبي هريرة، فلأجل عين ألف عين تكرم.

٤٤. لا يعرض الحديث على القرآن:

ومن أجل مواجهة الحالة الناشئة من وجود أحاديث كثيرة، حتى في الصحيحين تخالف القرآن الكريم وتنتفيه، الأمر الذي من شأنه أن يخرج القائلين بصحّة كل ما في الصحيحين، وكذا ما جاء في غيرهما من أحاديث بأسانيد معتبرة وصحيحة، حسب تقديراتهم، من أجل ذلك، قرروا:

أن الحديث أصل قائم برأسه^(٢) ولا يعرض على الكتاب العزيز، والأحاديث التي تلزم بعرض الحديث على القرآن هي من وضع الزنادقة، والسنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب بقاض على السنة. (وسيأتي ذلك مع مصادره في الفصل التالي إن شاء الله تعالى).

(١) راجع: السنة قبل التدوين ص ٤٦٧ و ٤٦٨.

(٢) مقالات الإسلاميين ج ٢ ص ٢٥١.

ولأجل هذا نجد: «أن كثيراً من أهل الحديث استجازوا الطعن على أبي حنيفة؛ لرده كثيراً من أخبار الأحاديث العدول، لأنه كان يذهب في ذلك إلى عرضها على ما اجتمع من الأحاديث، ومعاني القرآن»^(١).

٤٥ - موافقة أهل الكتاب:

أما ما نرى: أنه قد جاء موافقاً لأهل الكتاب، فهو لا يعني - بالضرورة - أن أهل الكتاب قد تلاعوا بهذا الدين، وأدخلوا فيه ترهاتهم. وذلك لوجود ضابطة مزعومة تقول: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» كان يجب موافقة أهل الكتاب في كل ما لم يؤمر به^(٢). رغم أنها قد قدمتنا: أن الأمر كان على عكس ذلك تماماً، ولسوف يأتي في هذا الكتاب، حين الكلام حول صيام عاشوراء ما يثبت ذلك أيضاً إن شاء الله تعالى.

حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج:

أما بالنسبة للرواية عن بنى إسرائيل، وإعطاء الفرصة لأهل الكتاب لبث سموهم، والعبث بأفكار الناس، وتسريب عقائدهم، وأفكارهم، وحتى أحكامهم الفقهية إلى المسلمين، فليس الذنب في ذلك ذنبهم، وإنما كان ذلك انسجاماً مع الضابطة المقررة، وامتثالاً للمرسوم الذي يقول: «حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج».

(١) أضواء على السنة ص ٣٧٠ عن الانتقاء ص ١٤٩.

(٢) راجع: صحيح البخاري ط الميمنية ج ٤ ص ٦٧ والسيرة الخلبية ج ٢ ص ١٣٢ وزاد المعاد ج ١ ص ١٦٥.

وكان رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» يحدث عن بنى إسرائيل عامة ليله حتى يصبح، كما زعموا، وكل ذلك قد تقدم.

الحسن والقبح شرعيان لا عقليان:

وتواجههم أحكام شرعية مزعومة، وأقاويل عقائدية، وأحاديث وأوامر وأمور غير معقوله، ولا مستساغة، من قبيل ما ذهب إليه جمهور الأشاعرة من أن التكليف بغير المقدور وما لا يطاق صحيح وجائز، بل جوز بعضهم التكليف بالمحال أيضاً^(١)، واستدلوا على ذلك بما لا مجال لذكره هنا^(٢)، واستدل البعض بروايات بدء نزول الوحي أيضاً، كما سيأتي. فمن أجل مواجهة الضجة التي ربيا تثيرها أقاويل من هذا القبيل جاؤوا بضابطة عجيبة غريبة تقول:

إنه لا قبح إلا ما قبحه الشرع، ولا حسن إلا ما حسن الشرع. أما العقل فلا دور له في هذا الأمر، لا من قريب ولا من بعيد، وهذا ما ذهب إليه الأشعرية، ومن وافقهم^(٣) وبذلك تنحل عندهم كثير من العقد العقائدية، والتاريخية، والفقهية وغيرها، ولا نريد أن نناقش هذه المزمعة هنا، غير أننا نشير إلى أن الشوكاني - وهو من كبار علمائهم - قد اعتبر إنكار

(١) راجع: نهاية السؤل (شرح منهاج الأصول) ج ١ ص ٣١٥ - ٣٢١ متناً وهاماً، وص ٣٤٥ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٥٣ وإرشاد الفحول ص ٩ (١).

(٢) راجع: إرشاد الفحول ص ٩.

(٣) راجع: إرشاد الفحول ص ٧ ونهاية الأصول ج ١ ص ٣١٤ وص ٨١ - ٨٥.

إدراك العقل لكون الفعل حسناً، أو قبيحاً مكابرة ومباهة^(١).

٤٨- صوافي النساء:

وقد قلنا في فصل سابق: إنهم من أجل تلافي الإعترافات على بعض الفتاوى التي كانت تصدر من بعض الرموز الرئيسية، مما يخالفون فيها صريح النص القرآني أو النبوى، الأمر الذى قد يزعزع الثقة بهم، بالإضافة إلى سلبيات أخرى، إنهم من أجل تلافي ذلك، قرروا حصر الفتوى في القضايا السياسية والقضائية الهامة، بالأمراء، وسموها: صوافي النساء.

٤٩- الفتوى لأشخاص بأعيانهم:

وأما سائر ما تبقى من أمور، فقد أوكلت إلى أناس بأعيانهم، وحضر على الآخرين - الذين لا يطمأن إلى ميلهم، أو أهليتهم في مجال تقوية الخط السياسي القائم - حظر عليهم أن يتصدوا للفتوى، أو للرواية، وقد قدمنا بعض ما يوضح ذلك فلا نعيد، ثم قرروا ضابطة أخرى وهي:

٥٠- المنع من الحديث، من روایته، ومن كتابته:

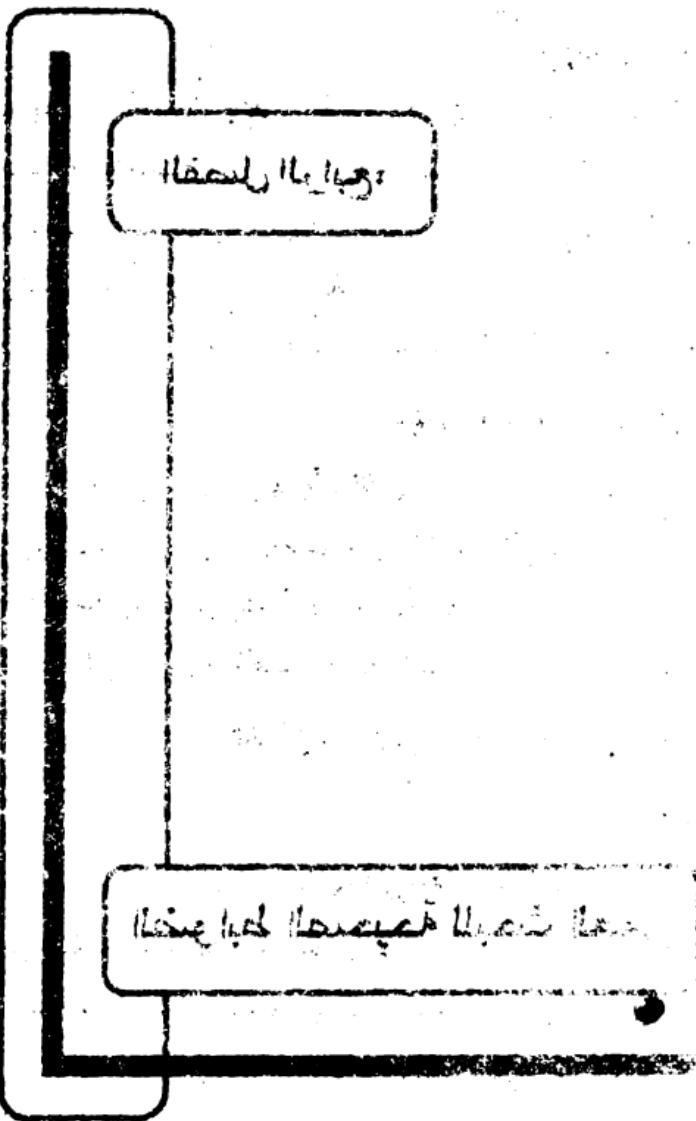
وكذا ضابطة:

٥١- المنع من السؤال عن معاني القرآن:

إلى غير ذلك: من معايير زائفـة، وضوابط تهدف إلى حفظ الانحراف والإحتفاظ به، لا يتسع المقام لذكرها، ولا تسمح الفرصة بتقصيـها. ولعل فيها ذكرناه كفاية لمن أراد الرشد والمداية.

الفصل الرابع:

الضوابط الصحيحة للبحث العلمي



لابد من معايير وضوابط:

وإذ قد اتضح لدينا: أنه قد كان ثمة خطة خبيثة، تستهدف النيل من شخصية النبي العظيم والكريم «صلى الله عليه وآله»، ومن المقدسات الإسلامية، ومن كل رموز الإسلام وشعائره، ومبانيه وما ترثه؛ فمن الضروري جداً - إذا أردنا تقييم النصوص الروائية والتاريخية النبوية، وكل قضايا الإسلام - أن نعتمد معايير وضوابط قادرة على إعطائنا الصورة الحقيقية، والأكثر نقاء وصفاء، ثم هي قادرة على إبعاد ذلك الجانب الموبوء والمريض، والمزيف عن دائرة اهتماماتنا، ثم عن محيطنا الفكري، والعملي بصورة كاملة وشاملة، فما هي تلك المعايير؟

وما هي حقيقة هاتيك الضوابط؟!

إننا من أجل الإجابة على هذا السؤال نقول بإيجاز واختصار:

أدوات البحث الموضوعي والعلمي:

إن من الواضح: أن ما لدينا من علوم إسلامية، مثل علم الفقه وأصوله، وعلوم القرآن، والكلام، والرجال، والتاريخ، والنحو واللغة، وغير ذلك قد استفدنا في بعضه - جزئياً على الأقل - من إرشادات العقل وأحكامه، ومن تتبع ودراسة اللغة العربية، من جهات وحيثيات مختلفة، إلا

أن معظم ذلك قد جاء من خلال الاستفادة من النص القرآني الكريم، ومعرفة حقائقه ودقائقه، وسائل ما يرتبط به، ثم ما جاء على شكل روایات، نقلها لنا أناس عن غيرهم، ونقلها هؤلاء عن آخرين أيضاً..

وهكذا إلى أن يتنهى الأمر إلى النبي «صلى الله عليه وآلـه»، أو الإمام «عليه السلام»، أو أي شخص آخر روى الحديث أو عاينه، أو صدر منه القول أو الموقف.

فإذا أردنا البحث في صحة أو فساد هذا المنقول، فلا بد لنا من امتلاك أدوات البحث، واستخدام وسائله.

ونريد أن نوضح هنا: أن وسائل وأدوات البحث العلمي لدى الوعيين من أهل الإسلام، لا تختلف عنها لدى غيرهم من عقلاء البشر جميعاً، فهم يعتمدون نفس المعايير والضوابط التي يعتمدها سائر العقلاء والحكماء من الناس، إذا أرادوا الوصول إلى ما هو حق وواقع وصحيح، واستبعاد ما هو مزيف، أو محرف، أو مصطنع.

ونحن لا بد لنا من أجل استيفاء البحث من الإشارة إلى بعض تلك الأدوات والوسائل^(١)، فنقول:

(١) إن محط نظرنا في هذا الفصل وفي سابقه، هو - في الأكثر - النصوص المرتبطة بالنبي «صلى الله عليه وآلـه»، والأئمة المعصومين «عليهم السلام». وما عدا ذلك من قضايا تاريخية فإنه لا يهمنا كثيراً الآن. ونشير هنا إلى أن من المعلوم: أن التاريخ وكل قضايا التراث قد كتبت - في الأكثر - بأيدٍ غير أمينة، فلا يمكن المبادرة إلى عرضها على أنها تاريخ أو تشريع، أو غير ذلك إلا بعد دراستها بعمق، وتحقيقها بصورة كافية وواافية. ونحن نتعرف في الوقت الحاضر أننا غير قادرين على القيام بمهمة بهذه..

مما سبق:

قد قدمنا في الفصل السابق نماذج قليلة من معايير وضوابط مزيفة تهدف إلى حفظ الإنحراف، والإحتفاظ به، وترسيخه، وتبريره وتقريره.

ونستطيع أن نستخلص منها مجموعة من القواعد والمنطلقات، أو فقل: المعايير والأطر، التي لا بد من مراعاتها، والإلتزام والتقييد بها في مجالات ومراحل البحث العلمي الموضوعي والتزيئي، في النصوص المختلفة التي تحدثنا عن الدين، والعقيدة والشريعة، والسيرة، والواقف الجهادية وغيرها، خصوصاً ما كان منها مرتبطاً بأقوال وموافق وأفعال النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»، والأئمة الطاهرين من أهل بيته صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

والنقاط التي ذكرناها في ذلك الفصل، وإن كنا لم نذكرها جميعها، وكانت كثيرة ومتنوعة، إلا أنها نعيد التذكير ببعضها كنموذج يوضح ما نرمي إليه، فنقول:

١ - ليس لأحد حق التشريع، ولا يؤخذ من أحد سوى الله ورسوله، ثم منْ أمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» بأخذ الشريعة منهم، وهم أهل البيت الأطهار «عليهم السلام»، الذين هم سفينته نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى، وهم أحد الثقلين اللذين لن يصل من تمسك بهما إلى يوم القيمة.

٢ - إنه لا سنة إلا سنة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وسنة الخلفاء الراشدين، وهم خصوص الخلفاء الاثني عشر من أهل بيته الأطهار، الذين أخبر «صلى الله عليه وآله» عنهم - كما رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود

وأحمد وغيرهم^(١).

- ٣ - لا معصوم إلا الأنبياء، ثم الأئمة الاثنا عشر «عليهم السلام»، وكل من عداهم يجوز عليه الخطأ، والسلو، والنسيان وغيره، ولا يصح قوله: إن الأئمة معصومة، فضلاً عن عصمة أي كان من الناس.
- ٤ - لا نبوة لأحد بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، كائناً من كان، فلا يقبل قوله: الإجماع نبوة بعد نبوة.
- ٥ - إنه لا اجتهاد لأحد مع وجود الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله».
- ٦ - لا اجتهاد في مقابل النص عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، والأئمة الطاهرين «عليهم السلام».
- ٧ - إن حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا يعارض بفتوى أو عمل صحابي أو غيره، بل قول الرسول هو المعيار والميزان.
- ٨ - دعوى اجتهاد جميع الصحابة مردودة، بل فيهم العالم والجاهل، والذكي والغبي ووالخ.. فلا تقبل دعوى اجتهاد واحد منهم إلا بشاهد ودليل.
- ٩ - إنه لا قيمة للرأي ولا للاستحسان، ولا للقياس في التشريع، فضلاً عن تقديم أي من هذه الأمور على الآثار والسنن، فضلاً عن صحة نسبة ما دل عليه القياس مثلاً إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله».
- ١٠ - يجوز مخالفة كل أحد - حتى أئمة المذاهب - إذا وجد النص عن

(١) راجع كتابنا: الغدير والمعارضون ص ٦١ - ٧٠.

النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» عَلَى خَلَافَهُ.

- ١١ - أئمة المذاهب كغيرهم من المجتهدين الآخرين، ويجوز لكل أحد أن مجتهد ويختلفون، ولا يجب الوقوف عند آرائهم.
- ١٢ - لا تقليل في الأمور الاعتقادية، ولا سيما الأمور الأساسية منها، ولا بد فيها من الدليل القاطع، والبرهان الساطع، ولا يكفي الظن والحدس، بل لا بد من تحصيل اليقين.
- ١٣ - ليس الصحابة كلهم عدولًا ولا برة أتقياء، بل فيهم الورع التقى، وغيره، وما احتاج به البعض لإثبات ذلك لا يكفي، ولا يصح^(١).
- ١٤ - ما يفسق به غير الصحابي يفسق به الصحابي، فلا يصنف لدعوى: أن الصحابي لا يفسق بما يفسق به غيره.
- ١٥ - مرسلات الصحابة كمرسلات غيرهم، فدعوى حجيتها دون سواها لا تستند إلى دليل معقول، ولا مقبول.
- ١٦ - إن القرآن وحده هو الكتاب الصحيح مئة بالمائة، وكل كتاب سواه قد يوجد فيه الصحيح والضعيف، والمحرف، والمجوول.
- ١٧ - لا تكفي صحة سند الرواية بأنها حقيقة واقعة، بل لا بد من ملاحظة سائر العوامل، ليتمكن بعد ذلك كله إصدار الحكم عليها، نفيًا أو إثباتًا.
- ١٨ - إننا لا نرى أية قدسيّة لأي كتاب، إلا بمحاجة ما تضمنه من

(١) راجع: صراع الحرية في عصر الشيخ المفيد ص ٧٠ - ٧٤ ودراسات وبحوث في التاريخ والإسلام ج ٢ ص ٢٥٣ - ٢٧١ طبع إيران.

الحديث الرسول «صلى الله عليه وآلـه» مع الالتفات إلى أنه ليس جميع ما في الكتاب كذلك، فقد يكون بعضه مزيفاً و مختلفاً، وبعضه معروفاً أو مصحفاً.

١٩ - إذا كان ثمة حديث موافقاً لما عند أهل الكتاب، فإنه يصبح مشكوكاً فيه، ولا يصح قوله: إن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» كان يجب موافقة أهل الكتاب في كل مالم ينزل فيه شيء، بل عكس ذلك هو الصحيح.

٢٠ - دعواهم أن الخوارج صادقون فيما ينقلونه لا تصح، بل الصحيح هو عكس ذلك.

٢١ - دعواي أن الشيعة والرواوض يكذبون غير صحيح، وال الصحيح هو العكس.

٢٢ - دعواي أن من روى له الشیخان فقد جاز القنطرة ليس لها ما يبررها، بل هم كغيرهم من الرواة، فيهم الثقة، وغير الثقة.

٢٣ - الاعتزال والتشيع، والمخالفة لأهل الحديث لا يوجب رد رواية الراوي.

٢٤ - الحسن والقبح عقليان، وليس شرعاً.

٢٥ - النبي «صلى الله عليه وآلـه» لا يجتهد من عند نفسه.

وبعد ما تقدم نقول: إننا نضيف إلى ما تقدم طائفة من الضوابط التي لا يمكن تجاهلها لأي باحث في التراث الإسلامي؛ وهي التالية:

١- دراسة حال الناقلين:

إن أول ما يطالعنا في الحديث المأثور، أو في النص المزبور هو سنته، الذي يتمثل بمجموعة أسماء تدل على الذين نقلوا الحديث أو الحدث،

لآخر عن سابق. وظيفي أن يكون اهتمام الباحث بادئ ذي بدء منصباً على دراسة حال الناقلين للنص، لتحصيل درجة من الوثوق والاعتماد، ليكون ذلك عذراً أمام الله لو كان خطأ، ولن يكون حجة لله تعالى عليه لو أصاب، وليرضي بذلك الوجدان، ويطمئن القلب والضمير له، لو أريد الإقدام والإحجام على أساسه، حيث تكون ثمة حاجة إلى ذلك.

وواضح: أن من عرف عنه: أنه يكذب في خبره، أو لا يدقق ولا يتحقق فيه، فلا يمكن الاعتماد على ما يخبر به إلا بعد تأكيد صحته من مصادر وجهات أخرى.

وكذا الحال بالنسبة لخبر من عرف عنه: أنه ينساق وراء هواه السياسي أو المذهبى، أو يستسلم لمشاعره العرقية، أو يتغصب لبلد، أو لطائفة أو غير ذلك، الأمر الذي يحتم علينا دراسة حالة الرواية لمعرفة ميوهم، وارتباطاتهم السياسية والمصلحية وغيرها، على أن من الضروري الالتفات إلى أن ضعف سند الحديث، لا يعني بالضرورة أنه مكذوب ومحض معمول، بل ما يعني هو أن الخلل في السند قد أدخل بدرجات الوثيق والاعتماد على النص، فلا بد لتحقيل الوثائق به من طرق ووسائل أخرى.

٢- التزام النهج البياني الصحيح:

ومن جهة أخرى، إذا فرض: أن النص صادر عن رئيس الفصحاء والبلغاء؛ فلا بد من التأكد من سلامته في مبنيه اللغوية، وفي أدائه على النهج العربي الصحيح، من حيث التركيب، والتزام قواعد الإعراب، ومراعاة ضوابط الفصاحة والبلاغة فيه، على نحو يليق بمن صدر عنه، وينسجم مع لغته، ونهجه البياني.

٣- الانسجام مع الأطروحة والنهج:

وإذا كان النص يتعرض لبيان فكري، أو سلوكي، أو عقيدي، فلا بد أن لا يتعارض مع النهج الفكري، والعقيدي، والسلوكي الذي يلتزمه ذلك الذي أطلق النص، أو صدر عنه الموقف، ما دام أنه عاقل حكيم؛ فمن ينزع الله عن الجسمية مثلاً، لا يمكن أن يصف الله بأن له أضراساً، ولهوات، وأصابع، وساقاً، وقدماً، وغير ذلك على نحو الحقيقة، كما هو للإنسان وغيره من المخلوقات.

٤- الشخصية في خصائصها ومميزاتها:

وإذا كان النص يحكي سلوكاً لشخصية ما، فلا بد أن يكون بحيث يمكن أن يصدر ذلك الفعل أو الموقف من تلك الشخصية، من خلال ما عرف عنها من مميزات وخصائص، ثبتت بالدليل الصحيح والقطعي؛ فلا ينسب الجبن والعيّ مثلاً علي بن أبي طالب، والشح والبخل لخاتم الطائي، والرذيلة والفجور لأنبياء الله سبحانه وأوصيائه، ولأئمة الدين، وأولياء الله.

إذن، على الباحث في السيرة النبوية المباركة: أن يبادر إلى تحديد معالم الشخصية النبوية، ومعرفة ما لها من مميزات وخصائص؛ فإذا ثبت لديه بالدليل: أن هذه الشخصية في أعلى درجات الحكمـة، والعصمة، والشجاعة، والطهر، والحلم، والكرم، والحرزم، والعلم، وغير ذلك، متحلّياً بكل صفات النبل والفضل، وجاماً لمختلف سمات الجلال والجميل، والكمال، ولسائر المزايا الإنسانية المثلـى - إذا ثبت ذلك، فلا بد من جعل كل ذلك معياراً لأي نص يرد عليه، ويريد أن يسجل قوله، أو فعلـاً، أو موقفـاً له «صلـى الله عليه وآله».

فإذا جاء النص منسجحاً مع الوضع الطبيعي للشخصية النبوية المثل، بما لها من خصائص فإنه يكون مقبولاً، بعد توفر سائر شرائط القبول، وإلا فما علينا إذا رددناه جناح.

فالنص المقبول إذن هو ذلك الذي يسجل الحقيقة كل الحقيقة، دون أن يتأثر بالأهواء السياسية، والمصلحية، ولا بأي من العوامل العاطفية وغيرها، فكما أنها لا يمكن أن قبل أن يكون مرجع ديني، معروفة بالورع والتقوى، قد ألف أغنية أو لحنها، للمغنية الشهيرة فلانة، فكذلك لا يمكن أن قبل بنسبة ما هو مثل ذلك أو أقبح وأشنع منه، إلى ساحة قدس الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله».

٥- عدم التناقض بين النصوص:

وما يفيد في استجلاء بعض نقاط الضعف في النصوص المنقوله، بل وفي حصول اليقين بوجود تصرف سهوي أو عمدي فيها، هو وجود التناقض والتنافي فيها بينها؛ فإن ذلك يشير إلى وجود نص مجعل، أو تعرضه لتصرف فيه، أزاله عن وجنته الصحيحة، الأمر الذي يستدعي مزيداً من الانتباه، وبذل المزيد من الجهد لمعرفة الصحيح من السقيم، والحقيقة من المزيف منها.

٦- أن لا يخالف الواقع المحسوس:

وما يفيد في الاقتراب من واقع النص، مراقبته من حيث موافقته، أو مخالفته لما هو مشاهد محسوس، كما لو ادعى النص: أن أقرب طريق من مكة إلى المدينة يمر عبر الأندلس، أو ادعى: أن مدينة مكة تقع في سنغافورة، أو ادعى أن الشمس تطلع كل يوم من المغرب، أو في وسط الليل، وما إلى

ذلك، مما يدل على أنه نص مكذوب، أو معرف، لا مجال لقبوله، ولا يصلح للاعتراض عليه.

٧- أن لا يخالف البديهيات:

ومن الواضح: أن هناك بديهيات وضرورات عقلية ثابتة، لا يمكن الإخلال بها، لأن معنى ذلك هو الإخلال بكل شيء في هذه الحياة، فإذا جاء النص مخالفًا لهذه الضرورات، فلا بد من رده ورفضه، وذلك كما لو أدعى: أن الثلاثة زوج، أو أن الأربع نصف الخمسة، أو أن الصدرين قد اجتمعا، وما إلى ذلك من أمور، فإن ذلك كله يكون دليلاً على كذب ذلك النص وعدم صدوره من إنسان عاقل واع، فضلاً عن أن يكون صادراً من نبي أو إمام معصوم.

وذلك لأن الإسلام قد أكد على لسان نبيه، ونطق القرآن: أن العقل هو الميزان والمعيار، وقد اهتم بمخاطبته، وإثارته، وجعله الحكم الفصل في الأمور والقضايا، ونعني على كل من لا يهتدي بهداه، ولا يستضيء بنوره في موارد كثيرة ومتعددة.

وما يلفت النظر هنا: أن هذه المخالفات للضرورات العقلية تكثر في الأمور العقائدية، وفي بعض قضايا التاريخ وغيرها.

ومن ذلك قوله: إن الله عادل حكيم، ولكنه يعبر عباده على أفعالهم، ثم يشيعهم أو يعذيبهم عليها.

وقولهم: إنه تعالى لا يمده مكان، ولا جهة، ثم يقولون: إن له ساقاً، وقدماً، وأصابع، ولهوات، ونواخذ، إلخ!! وأمثال ذلك كثير وخطير؛ فراجع ولا حظ.

٨- أن لا يخالف الحقائق الثابتة:

ولا يمكن أيضاً قبول نص يخالف الحقائق العلمية الثابتة بالأدلة القطعية، كالنص الذي يقول: إن الأرض تقوم على قرن ثور.

وكذا لو جاء نص يقول: إن الأرض مسطحة، وليس كروية.

ومن ذلك ما لو خالف النص حقيقة ثبتت في علم الرياضيات، أو نحوه، فإنه يرفض ويرد، مهما كان سنته صحيحاً، وحتى إعلانياً أيضاً.

وأما إذا خالف نظرية قد شاعت وذاعت، ولكنها لم تصل إلى درجة الثبوت القطعي، فإن ذلك لا يكون دليلاً على ضعف النص المنقول، بل يكون وجود هذا النص، من أسباب وهن تلك النظرية، وتقليل احتمالات الوثوق بها، والاعتماد عليها.

٩- الإمكانية التاريخية:

أما إذا حمل النص الذي هو مورد البحث تناقضاً مع ما هو الثابت تاريخياً، بصورة قطعية، فإن ذلك يدعو إلى رفضه ورده أيضاً، فإذا كان من الثابت أن الإسراء والمعراج قد حصلا قبل الهجرة، بل حصلا في السنوات الأولى منبعثة، وثبت أن عائشة إنها انتقلت إلى بيت رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» بعد الهجرة؛ فلا يمكن - بعد هذا - تصديق النص الذي ينقل عن عائشة نفسها، أنها قالت: ما فقدت جسد رسول الله في تلك الليلة؛ يعني ليلة الإسراء والمعراج.

ويدخل في هذا أيضاً ما لو أدعى الراوي: أنه سمع أو رأى رجلاً، قد مات قبل أن يولد ذلك الراوي، أو أنه قد ولد بعد وفاته.

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ ج ١

والأمثلة التي تدخل في هذا المجال وسابقه كثيرة جداً ومتنوعة، كما يعلم بالمراجعة والمقارنة.

١٠- موافقة الأحكام العقلية والفطرية:

وإذا كان الكل يعلم: أن جميع ما جاء به رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وما صدر عنه «صلى الله عليه وآله» وعن الأئمة «عليهم السلام» لا يخالف العقل، ولا يختلف معه، ولا يخالف قضاء الفطرة، ولا يشذ عنها.

فمعنى ذلك: أننا إذا رأينا نصاً يُنسب إلى الرسول «صلى الله عليه وآله»، أو إلى أحد الأئمة «عليهم السلام»، مما يرفضه العقل، وتأبه الفطرة السليمة والمستقيمة، فإننا سوف نشك في صحة ذلك النص، حتى إذا لم نجد له تأويلاً مقبولاً، أو معقولاً؛ فإننا لا نتردد في رده ورفضه من الأساس.

ومن ذلك حكم العقل بوجوب أن يكون النبي «صلى الله عليه وآله»، والإمام «عليه السلام» معصومين من الخطأ، مبرأين من الزلل؛ فالنص الذي يريد أن ينسب إلى النبي «صلى الله عليه وآله» والإمام «عليه السلام» خطأ أو زللاً، لا نتردد في رفضه، ولا نشك في أنه من وضع أعداء الدين، وأصحاب الأهواء، فتصبح العصمة، وسائر أحكام العقل والفطرة حول الذات الإلهية، ومواصفات الشخصية النبوية، وغير ذلك، معايير وضوابط يعرف بها الصحيح من السقيم، وال حقيقي من المزيف، والسليم من المحرف.

١١- الانسجام مع الأجراء والمناخات:

وإذا استطاع الباحث أن يكتشف المناخات والظروف، وأن يتعرف على الأجراء السياسية، أو الاجتماعية، وغيرها، وفق ما تتوفر لديه من

وسائل، وإمكانات، فإنه يستطيع أن يكتشف من خلال ذلك انسجام أو عدم انسجام كثير من النصوص مع الواقع الذي استطاع أن يتلمسه، وأن يطلع على خصائصه ومزاياه، وعناصره وخفایاه، ويصبح هذا الفهم أيضاً أحد وسائل المعرفة التي يمكنه الاستفادة منها، والاعتماد عليها، والاستناد إليها في نطاق البحث العلمي والموضوعي.

١٢- المعيار الأعظم والأقوم:

وإذا ثبت لأي من الناس: أن كتاباً ما صحيح كله، ولا يتطرق إليه أي ريب أو شك، فإنه سوف يجعله معياراً لكل ما يرد عليه، فيقبل ما وافقه، ويرد ما خالفه، سواء أكان ذلك الكتاب يتحدث عن علم الكيمياء، أم الفيزياء، أم الرياضيات، أم علوم الدين والشريعة، أم أي شيء آخر..

ولا ريب في أن القرآن هو ذلك الكتاب الذي أحكمت آياته، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهو المعيار الأقوم، وهو الميزان الأعظم لا يرتاب في ذلك ذو مسكة، أو شعور قويم وسليم، وفضلاً عن ذلك، فإن النصوص قد تواترت وتضافرت على الأمر بالعرض على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالفه فاتركوه.

وعن الإمام الصادق «عليه السلام»: ما لم يوافق كتاب الله فهو زخرف^(١).

(١) أصول الكافي ج ١ ص ٥٥ وفي الباب روایات كثيرة أخرى، فمن أرادها فليراجعها.

ومن دعاء الإمام السجاد «عليه السلام» عند ختم القرآن: «وميزان قسط لا يحيط عن الحق لسانه، ونور هدى لا يطفأ عن الشاهدين برهانه، وعلم نجاة لا يضل من أمة قضى سنته»^(١).
 وعن الإمام الباقر «عليه السلام»: «إذا حدثكم بشيء فاسألوني عن كتاب الله»^(٢) ومثل ذلك كثير عن أهل البيت «عليهم السلام» من طرق شيعتهم.
 وأما ما رواه غيرهم في هذا المجال، فهو كثير أيضاً، ونذكر من ذلك النصوص التالية:

- ١ - روي عن النبي «صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ» أنه قال:
 تكثر لكم الأحاديث بعدي، فإذا روي لكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافق كتاب الله، فاقبلوه، وما خالف فردوه^(٣).
- ٢ - عن ابن عباس: إذا سمعتموني أحدث عن رسول الله، فلم تجدوه

(١) راجع: الصحيفة السجادية، الدعاء رقم ٤٢.

(٢) الميزان في تفسير القرآن ج ٣ ص ١٧٦ عن الكافي.

(٣) عن أصول الحنفية للشاشي ص ٤٣ وراجع: كنز العمال ج ١ ص ١٧٦ عن ابن عمر عنه «صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ». وص ١٧٥ و ١٦٠ عن ثوبان عنه «صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ». والنقل في الجميع عن الطبراني، وجمع الزوائد ج ١ ص ١٧٠ عن ثوبان عنه «صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ»، وأصول السرخيسي ج ١ ص ٣١٥ وج ٢ ص ٦٨، مستدلا به على عدم جواز نسخ الكتاب بالسنة ونهاية السؤل، تعليقات محمد بخيت المطبي ج ٣ ص ١٧٣.

في كتاب الله، أو حسناً عند الناس فاعلموا أنني كذبت عليه^(١).

٣ - وعن ابن مسعود: فانظروا ما واطأ كتاب الله فخذوه، وما خالف
كتاب الله فدعوه^(٢).

٤ - وعن أبي بكر في خطبة له: فإن كانت للباطل غزوة، ولأهل الحق
جولة، يعفو لها الأثر، وتموت السنن، فالزموا المساجد، واستشروا القرآن^(٣).

٥ - عن ابن أبي كريمة، عن جعفر، عن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، أنه خطب، فقال: إن الحديث سيفشو على، فما أتاكم عنِي يوافق
القرآن، فهو عنِي، وما أتاكم عنِي يخالف القرآن فليس عنِي^(٤).

٦ - وعن علي «عليه السلام»: ستكون عنِي رواة يروون الحديث،
فاعرضوه على القرآن، فإن وافق القرآن فخذوه، وإلا فدعوه^(٥).

٧ - وعن أبي هريرة عن النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ما يقرب من ذلك
أيضاً فراجع^(٦).

(١) سنن الدارمي ج ١ ص ١٤٦.

(٢) المصنف للصنعاني ج ٦ ص ١١٢ وراجع خطبة ابن مسعود في ج ١١ ص ١٦٠
وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٤٢ وحياة الصحابة ج ٣ ص ١٩١ عنه.

(٣) عيون الأخبار لابن قتيبة ج ٢ ص ٢٣٣ والبيان والتبيين ج ٢ ص ٤ والعقد الفريد
ج ٤ ص ٦٠.

(٤) الأم ج ٧ ص ٣٠٨ وأضواء على السنة المحمدية ص ٣٦٧.

(٥) كنز العمال ج ١ ص ١٧٦ عن ابن عساكر. وفي تهذيب تاريخ دمشق حديث آخر
عن علي «عليه السلام» حول عرض الحديث على القرآن.

(٦) الكفاية في علم الرواية ص ٤٣٠

١ الصحيح من سيرة النبي الأعظم ج ٣

٨ - وعن أبي بن كعب رحمه الله، فيها أوصى به رجلاً: اتخذ كتاب الله إماماً، وارض به قاضياً وحكماً الخ...^(١).

٩ - وعن معاذ: فاعرضوا على الكتاب كل الكلام، ولا تعرضوه على شيء من الكلام.^(٢).

هل السنة قاضية على الكتاب؟!:

فما تقدم هو حكم النبي الأعظم «صلى الله عليه وأله» وصحبه، حيث أوجبوا جعل القرآن حكماً ومرجعاً، وميزاناً، يميز به الحق من الباطل، وذلك هو ما يحكم به العقل السليم، والفطرة المستقيمة، بعد قيام الدليل القطعي على أن القرآن هو كتاب الله المنزّل على نبيه المرسل.

ولكنا وجدنا في مقابل ذلك محاولات جادة ومصرة للمنع عن العمل بالقرآن، وعن الرجوع إليه، وعن اتخاذه حكماً، وميزاناً ومعياراً في كل الأمور، بل لقد منعوا حتى عن السؤال عن معانيه كما هو معلوم، بل لقد جعلوا الحديث المروي مقدماً على كتاب الله، وحاكموا عليه.

وقالوا: «السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب بقاض على السنة»^(٣).

(١) حلية الأولياء ج ١ ص ٢٥٣ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٥٧٦.

(٢) حياة الصحابة ج ٣ ص ١٩٧ عن كنز العمال ج ٨ ص ٨٧ عن ابن عساكر.

(٣) تأویل مختلف الحديث ص ١٩٩ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٤٥ ومقالات الإسلاميين ج ٢ ص ٣٢٤ وج ١ ص ٢٥١ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٣٤ و ٢٣٣ وعون العبود ج ١٢ ص ٣٥٦. ورابع: الكفاية للخطيب ص ١٤ وميزان الاعتلال ج ١ ص ١٠٧ ولسان الميزان ج ١ ص ١٩٤ ودلائل النبوة لليبيهي ج ١

رغم أن الحديث المروي لم يثبت أنه من السنة.. وحتى مع ثبوت ذلك، فإن هذه القاعدة مرفوضة من الأساس.

الأدلة الواهية:

وما ذكروه في وجه ذلك ما قاله أبو بكر البهقي: «والحديث الذي روی في عرض الحديث على القرآن باطل، وهو ينعكس على نفسه بالبطلان، فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن»^(١).

وقال الخطابي عن حديث عرض الحديث على القرآن: «هذا حديث وضعته الزنادقة»^(٢).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث، يعني ما روی عنه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» أنه قال: ما أتاكم عنِي فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلتُه، وإن خالف كتاب الله فلم أقله، وإنما أنا موافق كتاب الله، وبه هداني الله.

وهذه الألفاظ لا تصح عنه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» عند أهل العلم بتصحيف النقل من سقيمه، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم وقالوا:

نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله: قبل كل شيء، ونعتمد على ذلك؛

= ص ٢٦ والجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٣٨ و ٣٩ وراجع: المعتصر من المختصر من مشكل الآثار ج ٢ ص ٢٥١ ونهاية السؤول للأستاذ ج ٢ ص ٥٧٩ - ٥٨٠
ويبحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٦٧ و ٦٨ عن بعض ما تقدم.

(١) دلائل النبوة للبيهقي ج ١ ص ٢٦.

(٢) الخلاصة في أصول الحديث للطبيبي ص ٨٥

فلم يعرضناه على كتاب الله، وجدناه خالفاً لكتاب الله؛ لأنّا لم نجد في كتاب الله: ألا يُقبل من حديث رسول الله إلا ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسي به، والأمر بطاعته، وكذا المخالفة عن أمره جملة على كل حال^(١).

وقال أبو عمر: «قد أمر الله عز وجل بطاعته واتباعه أمراً مطلقاً بجملة، لم يُعتقد بشيء، كما أمرنا باتباع كتاب الله، ولم يقل: وافق كتاب الله، كما قال بعض أهل الزريغ»^(٢).

وقال يحيى بن معين: عن حديث ثوبان عن النبي «صلى الله عليه وآله»، الأمر بعرض الحديث على القرآن: «إنه موضوع، وضعته الزنادقة».

وقال الأوزاعي: «الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب».

وقال ابن عبد البر: «إنها تقضي عليه، وتبيّن المراد منه».

وقال يحيى بن أبي كثیر: «السنة قاضية على الكتاب»^(٣).

المناقشة:

كان ما تقدم هو كل ما لدى هؤلاء من جهد لرد حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله»، الذي وافقه أبو بكر، وابن مسعود، وأبي بن كعب، ومعاذ، وابن عباس.

(١) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٣٣ وإرشاد الفحول ص ٣٣ وراجع هذا النص وغيره، في كتاب: بحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٦٧ - ٦٨ وسلم الوصول (مطبوع مع نهاية السؤل) ج ٣ ص ١٧٤.

(٢) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٣٣.

(٣) إرشاد الفحول ص ٣٣. وراجع: سلم الوصول (مطبوع مع نهاية السؤل) ج ٣ ص ١٧٤.

ورواه عن النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» علي «عليه السلام»، وأبو هريرة، وثوبان، وجعفر، وابن عمر، هذا عدا عما روي عن أئمة أهل البيت الأطهار صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وقد رأينا: كيف لم يتمكنوا من السيطرة على مشاعرهم وانفعالاتهم، وهم يمدون إلى الحكم على الحديث بالوضع، ثم اكتشفوا الواضعين - بزعمهم - فكانوا هم الزنادقة والخوارج.

ولا ندري متى عقد الخوارج والزنادقة اجتماعهم الذي قرروا فيه وضع هذا الحديث واحتلاقه!! كما أننا لا ندري أين تم هذا الاجتماع!! وبرئاسة من من الناس؟.

ومن الذي أخبر هؤلاء بما دار في ذلك الاجتماع، وبما تمخض عنه!! كما أننا لم نستطع معرفة مبررات اتخاذهم قراراً كهذا.

وهل إن عرض الحديث على القرآن يفيد الزنادقة والخوارج؟! وكيف؟!.

وهل إن عدم عرضه يضرهم؟! وكيف؟!

وأياً كانت الإجابة على الأسئلة الآتية الذكر؛ فإننا نقول:

إن ما ذكره هؤلاء على أنه مبرر لرد حديث عرض الحديث على القرآن، لا يصلح للتبرير، بل هو محضر مغالطة ظاهرة البطلان، وذلك لما يلي:

أولاً: إن عدم وجودكم الحكم في كتاب الله لا يعني بالضرورة أن يكون الحكم الذي تعرض الحديث له مخالفًا للكتاب! فلعله يوافقه - ولو عموماته - وأنتم لا تعلمون.

ولا ندري إن كنتم تعتقدون: أن كل الأحكام كلية وجزئية، في أدق

تفاصيلها يجب أن تذكر في القرآن صراحة ونصًا!!

أو أنكم ترون لزوم ذكر نص الحديث في القرآن، ليصبح موافقاً له!!

وإذا كتمت تعتقدون ذلك، فلا ندرى كم سوف يكون حجم القرآن حينئذ؟! وهل يمكن لأحد حفظه؟! أو حتى الاستفادة منه؟! وكيف؟! «».

ثانياً: إن هذا الحديث ناظر إلى قبول المواقف ورد المخالف، أما ما لا يوافق ولا يخالف، فهو باق تحت أدلة حجية الأخبار.

ثالثاً: إن وجوب قبول الخبر إنما يثبت فيها تحقق أنه صدر من رسول الله «صلى الله عليه وآله» بالسماع منه، أو بالتواتر.

أما وجوب عرض الحديث على القرآن، فإنما هو في الحديث الذي يوجد ثمة شك وتردد في ثبوته عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، إذ هو المراد من قوله: إذا روي لكم عني حديث^(١) إلخ..

ورابعاً: يقول الشافعي، وأكثر أصحابه، وأكثر أهل الظاهر، وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل: إن السنة لا تنسخ القرآن، وبه قال الصيرفي، والخلفاف^(٢).

وروي عن عبد الله بن سيد المنع من ذلك عقلاً.

(١) لا بأس بمراجعة ما قاله السرخي في هذا المقام. أصول السرخي ج ١ ص ٣٦٥.

(٢) سلم الوصول (مطبوع مع نهاية السؤل) ج ٣ ص ١٧٤.

(٣) راجع: المستصفى للغزالى ج ١ ص ١٢٤ وفوائح الرحموت (مطبوع مع المستصفى) ج ٢ ص ٧٨ وإرشاد الفحول ص ١٩١ ونهاية السؤل للأسنوى ج ٢ ص ٥٧٩ - ٥٨٠ متنا وهااماً. وراجع ج ٤ ص ٤٥٧ وأصول السرخي ج ٢ ص ٦٧ - ٦٩.

وقال أبو حامد وأبو إسحاق، وأبو الطيب الصعلوكي بالمنع سمعاً.

وقيل: ليس يمتنع، لا عقلاً ولا سمعاً، لكنه لم يقع.

وقال السُّبْكِي: إن قول الشافعي لا يدل على أكثر من هذا^(١).

أما نسخ الكتاب بخبر الواحد، فهو لا يقع إجماعاً.

إذن، فما معنى أن تكون السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب بقاض على السنة؟!!

دليل آخر على عدم العرض على القرآن!!:

وقال الخطابي: وهو يتحدث حول ما ورد عن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، أنه قال:

«لَا أَلْفَيْنِ أَحَدَكُمْ مُتَكَئِّنًا عَلَى أَرْيَكَتِهِ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مَا أَمْرَتْ بِهِ، أَوْ نَهَيْتَ عَنْهُ، فَيَقُولُ: مَا نَدْرِي، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ»^(٢).

قال الخطابي: «في الحديث دليل على أن لا حاجة بالحديث أن يعرض

(١) راجع نهاية السؤول للأستنوي ج ٢ ص ٥٧٩ - ٥٨٠ متناً وهماشاً.

(٢) راجع: دلائل النبوة لليبيهقي ج ١ ص ٢٤ ومصابيح السنة ج ١ ص ١٥٨ و ١٥٩ و ١٣٢ و ١٣١ و ١٠٩ و ١٠٨ و ٦ و ٧ و مسنـد أـحمد ج ٦ ص ٨ و ج ٤ ص ٣٧ و ٣٨ و مـسنـ الدارمي ج ١ ص ٢٠٠ و ج ٣ ص ١٧٠ و تلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشـهـ) والجامع الصحيح للترمذـيـ ج ٥ ص ٣٧ و ٣٨ و مـسنـ الدارميـ ج ١ ص ١٤٤ و مـسنـ أبي داودـ ج ٤ ص ٢٠٠ و ج ٣ ص ١٧٠ و الإملـاءـ و الاستـملـاءـ ص ٤ و كشفـ الأـسـتاـرـ عنـ مـسـنـدـ الـبـزارـ ج ١ ص ٨٠ و المـصنـفـ للـصـنـعـانـيـ ج ١٠ ص ٤٥٣ و الأمـ ج ٧ ص ٣١٠ ، و الكـفاـيـةـ فيـ عـلـمـ الرـواـيـةـ ص ٨ - ١١ .

على الكتاب، وأنه منها ثبت عن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» شيء كان حجة بنفسه.

فأما ما رواه بعضهم، أنه قال: إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافقه فخذلوه، فإنه حديث باطل لا أصل له.

وقد حكى زكريا الساجي، عن يحيى بن معين، أنه قال: «هذا حديث وضعته الزنادقة»^(١).

ونقول:

أولاً: إن الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآلـه» إنما يستنكر رد ما علم أنه قوله وأمره، ولا يستنكر عرض الحديث المشتبه به على القرآن للتتأكد من صدوره منه «صلى الله عليه وآلـه».

ثانياً: لقد جاء هذا الحديث ليخبر عما سوف يكون حين وفاته «صلى الله عليه وآلـه» وقد تحقق مصداق ما أخبر عنه، وذلك حينما طلب «صلى الله عليه وآلـه» أن يأتيه بكف ودواء ليكتب لهم كتاباً لن يصلوا بعده أبداً، فقال عمر بن الخطاب: «حسينا كتاب الله»^(٢).

وهذا يعني: أن عمر بن الخطاب يرى: أن القرآن أصل برأسه، وأنه

(١) عن المعبود في شرح سنن أبي داود ج ٤ ص ٣٥٦.-

(٢) راجع: مسنـد أـحدـج ٦ ص ٤٧ و ١١٦ وج ١ ص ٩٠ و ٢٩ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٥.

وصحـح مـسلمـج ٥ ص ٧٦ و صحـح البـخارـيـج ٤ ص ٥ و ١٧٣ وج ١ ص ٢٢ والمـصنـفـلـلـلـصـنـعـانـيـج ٥ ص ٤٣٨ و ٤٣٩ و تـهـذـيبـتـارـيخـدـمـشـقـج ٦ ص ٤٥١. و راجـعـبـقـيـةـالـمـصـادـرـفـيـكـاتـبـاـنـ:ـصـرـاعـالـحرـيـةـفـيـعـصـرـالـمـفـيدـ.

غنى عن السنة، وهذا لا يتلاءم مع ما يدعوه هؤلاء.

وثالثاً: إننا لا ندرى كيف نعمل مع هؤلاء؛ فهذا أبو بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية وغيرهم من خلفاء الأمويين، وقريش بصورة عامة لا يرغبون في كتابة الحديث ولا في روايته عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، بل إنهم يمنعون من ذلك أشد المنع، ويعاقبون من خالف ذلك، ثم يجمعون ما كتبه الصحابة عنه «صلى الله عليه وآله» ويحرقونه.

وذلك على أساس: أن كتاب الله كاف وواف، وعلى حد تعبير عمر بن الخطاب: حسبنا كتاب الله، على أن هؤلاء الذين أصرروا على الاكتفاء بكتاب الله سبحانه، تراهم قد منعوا من تفسيره، ومن السؤال عن معانيه ومراميه^(١).

ثم جاء أتباعهم ليقولوا لنا: القرآن غير كاف ولا واف، بل هو إلى السنة أحوج من السنة إليه، ثم يقولون: السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب بقاض على السنة. فأي ذلك هو الصحيح؟

ومن هو المصيب؟

ومن المخطئ يا ترى؟!

فإن كان الكتاب أساساً، وكان كافياً ووافيأ، فلماذا المنع من السؤال عن معانيه، ومراميه؟!

وكيف تكون السنة قاضية عليه؟!

(١) راجع: الغدير ج ٦ ص ٢٩٠ - ٢٩٣ عن مصادر كثيرة، وكشف الأستار عن زوائد البزارج ٣ ص ٧٠.

وإن كانت السنة مقدمة على الكتاب، فلماذا يمنع من الحديث عن النبي «صلى الله عليه وآله»، ويُعاقب من حديث عنه؟!.

وإذا كان كذلك، فما معنى اجتهد الصحابة، واجتهد غيرهم، وما هي وسائل الإجتهد التي يمكنهم من خلالها كشف الواقع، والوصول إلى أحكام الله سبحانه ما دام أنه لا مجال للإستفادة من القرآن، ولا من السنة؟

ماذا جرى للقرآن؟!

ولا نبعد إذا قلنا: إنه ربما تكون السياسة التي كانت تفرض بالمنع من السؤال عن معاني القرآن ومراميه قد تركت آثاراً عميقة في الناس عبر التاريخ، حيث أصبح الاهتمام بالقرآن يقتصر في الأغلب على الأمور الشكلية فيه، كتحسين الصوت إلى حد التغني به، والإهتمام بتعدد حروفه وأياته، ومعرفة الحروف أو الكلمات الموجودة في هذه السورة، والمفقودة في تلك، وإجراء مقارنات وإحصاءات كثيرة ومتعددة في هذا الإتجاه، ثم جاء الاهتمام بالشكل، والخط، والورق، وكيفيات الكتابة، وبالحركات، والإشكال، والتقوش، وما إلى ذلك.

وكأن القرآن لم ينزل إلا من أجل أن يترنم به المقرئون، ويرددوه المرددون بالنغمات الحسان، وبأبداع الألحان.. ويصبح تحفة من التحف، ومن الذخائر التي يتنافس أرباب المال، ورجال الأعمال على اقتناها، ثم أصبح القرآن كتاب موت، لا كتاب حياة، يقرأ في الفواتح وعلى القبور، أو يعلق من أجل البركة على الجدران والصدور.

وبعد هذا، فلا ندري أي فائدة تبقى لما اشتمل عليه القرآن من أوامر وزواجر، وقوانين، وتشريعات، سياسية، واجتماعية، وفقهية، وغيرها؟!

وإذا كان الأمر كذلك، لم يعد كتاب هداية، كما لا يبقى معنى للتدبّر فيه، فلا معنى إذن لقوله تعالى: ﴿هُدَىٰ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(١)، وقوله: ﴿إِنَّمَاٰنِي لِلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ﴾^(٢)، وقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَفْقَاهُمْ﴾؟!^(٣)

وهل يبقى بعد هذا معنى لجعل النبي «صلى الله عليه وآله» القرآن أحد الثقلين اللذين لا يصل من تمسك بهما إلى يوم القيمة؟!

ولماذا يكلف الله الناس بحفظ وتلاوة هذا القرآن، بما له من حجم كبير، ما دام أن لا ربط له بحياتهم، ودينهم، ومعاشرهم، ومعادهم؟!

وأخيراً..

لماذا يهتم العلماء والمفكرون بتفسير القرآن، وشرح ألفاظه، وبيان معانيه، وكشف مراميه؟! إلى غير ذلك من الأسئلة الكثيرة، التي لن تجد لدى هؤلاء الجواب المقنع والمفيد والسديد.

قبل الختام:

قد ذكرنا في هذا الفصل بعض الثوابت التي لا بد من الإلزام والالتزام بها في مجال البحث العلمي والموضوعي، إذا أريد الوصول إلى نتائج معقولة، ومحببة، ومرضية للوجدان العلمي والإنساني.

ولتكن ما ذكرناه، وسواء مما لم نذكره مما يقره العقلاء والمنصفون على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم، واتجاهاتهم، هو المنطلق لنا في تعاملنا مع كل

(١) الآية ٢ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٩ من سورة الإسراء.

(٣) الآية ٢٤ من سورة محمد.

ما يرتبط بقضايا الفكر، والعقيدة، والتراث، على كثرة ما فيه من تنوع واختلاف وشمولية.

وبذلك يكون موقفنا قائمًا على أسس واقعية، وقويمة؛ فنرمي بذلك وجданنا، ونقترب به إلى ربنا، ونؤكّد به إنسانيتنا، بالإضافة إلى أننا نقدم به للأمة، وللأجيال، وللبشرية جماء، خدمات جُلَّ، وفوائد جساماً، ولا يضيع الله أجر من أحسن عملاً.

ونعود إلى التذكير، والتأكيد، على أن ما ذكرناه ليس هو كل شيء، فإن كل نص يحمل معه مفاتيح البحث فيه، ويشير إلى وسائل التعامل معه، وذلك بملاحظة ما فيه من عناصر، وما تتوفر فيه من خصوصيات، ربما لا تتوفر في نص آخر، بل ذلك يحمل معه عناصر أخرى ويحتاج إلى وسائل وأدوات من نوع آخر.

خاتمة المطاف:

وبعد.. فإننا نستطيع بملاحظة تلك الأسس مجتمعة أن نعرف مدى قيمة تلك النصوص الكثيرة، التي تحاول أن تظهر نبينا الأعظم «صلى الله عليه وآله» بذلك المظهر الصبياني، العاجز والجاهل، والمزري والمهين، وتعطى - على هذا الأساس - حجمها الطبيعي، وتتجدد مكانها الحقيقي، فيما بين النصوص المزيفة والمختلقة.

ولا تجد لها بعد هذا فرصة للتسلل - بطريقة أو بأخرى - إلى تاريخ وفقه، وعقائد المسلمين، بحيث تعطي انطباعاً خاطئاً، لا ينسجم مع روح الإسلام ومبادئه، ولا مع واقع المسلمين وتاريخ نبيهم الأكرم «صلى الله عليه وآله»، والأئمة الطاهرين، وسائر الشخصيات الإسلامية عبر التاريخ.

وحيثئذ فقط نستطيع أن ندعى:

أن بإمكاننا أن نقدم للأمة التراث النقي الذي يكون - بحق - مصدر فخر واعتزاز وإعجاب المسلمين جميعاً، وللإنسان أينما وجد ولأي فئة انتمى، ولنستفيد - من ثم - الكثير الطيب الذي يساعد على اكتشاف عناصر الضعف والقوة في واقعنا الراهن، والخطأ والصواب في مواقفنا الحاضرة، من أجل البناء السليم والقوى للمستقبل المشرق الرغيد. إن شاء الله تعالى.

لهم إنا نسألك ملائكة حسنة طيبة ونحيط بذنوبنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

19. *Leucosia* *leucostoma* (Fabricius) *Leucosia leucostoma* (Fabricius)

10. The following table gives the number of hours worked by each of the 100 workers.

19. *Leucosia* *leucostoma* *leucostoma* *leucostoma* *leucostoma*

For more information about the study, contact Dr. Michael J. Koenig at (314) 747-2100 or via e-mail at koenig@dfci.harvard.edu.

Journal of Health Politics, Policy and Law, Vol. 35, No. 4, December 2010
DOI 10.1215/03616878-35-4 © 2010 by The University of Chicago

19. *Leucosia* *leucostoma* *leucostoma* *leucostoma* *leucostoma* *leucostoma*

وَالْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنَاتُ وَالْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنَاتُ

كلمةأخيرة:

وفي ختام هذا البحث لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر للذين يتحملون عناء قراءته، ويصبرون على ما يواجهونه من صعوبات فيه، سواء من الناحية الفنية، أو من حيث الإجمال في نصوصه، والاختصار فيها، الذي يصل أحياناً إلى درجة الإخلال بإعطاء الصورة الواضحة التي يراد تقديمها لهم، وعرضها عليهم.

كما أتمنى أنقدم لهم بعذرلي، إذا كانوا يرون أنني قد اقتصرت في إيراد النصوص والشهادات، ولم أتعمد استبعادها، ولا تكثيف مصادرها.

فإن المقصود من طرح هذا البحث هو مجرد تسجيل إثارات لموضوعات هامة وحساسة، قلما حظيت من الباحثين والمؤلفين بها تستحقه من بحث وتحقيق.

كما أنها لم تجد من يتولى الصراحة والوضوح في عرضها وهي الحقائق الخطيرة التي توفرت الدواعي، ولا تزال، على إخفائها، وإبعادها عن الأضواء، بل وطمسها والتخلص منها بصورة أو بأخرى.

ثم إنني اعتذر للقارئ إذا وجد في هذا البحث بعضـاً من الصراحة، التي قلما توجد في بحوث الآخرين التي تناولت هذا الموضوع بالذات،

وأمل أن يتسع صدره لذلك، بل وينشرح ويتهجّ له، ويكون لي من المشجعين، لا من المبطنين.

وقفنا الله لقول كلمة الحق واعتماد الصراحة والصدق. فإن أثمننا الأطهار أول من علمنا ذلك.

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب.

والحمد لله، والصلوة والسلام على محمد وآلـه الطاهرين.

لبنان - ٢٥ / ٢٠١٤ هـ. ق.

جعفر مرتضى العاملي

الفهارس

- ١ - الفهرس الإجمالي
- ٢ - الفهرس التفصيلي

رسالة

رسالة - ١
رسالة - ٢

١- الفهرس الإجمالي

تقديم ١٤ - ٥	
القسم الأول: مدخل إلى دراسة السيرة	
الباب الأول: تدوين التاريخ بين الدوافع والأهداف	
الفصل الأول: صفات النبي ﷺ ٥٢ - ١٩	
الفصل الثاني: سياسات تستهدف الجذور ٨٦ - ٥٣	
الفصل الثالث: أين؟ وما هو البديل؟ ١٣٢ - ٨٧	
الفصل الرابع: القصاصون يثقفون الناس رسمياً ١٥٤ - ١٣٣	
الباب الثاني: تدوين التاريخ الآثار والنتائج	
الفصل الأول: آثار ونتائج ٢٠٠ - ١٥٧	
الفصل الثاني: لا بد من إمام ٢١٦ - ٢٠١	
الفصل الثالث: إجراءات وضوابط مشبوهة ٢٧٦ - ٢١٧	
الفصل الرابع: الضوابط العلمية للمبني العلمي ٣٠٨ - ٢٧٧	
الفهارس ٣٢٦ - ٣٠٩	

لِيْلَهْ كَالْ سِرْفَهَا - ١

- ١٤٠ مِيلَة بِلَهْ كَالْ سِرْفَهَا
- ١٥٠ ة بِسْمَهَا تَسْلَمَ بِلَهْ كَالْ سِرْفَهَا
- ١٦٠ سَمَّهَا وَرَغْدَهَا نَبِيْهِ خَلَقَهَا نَبِيْهَتَهُ بِلَهْ كَالْ سِرْفَهَا
- ١٧٠ دَلَلَهُ بِنَبَاتِ زَنْهَهُ بِلَهْ كَالْ سِرْفَهَا
- ١٨٠ يَنْجَاهَا سَنْهَهَا سَنْتَ لَهَبَهُ بِلَهْ كَالْ سِرْفَهَا
- ١٩٠ ؟ لَهَبَهُ بِلَهْ كَالْ سِرْفَهَا
- ٢٠٠ لَيْسَ بِلَهَالْ زَهْقَهُهُ بِلَهْ كَالْ سِرْفَهَا
- ٢١٠ وَلَهَلَهَالْ بِلَهْ كَالْ سِرْفَهَا
- ٢٢٠ وَلَهَلَهَ بِلَهْ كَالْ سِرْفَهَا
- ٢٣٠ تَهْبِشَهُ خَبَابَهَهُ تَاهَابَهُ بِلَهْ كَالْ سِرْفَهَا
- ٢٤٠ يَمْلَعَهَا نَبِيْلَهَا قَيْمَلَعَهَا خَبَابَهَهَا بِلَهْ كَالْ سِرْفَهَا
- ٢٥٠ بِلَهْ كَالْ سِرْفَهَا

٢- الفهرس التفصيلي

٥	تقديم الكتاب
٨	تنبيه:
٩	تقديم
٩	بداية:
١٠	أهمية التاريخ:
١٠	ونحن هل نملك تاريخنا؟!
١١	دراسة التاريخ:
١٢	ماذا نريد؟!
١٢	ميزات أساسية في تاريخ الإسلام المدّون:
١٣	البداية الطبيعية لتاريخ الإسلام:
القسم الأول: مدخل إلى دراسة السيرة	
الباب الأول : تدوين التاريخ بين الدوافع والأهداف	
الفصل الأول: صفات النبي ﷺ	
٢١	صفات النبي ﷺ:
٢١	أتري هذا هو الرسول؟!:

٣١٤	الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ ج ١
٢٦	المخطة الخبيثة:
٢٧	سياسات ضد النبي الإسلام ﷺ:
٣١	ما أشبه الليلة بالبارحة:
٣٢	سنة النبي ﷺ أم سنة غيره؟!:
٣٤	بغض قريش لرسول الله ﷺ:
٣٥	ال الخليفة الأموي أفضل من رسول الله ﷺ:
٣٧	على خطى الحجاج:
٣٨	نظرة الأمويين إلى الحرم والكعبة:
٣٩	مقام إبراهيم عليه السلام:
٤٠	زمزم أم الخنافس:
٤٠	بين الخليفة الأموي وإبراهيم الخليل:
٤١	الحج إلى صخرة بيت المقدس:
٤٢	تحويل القبلة:
٤٤	تأويلات سقيمة:
٤٥	كعبة الم kukah في سامراء:
٤٥	الحجاج القرآن:
٤٦	خليفة أموي يتقم من المصحف:
٤٧	لا يحرر الناس على الصلاة:
٤٧	ما هو إلا مُلك!:

٤٨.....	التحالف على هدم الإسلام:.....
٤٨.....	غيسن من فيض:.....
٤٩.....	الدافع والأهداف:.....

الفصل الثاني: سياسات تستهدف الجذور

٥٥.....	الأسوة والقدوة:.....
٥٦.....	الحاد على كتابة الحديث:.....
٥٧.....	الصحابة وغيرهم يكتبون الحديث:.....
٥٩.....	عمر وأبو بكر كتابة الحديث:.....
٦٠.....	علي عثيمين وولده وشيعته:.....
٦٢.....	ملاحظة هامة:.....
٦٣.....	في الاتجاه المضاد:.....
٦٤.....	منع من الحديث في عهد الرسول ﷺ:.....
٦٥.....	د الواقع هذه السياسة:.....
٦٥.....	منع عن الحديث بعد وفاة النبي ﷺ:.....
٦٦.....	أهداف هذه السياسة:.....
٦٦.....	البادرة الأولى: حسبنا كتاب الله:.....
٦٧.....	البادرة الثانية:.....
٦٧.....	ذرورة هذه السياسة:.....
٦٨.....	إحرق حديث رسول الله ﷺ:.....

الصلبيون والتراث العلمي الإسلامي:	٧١
حجـة عمر تصبح حديثاً نبوياً!! :	٧٢
التقليد والمحاكاة:	٧٤
المنع من العمل بالسنة أيضاً:	٧٥
حبس كبار الصحابة في المدينة:	٧٧
الخلف عن السلف:	٧٨
لا قرآن، ولا سنة:	٧٩
قراءة القرآن أيضاً مرفوضة:	٨٠
الدقة في التنفيذ:	٨١
إلى متى؟!?:	٨٣

الفصل الثالث: أين؟.. وما هو البديل؟!

من الذي يفتى الناس؟!	٨٩
حصر الفتوى في نوعين من الناس:	٩٠
أولاً: النساء:	٩١
ثانياً: المسموح لهم بالفتوى من غير النساء:	٩٢
١ - عائشة:	٩٣
منافسون لعائشة:	٩٤
٢ - زيد بن ثابت:	٩٤
٣ - عبد الرحمن بن عوف:	٩٥

٩٥.....	٤ - أبو موسى الأشعري:.....
٩٧.....	٥ - السماح لأبي هريرة بعد المنع:.....
٩٨.....	محاولة فاشلة لهم مع علي عليهما السلام:.....
٩٨.....	من له الفتوى بعد عهد الخلفاء الثلاثة:.....
٩٩.....	حظر الرواية على ابن عمر، وابن عمرو:.....
١٠٠	أسباب المنع:.....
١٠١	شواهد أخرى:.....
١٠٣	لا بد من أساليب أخرى:.....
١٠٤	تشجيع الشعر والشعراء:.....
١٠٥	تعلم الأنساب:.....
١٠٧	أسرار الأعذار:.....
١٠٨	البديل الأكثر نجاحاً والأمثل:.....
١٠٩	نظرة العرب إلى أهل الكتاب:.....
١١٠	الإسلام يرفض هيمنة أهل الكتاب:.....
١١٢	مدارس «ماماسكة»:.....
١١٣	الإصرار إلى حد الاغضاب:.....
١١٤	كل ذلك لم ينفع:.....
١١٥	عود على بدء:.....
١١٥	المرسوم العام:.....

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ ج ١	٣١٨
أصل الحديث:	١١٧
خطوة أخرى على الطريق:	١١٧
افتراض لا يجدي:	١١٨
شيوخ الأخذ عن أهل الكتاب:	١١٨
الإرجاعات الصريحة:	١٢٠
زاملتا عبد الله بن عمرو بن العاص:	١٢٠
لماذا كثرة تلامذة كعب الأحبار؟!	١٢١
أبو هريرة يروي عن كعب:	١٢٢
كعب الأحبار حكماً:	١٢٣
بردة كعب:	١٢٤
رشوات كعب:	١٢٥
ألف: كعب وخلافة علي عليهما السلام:	١٢٥
ب: لقب الفاروق:	١٢٦
ج: كعب يقرض أبو هريرة:	١٢٧
د: محاولة رشوة ابن عباس:	١٢٧
هـ: كعب يقرض ابن عمرو بن العاص:	١٢٨
سحرة بني إسرائيل يركرون على التوراة:	١٢٨
تعظيم وتقديس التوراة:	١٣٠
إصرار مسلمة أهل الكتاب على العمل بالتوراة:	١٣١

الفصل الرابع: القصاصون يثقفون الناس رسمياً

القصص الحق: ١٣٥
الطريقة الذكية: ١٣٦
إعطاء الشرعية: ١٣٧
حتى النساء: ١٤١
اهتمام الحكام بالقصاصين: ١٤١
القصاصون في خدمة سياسيات الحكام: ١٤٤
جرأة القصاصين وسيطرتهم: ١٤٦
القصاصون على حقيقتهم: ١٤٨
مع تفاصيل أخرى: ١٥٠
موقف علي علثيمية من القصاصين: ١٥١
السائرون على نهج علي علثيمية: ١٥٢

الباب الثاني: تدوين التاريخ .. الآثار والنتائج

الفصل الأول: بين الدوافع والأهداف والآثار والنتائج ..

آثار ونتائج: ١٥٩
نصوص وشهاد: ١٦١
الهاشميون في زمن السجاد: ١٦٤
لامبالجة ولا تهويل: ١٦٤
فضائح لا طلاق: ١٦٥

الصحيح من سيرة النبي الأعظم	٣٢٠
ج ١	
وَمَا يَضْحِكُ الْثَّكْلِيْ:	١٦٩
التَّرْكَةُ الْمُورُوثَةُ:	١٧١
نَظَرِيَّةُ التَّطَوُّرِ عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ:	١٧٣
الْوَضْعُ وَالْوَضَاعُونُ:	١٧٦
الْحَاجَةُ أَمُّ الْأَخْتَرَاعِ:	١٧٧
الْفَقَهُ وَالْفَقَهَاءُ:	١٧٨
يَعْرَفُونَ.. ثُمَّ يَتَهَمُّونَ:	١٧٩
الْتَّجَنِيُّ عَلَى الْعَرَاقِيِّينَ:	١٨٠
السَّبَبُ هُوَ السِّيَاسَةُ وَالْانْهَارَافُ عَنْ عَلِيٍّ:	١٨١
فَشْلُ الْمَحاَوَلَاتِ:	١٨٢
خَلَاصَاتٌ لَا بُدُّ مِنْ قِرَاءَتِهَا:	١٨٣
لَا مَعَايِيرٌ وَلَا ضَوَابِطٌ:	١٨٣
إِنْفَلَاتُ الزَّمَامِ:	١٨٤
أَهْلُ الْكِتَابِ يَهَارِسُونَ دُورَهُمْ:	١٨٤
إِبْعَادُ أَهْلِ الْبَيْتِ عَنِ السَّاحَةِ:	١٨٤
الْاِلْتِجَاءُ الْمُبَكِّرُ إِلَى الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ:	١٨٦
أَصْدِقُ الْحَدِيثِ:	١٨٨
الْدَّوَافِعُ وَالْأَهْدَافُ:	١٨٨
١ - لِلْخَلِيفَةِ مَقَامُ الرَّسُولِ:	١٨٩

١٩١	٢ - إحراجات لا بد من الخروج منها:
١٩٦	٣ - التأثر بأهل الكتاب:
١٩٩	بغضهم لعلي عليه سبب آخر:

الفصل الثاني: لا بد من إمام

٢٠٣	ضرورة وجود الإمام:
٢٠٤	موقف الأئمة عليه من رواية الحديث وكتابته:
٢٠٦	موقف الأئمة عليه من الإسرائيليات ورواتها:
٢٠٧	الشيعة في مواجهة الفكر الإسرائيلي:
٢٠٩	على عليه يواجه القصاصين بالحقيقة:
٢١١	على عليه يضرب القصاصين ويطردهم:
٢١٣	موقف سائر الأئمة عليه من القصاصين:
٢١٥	شرط الإجازة للقصاصين:
٢١٦	امتحان القصاصين:

الفصل الثالث: اجراءات وضوابط مشبوهة

٢١٩	معايير لحفظ الإنحراف:
٢٢٠	نهاذج يسيرة:
٢٢٠	١ - الصحابة كلهم عدول:
٢٢٢	لفت نظر:
٢٢٢	٢ - من هو الصحابي؟:

١- الصحيح من سيرة النبي الأعظم <small>عليه السلام</small>	٣٢٢
٢- صحابية المرتد:	٢٢٣
٤- السكوت عما شجر بين الصحابة:	٢٢٤
٥- من ينتقد الصحابة زنديق:	٢٢٥
٦- لا يفسق الصحابي بما يفسق به غيره:	٢٢٦
٧- حتمية توبه الصحابي:	٢٢٦
٨- ذنب البدرى يقع مغفورةً:	٢٢٧
٩- الصحابة مجتهدون:	٢٢٧
١٠- إجماع الأئمة المحتددين:	٢٣٠
١١- رأي الصحابي حيث لا نص:	٢٣١
١٢- الاجتهاد في مقابل النص كرامة للصحابة:	٢٣٢
١٣- الصحابة يشرون وفتواهم سنة: لفت نظر:	٢٣٢
١٤- سنة الشيختين والخلفاء سوى علي <small>عليه السلام</small> :	٢٣٣
١٥- سنة كل إمام عادل:	٢٣٦
١٦- سنة وفتوى كل أمير:	٢٣٦
١٧- رأي الصحابي أقوى في رأي غيره:	٢٣٧
١٨- قول الصحابي يعارض الحديث الصحيح:	٢٣٨
١٩- عمل الصحابي يوجب ضعف الحديث:	٢٣٩
٢٠- مراasil الصحابة:	٢٤٠

٢٤١	٢١ - تصويب الصحابة وغيرهم في اجتهد الرأي:
٢٤٣	٢٢ - النبي ﷺ يجتهد ويخطئ:
٢٤٤	٢٣ - سهو النبي ﷺ ونسيانه:
٢٤٤	٢٤ - عصمة الأمة عن الخطأ:
٢٤٥	٢٥ - الإجماع: نبوة بعد نبوة:
٢٤٦	٢٦ - ظن المقصوم لا يخطئ:
٢٤٧	٢٧ - اجتهد الفقهاء يقدم على النص:
٢٤٨	٢٨ - القياس، والرأي، والاستحسان:
٢٥٠	٢٩ - ما دل عليه القياس ينسب للنبي ﷺ:
٢٥٠	٣٠ - لا اجتهد بعد اليوم:
٢٥٢	من ترك التقليد خرج من الإسلام:
٢٥٣	تكريس المذاهب بالأموال:
٢٥٤	التمهيد للتقليد:
٢٥٥	مع تبريرات وجدي:
٢٥٦	لا اجتهد عند الفريسيين في اليهود:
٢٥٦	٣١ - التقديس الأعمى حتى للحديث المكذوب:
٢٥٧	٣٢ - أصح الكتب بعد القرآن:
٢٥٨	٣٣ - هذا الإجماع ظن لا يخطئ:
٢٥٩	رواية الصحاح عن الخوارج والمبتدعة:

الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ ج ١	٣٢٤
الرواية عن الرافضة والشيعة:.....	٢٦٠	
التناقض في المواقف:.....	٢٦١	
ألف: الخوارج:.....	٢٦١	
ب: أهل البدع:.....	٢٦٢	
ج: الشيعة والرافضة:.....	٢٦٢	
العلاج المتتطور:.....	٢٦٤	
٣٤ - رد روایات الشیعه فی المطاعن والفضائل:.....	٢٦٤	
٣٥ - الرافضة لا إسناد لهم:.....	٢٦٤	
٣٦ - روایة ما لا يضر:.....	٢٦٦	
٣٧ - حديث الداعية إلى البدعة يرد:.....	٢٦٦	
٣٨ - حجم البدعة:.....	٢٦٧	
٣٩ - من روی له الشیخان، جاز القنطرة:.....	٢٦٧	
٤٠ - الخوارج صادقون:.....	٢٦٨	
٤١ - الاعتزال، والعداء لأهل الحديث:.....	٢٧٠	
٤٢ - خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء:.....	٢٧١	
٤٣ - أبو هريرة راوية الإسلام:.....	٢٧١	
٤٤ - لا يعرض الحديث على القرآن:.....	٢٧٣	
٤٥ - موافقة أهل الكتاب:.....	٢٧٤	
حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج:.....	٢٧٤	

الحسن والقبح شرعيان لا عقليان: ٢٧٥
- صوافي النساء: ٤٨
- الفتوى لأشخاص بأعيانهم: ٤٩
المنع من الحديث، من روایته، ومن كتابته: ٥٠
المنع من السؤال عن معانی القرآن: ٥١

الفصل الرابع: الضوابط الصحيحة للبحث العلمي

لابد من معايير وضوابط: ٢٧٩
أدوات البحث الموضوعي والعلمي: ٢٧٩
ما سبق: ٢٨١
١ - دراسة حال الناقلين: ٢٨٤
٢ - التزام النهج البياني الصحيح: ٢٨٥
٣ - الانسجام مع الأطروحة والنهج: ٢٨٦
٤ - الشخصية في خصائصها وميزاتها: ٢٨٦
٥ - عدم التناقض بين النصوص: ٢٨٧
٦ - أن لا يخالف الواقع المحسوس: ٢٨٧
٧ - أن لا يخالف البديهيات: ٢٨٨
٨ - أن لا يخالف الحقائق الثابتة: ٢٨٩
٩ - الإمكانية التاريخية: ٢٨٩
١٠ - موافقة الأحكام العقلية والفطرية: ٢٩٠

١- الصحيح من سيرة النبي الأعظم ج ١	٣٢٦
٢٩٠ ١١ - الانسجام مع الأجزاء والمناخات:	
٢٩١ ١٢ - المعيار الأعظم والأقوم:	
٢٩٤ هل السنة قاضية على الكتاب؟!:	
٢٩٥ الأدلة الواهية:	
٢٩٦ المناقشة:	
٢٩٩ دليل آخر على عدم العرض على القرآن!!:	
٣٠٢ ماذا جرى للقرآن؟!:	
٣٠٣ قبل الختام:	
٣٠٤ خاتمة المطاف:	
٣٠٧ كلمة أخيرة:	
الفهرس:	
٣١١ ١ - الفهرس الإجمالي	
٣١٣ ٢ - الفهرس التفصيلي	